

السياسات والإدارة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

حين كان الزمن الفلسطيني - البناني جميلاً

مقاربة منهجية تاريخية تأصيلية للعلاقات

الفلسطينية - اللبنانية والحقوق المشروعة

لفلسطينيي لبنان

الدكتور حسين أبو النمل

باحث في الشؤون الفلسطينية والإسرائيلية

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

السياسات والإدارة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

تقرير بحثي | آب ٢٠١٢

حين كان الزمن الفلسطيني - البناني جميلاً

مقاربة منهجية تاريخية تأصيلية للعلاقات
الفلسطينية - اللبنانية والحقوق المشروعة
لفلسطينيي لبنان

برنامج السياسات والإدارة في
مخيمات اللاجئين الفلسطينيين
هو برنامج يهتم بالأبحاث المتعلقة
بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين،
سواء الأبحاث الأكاديمية أو تلك
المتعلقة بصناعة القرار؛ ويهدف
البرنامج إلى توفير آلية تنسيق
مفتوحة وغير منحازة، للباحثين
والمجتمع المدني والمسؤولين
الحكوميين والمنظمات الدولية، تمكن
من التوصل لقراءة سليمة وتحليل
دقيق لواقع المخيمات الفلسطينية
في الشرق الأوسط، ومن وضع توصيات
لصناع القرار بهذا الشأن.

الدكتور حسين أبو النمل

باحث في الشؤون الفلسطينية والإسرائيلية

رامي خوري
كريم مقدسي
محمود حليمه
ربيغ محمصاني
دونا راجح
مدير معهد عصام فارس
مدير مشارك للمعهد
منسق البرنامج
مدير الإعلام
المصمم الفني

تم إجراء مشروع البحث هذا بتمويل من معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في لبنان.

بيروت، أب، ٢٠١٣

© جميع الحقوق محفوظة

المحتويات

- ٧..... تقديم
- ١٠..... إشكالية البحث: تناقض المعطيات التأسيسية
- ١١..... من هم فلسطينيو لبنان، بل ما هو لبنان نفسه محل الحديث؟
- ١٢..... الناصرية تَنظُم السياستين الشمعونية والشهابية فلسطينياً!
- ١٣..... حين تسقط الأيديولوجيا في اختبار الأكاديميا الصارم
- ١٤..... الذاكرة اللبنانية، المارونية، الشيعية، السنية لفلسطيني سني!
- ١٥..... حين كان الزمن اللبناني- اللبناني، الفلسطيني جميلاً!
- ١٥..... قرار أممي لبناني بالإبعاد السياسي وليس بالإهانة الشخصية
- ١٦..... المناقبية = حفظ أمن الوطن اللبناني من دون المس بكرامة الإنسان الفلسطيني
- ١٧..... هوية النظام الديمقراطي تَنظُم الممارسة الأمنية للسلطة
- ١٨..... الأمن؛ القمع في الدولة الديمقراطية هو قرار سياسي أولاً وأخيراً
- ١٩..... رميش المارونية تلبس القمباز والحطة والعقال وتحضن الفلسطيني المسلم
- ١٩..... لماذا هُجّر الفلسطينيون من قرى الحدود اللبنانية عام ١٩٥٥؟
- ٢٠..... حرب الفدائيين من قطاع غزة وأصداؤها في جنوب لبنان
- ٢١..... رؤى سياسية متصارعة وليس عنصريات منفلته
- ٢٢..... ما سر سحر فخامة الملك كميل شمعون؟
- ٢٣..... تحويل الصراع السياسي إلى أيديولوجيا كراهية... فثقافة عنصرية
- ٢٣..... لبنان ليس السويد؛ لكنه أرقى جامعة وأفضل مستشفى وأنظف شارع في المنطقة!
- ٢٤..... ثقافة كراهية فلسطينية تعيد إنتاج رميش عنصرياً بأثر رجعي مغرض وواع!
- ٢٥..... السؤال صائب... والجواب مأزوم بين أوهام المثقفين وصدقية الواقع
- ٢٦..... هل يتعادل الصراع حول «هوية لبنان» و«حقوق الفلسطينيين» فيه؟

- ٢٧..... هوية لبنان: طائفية قَلِقة أم ديمقراطية مُقلِّقة؟
- ٢٨..... الزعيم عرفات يدّعي حاكمية لبنان قبل ١٩٨٢! ماذا كان يفعل الرئيس الأسد؟
- ٢٩..... الزعيم عرفات يدّعي حاكمية لبنان قبل ١٩٨٢... السفير يَصَدِّق الادّعاء فيعتذر!.....
- ٣٠..... إعلان استعراضي متسرّع يعيد إيقاظ كل شياطينالفتنة النائمة.....
- ٣١..... «تل الزعتر»: الوجدان الفلسطيني الحقيقي وجُرحه الذي لن ينسى.....
- ٣١..... السفير ينسى أن لا كرامة لحي يرزق تُبنى على هتك كرامة الشهداء وحرمتهم...٣١
- ٣٢..... نعم، على اللبناني - المسيحي أن يتلو فِعْل ندامته أيضاً.....
- ٣٣..... الحرب مضت... لكن نتائجها التاريخية الباهظة والثقيلة مستمرة.....
- ٣٤..... مكر التاريخ أم عبث البشر هو ما أنهى حرباً «وطنية» و«تقدمية» مذهبياً؟.....
- ٣٥..... حين صار «المسيحي الجيد» يساوي «المسيحي المسلم».....
- ٣٦..... إحلال «العدو المسيحي» بدلاً عن «العدو اليهودي»؟.....
- ٣٧..... هل ربحت «المارونية الأيديولوجية» بعد خسارة «المارونية السياسية» الحرب؟.....
- ٣٨..... هل دفع الفلسطينيون كلفة الطائف مسيحياً؟.....
- ٣٩..... هل أكلت «المعادلة الصفرية» المميّزة الجميع؟.....
- ٤٠..... كلام كتائبي يستحق انتباهاً عالياً لقيّمته الفكرية التاريخية.....
- ٤٠..... هل يواجه الفلسطينيون «الهوية اللبنانية»؟.....
- ٤١..... اللبنانيون متّفقون أم متقاطعون على حقوق الفلسطينيين؟.....
- ٤٢..... أيديولوجيا حزب الله: حقوق الفلسطينيين في فلسطين.....
- ٤٣..... لماذا يحب البعض فلسطين ويكره الفلسطينيين؟.....
- ٤٤..... المقاربات السابقة لموضوع العلاقات الفلسطينية-اللبنانية.....
- ٤٥..... في المعنى الفكري لغياب المصدر المسيحي عن النص الفلسطيني.....
- ٤٥..... في معنى أن يتشابه الفلسطينيون واللبنانيون في إبداعاتهم وحمقاتهم!.....

- السفير الفلسطيني عباس زكي يقدّم «إعلان فلسطين» أم «استسلام فلسطين»..... ٤٧
- في معنى أن يأتي خطاب ساري حنفي من خارج النسق النمطي ٤٨
- رب قائل في زمن الفساد: خفت أن يقوم أخي فيأكلني! ٤٩
- معطيات رقمية صارمة ودقيقة أم هلوسات أيديولوجية منفلتة؟ ٥٠
- حين تقدّم «التقية» تعريفها «العنصري» لـ«اليمين» و«اليسار»! ٥١
- هل صار المشهد الفلسطيني-البناني-المسيحي جاهزاً للمصالحة التاريخية؟ ... ٥٢
- إدارة المجتمعات بالأمن والقلق والألم وتحويل المواطنين رعايا والجماعة قطيعاً! ... ٥٣

جرت العادة أن يتناول التقديم عرضاً لأبرز ما انتهى إليه البحث، أو محتوياته أو العقبات التي جابهته، أو منهجية العمل المتبعة، أو الخلاصات التي توصل إليها. كل ذلك مضمّن في متن النص، ولا أجد داعياً لتكراره ملخصاً ومنزوعاً من سياقه. هذا التقديم مختلف، بل هو استدراك مسبق، لأنه سيتناول بعض الأمور المرافقة التي لا بدّ من التوقف عندها، منها على سبيل المثال لا الحصر، معنى أن يكون البحث بدايةً في ناحية معيّنة، ثم يصبح في ناحية أخرى تماماً.

يعرف كل باحث متمرس أنه حين يتقدّم بفكرة أو مخطط بحث، يتوقّع إدخال القليل أو حتى الكثير من التعديل على ما كان مقدّراً، إنما ضمن النسق نفسه والتصور الأولي. لكن أن ينقلب الأمر رأساً على عقب، فذلك يحدث عادة لباحثين يعتبرهم البعض سيئي الطالع لأن عملهم قادم إلى عوالم أخرى لم يتوقّعوها. وقد يراهم البعض الآخر محظوظين لأنهم توصلوا إلى جديد؛ إلى خروج إبداعي عن النسق التقليدي والسياق المألوف.

أصيب باحثون بالضياع لأنهم اكتشفوا، بعدما أنفقوا الموارد المتاحة لهم، أن إشكالية البحث تقع في مكان آخر، وأن عليهم البدء من جديد. قد يلجأ البعض إلى الخديعة بإخفاء ما استجد معه، وإبقاء «القديم على قدمه»، فيكون عمله زبداً! إلا أن هناك من يبدأ من جديد فيبتكر إبداعاً، يعوّضه أضعافاً مما بذله من جهد أولي، كان فضله كبيراً، لأنه وضع الباحث عند البداية الصحيحة، وبعدها أصبح كل شيء سهلاً ومجزياً ومبدعاً.

لأسباب عدّة، منها أنني أمارس عملي البحثي بمتعة ومسؤولية، وأني ضنين على اسمي، لم أتردد في أن أبدأ البحث من جديد ولغير مرة، إلى أن حصلت على المكافأة التي أريدها؛ نص أرضى ضميري، وأشبعها جسسي البحثي. فقد ذهب بي نحو السياق الصحيح للوقائع والتحليل القادر على تفسير ما حدث وتوقع ما سيحدث.

لاحظت تباطؤي في إطلاق سراح عمل ناجز، من دون سبب إلا ضغط القلق جراء نتائج مفاجئة قاد إليها البحث، ما اقتضى مني إعادة التيقن مما توصلت إليه. حاولت الاستقواء باستشارة زملاء وطلب النصيحة منهم، لكن ردودهم أتت متلعثمة تحت وطأة الأسئلة التي وجّهتها إليهم عن أمور بدت لهم مرطقة. يبقى بالنسبة إلي مدعاة للتأمل معنى أن يستهجن من يطرح نفسه مفكراً يسارياً، سؤالاً له عن وجود وجدان مسيحي أو وجدان لبناني!

لعل ذلك يفسّر التباطؤ في الإفراج عن نص أعتقد أنه من أعمق وأشجع ما كتبت. كنت أبحث عن نفسي ووعيي في نفسي ووعيي، قبل البحث في علاقات فلسطينية لبنانية. لم يكن تباطؤاً بل إعادة تأكد؛ بحث في كل بُعد؛ تأصيل كل فكرة، لبلوغ يقين يقودني إلى شجاعة القول: النص يُعبّر عني، يشبهني.

سُلم النص لأول مرة في ٢٠/٥/٢٠١١، وحظي بنقاش عجول تضمّن ملاحظات طفيفة على هامش تقدير عال، ليس لديّ ما يمنع تصديقه. كان النص بحاجة إلى تعديلات طفيفة من طبيعة فنية! ذلك ما بدا للآخرين، أما بالنسبة إلي، وقد خبرت التباسات الموضوع، فكنت بحاجة إلى إخضاع ما قمت به إلى إعادة فحص، تشمل ما أنجز قبلاً، ثم تذهب نحو مراجعة مصادر جديدة قد تبدو لمتسرّع خارج الموضوع تماماً.

أزعم أن مكتبتي اللبنانية تجددت وتضخمت وتنوّعت، ما كلّفني وقتاً ثميناً وطويلاً قضيته، خلال معرض الكتاب العربي في أواخر ٢٠١١، في أجنحة دور نشر، استهجن بعض معارفي مكوثي المتأنّي فيها، من منشورات جامعة

الكسليك إلى دار الحكمة، ومن مذكرات كميل شمعون وقبله بشارة الخوري، وصولاً إلى ميشال شيحا، الذي هال بعض أصدقائي كثرة سؤالي عنه، واقتنائي كتباً كثيرة له وعنه.

كان العام الماضي حافلاً بالقراءة حول الموضوع نفسه. كانت الفائدة حاسمة وقاطعة لناحية تكوين قناعة راسخة بأن النص المنجز في ٢٠/٥/٢٠١٢، يستحق أن يتحوّل، أي أن يرتقي من «مسودة غير نهائية» إلى مقاربة منهجية رأيتها صالحة لأن تكون «أرضية نقاش». ثمة من قد يستهين بالمصطلح - الصفة التي أستخدمها من ضمن معنى هو أن النقاش حول الموضوع المحدد يكون على منهجية أو أرضية المقاربة المقدمة من قبلي، وإلا لا يكون صحيحاً. نعم كنت بحاجة إلى عام إضافي من البحث والتنقيب في حدود المتاح من الوقت المخصص للموضوع المحدد، لأتخلص من قلقي بشأن النص، وأتيقن من أنه اجتاز اختبار الصلاحية.

لقد كنت وما زلت أمام إغراء توسيع النص، أضعافاً مضاعفة، من دون أي تعديل هيكلي أو منهجي فيه. كان يجب عدم الوقوع في الإغراء، وحفظ النص كما كان عند بكارته الأولى، حيث قال أفكاراً يسجل أنها قيلت في فترة سابقة لتاريخ ٢٠/٥/٢٠١١. تنبع قيمة الوقائع، أي روح النص، من توقيتته وزمانه المحددين. من هنا أسبقيته وقيمتها الاستشراافية. وعليه، كان لابد من حفظ النص كما هو مع استثنائين: (أ) تعديلات شكلية طفيفة، و(ب) إضافة نقطتين قصيرتين محددتين في نهاية النص تم الإشارة بوضوح إلى أنهما أضيفتا لاحقاً.

ينتمي النص إلى نوع مركّب معروف من الكتابة، وفيه يؤدي الشخص نفسه دور الكاتب الباحث في ناحية، ودور الشاهد المصدر في أخرى، وذلك بوصفه شاهد عيان على وقائع تاريخية، له بها رأي مخالف لشهادات آخرين. لا يُترك الأمر التاريخي أبداً لذاكرة سليمة من هنا أو ذكريات مثقوبة من هناك، بحيث يتحول التاريخ رهينة كلمة تقال أو تنسى، زائدة كثيراً أو ناقصة قليلاً. نجد التاريخ في الأنساق، في السياقات المتصلة، حيث تتناغم الوقائع منطقياً وتتقاطع الروايات، تاريخية وراهنة، شفاهة كانت أو كتابة.

إذا ألقيتُ ضوءاً دافئاً على «رميش» المارونية فلأناهما ظلمت. وحين تذكّرت «الحنية» ثم صور الشيعة فلنؤكد أن ذلك الزمان كان جميلاً. كما أسلفت، ليس النص شهادة شخصية، بل بحث علمي مستوفٍ الشروط الواجبة، وإن صدف أن من مصادره شاهد عيان هو الباحث نفسه، الذي لم يكتب من الذاكرة، بل مما ترسّب بها من خلاصة تجاربه وقراءاته المتنوعة والمستمرة على مدى أربعين عاماً من الجهد الفكري المتصل، في مختلف مجالات القضية الفلسطينية وتشعباتها، والاقتصاد السياسي للصراع العربي الإسرائيلي!

ختاماً، إذ يتوجّه كاتب النص بالشكر لكثيرين ساهموا في إنتاج هذا العمل، يسجل أنه يتحمّل وحده مسؤولية كل ما ورد به من آراء وتحليلات لم تخضع لتشذيب. لعل ذلك كان السبب الوحيد لعدم المساس بالنص الأصلي. كنت على خشبة أن يفتقر لو أعيدت صياغته، إلى شجاعته العالية وبكارته الأولى. كان لا بد من ترك النص كما صيغ لأول مرة وقدم من دون مراجعة لأنه كان حقيقياً وحراراً وصادقاً، فأني تدخل فيه سيتسبب بجعله أكثر محاذرة وديبلوماسية ومباشرة، سيجعله جباناً. وهذا لا يليق بكاتب مقاتل يستحق نفسه وقلمه.

إن كان من رجاء ومعياري لنجاح، فهو أن يكون العمل منصفاً ونزيهاً وأن يجد الجميع نفسه فيه، ظالماً ومظلوماً، كما هو الأمر في الواقع. قد يبرز خطأ هنا أو هناك. ربما ثمة قسوة في جانب أو حنان في آخر، لكن كل ذلك يبقى إنسانياً وغير مقصود البتة ولا يُعتدّ به، إلا إذا انسجم مع العقل والمنطق والسياق العام، وتقيّد تماماً بمقتضيات النزاهة الفكرية والأخلاقية الواجبة التي يجب أن تعلق فوق كل اعتبار.

بيروت في: ١٥/٥/٢٠١٢

نص مخطوطة

حين كان الزمن الفلسطيني - اللبناني جميلاً

مقاربة منهجية تاريخية تأصيلية للعلاقات الفلسطينية - اللبنانية
والحقوق المشروعة لفلسطينيين لبنان الفلسطيني - اللبناني

إشكالية البحث: تناقض المعطيات التأسيسية

(١) أعني ما أقول بنزاهة حين أتقدّم بالشكر الجزيل لكل من حفّزني أو أتاح لي فرصة كتابة دراسة حول العلاقات الفلسطينية-اللبنانية، لناحية تمكين فلسطينيي لبنان من حقوقهم، التي يتركها البعض عائمة من دون تحديد، في حين يقرّنها البعض الآخر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ثمة من يحصرها بالإنسانية، ظناً منه أن هذا يجعلها أقلّ سياسة ومساحة مطالب واستفزازاً للآخرين. ثمة من يعتقد عن حق أنه حين تتوافر قناعة صادقة بضرورة احترام إنسانية فرد أو جماعة بشرية معيّنة، تصبح المشكلة محلولة، لأن ما تبقى تفاصيل.

(٢) لا شك في أن تكليفي بإجراء بحث وكتابة دراسة متحرّرة تماماً حول الموضوع المحدد، من قبل جهة بحثية علمية لها اعتبارها، يعكس تقديراً معيّناً، وذلك على خلفية افتراض القيمين على الفكرة، وأرجو أن يكون افتراضهم صائباً، بأن لديّ ما أضيفه على صعيد موضوع العلاقات الفلسطينية-اللبنانية، وخصوصاً لناحية تحرّري نسبياً من الفرضيات المتباعدة السائدة في هذا المجال، ويقيني من أن منسوب العلاقات المذكورة وطبيعتها كانا وما زال يتحدّدان في ضوء تطوّر منسوب الهوية الديمقراطية للنظام السياسي اللبناني ومستقبلها.

(٣) لعلّها فرصة تستحق الشكر فعلاً، ولكن الشكر صار جزيلاً والفرصة ثمينة جداً، لسبب آخر هو أن التكليف زجّني أكاديمياً في خضم موضوع بالغ الحساسية أثير لديّ على المستويين العام والخاص، وذلك لأنني طالما عشته بجوارحي كناشط سياسي على المستوى العام، شغلت لفترة كافية موقعاً في مركز القرار السياسي، وبالتالي كنت نسبياً مُطلّاً /شاهداً على الأحداث كما وقعت، أو هكذا اعتقدت.

(٤) لقد بات لزاماً عليّ بحكم التكليف أن أكون مسرّح اختبار متبادل وقاس بين الوقائع كما هي عليه في ذاكرتي كـ«شاهد عيان» على ما جرى، وبين ما ترويه الوثائق التاريخية أو المراجع المكتوبة أو الحكاية المتداولة أو الثقافة السائدة حول ما جرى. كانت المفاجأة كبيرة حين اكتشفت أن مروية «شاهد العيان» قد تكون صلبة ودقيقة وكاملة حيناً، وقد تكون ناقصة لاقتصارها على ما شاهده الراوي من الواقعة حيناً آخر، وقد تكون رخوة تماماً، جراء اختلاط ما كان الشاهد رأى من الحقيقة بما سمع أو رغب فيه أو تخيل حيناً ثالثاً.

(٥) يعود الفضل في تظهير ما تقدّم لـ«الوثائق التاريخية - المراجع المكتوبة»، التي كان لا بد من العودة إليها لاستكمال المعلومات من ناحية، وكمراجعة لا اختبار مروية «شاهد العيان» فيّ من ناحية أخرى، حيث تكشف بشأنها ما تكشف من أحكام متناقضة. ليس في ذلك مفاجأة كذلك التي أفصح عنها اختباري كشاهد عيان لما تضمّنته، حول الموضوع نفسه، «الوثائق التاريخية أو المراجع المكتوبة أو الحكاية المتداولة والثقافة السائدة»، حيث تبين لي أن بعضها «مُصنَّع» عمداً ليناقض الحقيقة. لا شك في أن هذا يحدث عادة، لكن المفاجئ أن التلفيق طال ما هو تأسيسي ومفصلي في الموضوع ما قلب الحقيقة رأساً على عقب.

(٦) أما على المستوى الخاص، فكنت كغيري من الفلسطينيين متلقياً لحصائل العلاقات الفلسطينية-اللبنانية، وذلك لأنني عشت كامل حياتي في لبنان منذ هاجرت إليه طفلاً عام ١٩٤٨ من شمال فلسطين، ولم أعادته إلا فترة الدراسة الجامعية، حيث كنت أعود إليه كل صيف، وأحياناً في الإجازات نصف السنوية.

(٧) يستحق التنويه في هذا السياق، أني خلال تلك الحقبة، حيث كان حضور الأجهزة الأمنية اللبنانية عالي الفعالية، خرجت من مطار بيروت ودخلت عشرات المرات، ولم يوقفني أحد من تلك الأجهزة أو يعرضني لسؤال أو إذلال من أي نوع، أو يتملكني الشعور نفسه بالقلق وأنا أعبرُ هذا المطار العربي أو الدولي أو ذلك. من نافل القول أني أتحدث عن تجربة فردية يمكن اعتبارها عامة، لناحية أن الفلسطيني لم يكن مطلوباً بحد ذاته، بالمبدأ والمطلق، لم يكن مداناً حتى يُثبت براءته. كان يخضع لـ «الفيش والتشبيه»، كأبي عابر آخر، وإذا كان مطلوباً، كشخص، فعندها يوقف. نعم، لم يكن الفلسطيني مطلوباً بحد ذاته، والبقية تفاصيل.

من هم فلسطينيو لبنان، بل ما هو لبنان نفسه محل الحديث؟

(٨) حين أقول إنني كنت كغيري من الفلسطينيين متلقياً لكل حائل العلاقات الفلسطينية-اللبنانية، لا أريد مجرد تأكيد أمر بديهي، بل إلقاء الضوء على الوجه الآخر للصورة، الجميل والمُغيب، مقابل الوجه القبيح والمستحضر في الذهن دائماً، حيث لا وجود إلا للقمع وسوء المعاملة والخسارة الصافية والعزل في «غيتو» المخيمات، ترجمة لنظرة عنصرية! ربما، لكنني أيضاً مدين للبنان في أنه أنتجني ثقافياً؛ كديمقراطي عقلاني. كان لي نصيبي من غنى لبنان حضارياً وعلمياً واقتصادياً ومالياً، وهو ما تجسّد في فجوة علمية واقتصادية ظاهرة قياساً بأقراننا الفلسطينيين القادمين من غزة والضفة وسوريا، حين تعارفنا لاحقاً في الجامعات المصرية.

(٩) والحال هذه؛ ما حقيقة علاقة الطرفين الفلسطيني واللبناني تاريخياً قبل استشراف المستقبل؟ هل ينحصر الحديث في الفلسطينيين ضحايا «العنصرية»، سكان «الغيتو» الذي أقامه لبنان لهم، في تشبيه ظالم بالغ الدلالة والهدف؟ فيما لو وضعنا جانباً مقدار الحقيقة في حديث «الغيتو»، فإن هذه «اللغة» التي يتوهم أصحابها أنهم باستخدامها يخدمون فلسطين، تُفسّر ما صار لاحقاً من هزّ لصورة العدو الحقيقي للفلسطيني لصالح عدو وهمي، اللبناني أو العربي، تأسيساً لانعزالية فلسطينية، ثمة من يتوهمها شرطاً للكيان الفلسطينية!

(١٠) لا ضير من طرافة لناحية أن أحد المتحدثين في ندوة عامة عن «الغيتو» بغرض إدانة لبنان، تعرّض لسؤال ذكي من أحد المستمعين؛ وهو: إذاً، ثمة غيتو يهودي أقامه الأوروبيون! ثمة مسالة يهودية في أوروبا على الأقل! إذا كنت تدين «الغيتو» الذي أقامه اللبنانيون لفلسطينيه، فهل تدين «الغيتو» الأصلي؟

(١١) لو تجاوزنا مؤقتاً دقّة التوصيفات السابقة بل صحتها بالمبدأ، فإن الحقيقة هي أن فلسطينيي لبنان قطفوا أيضاً جودة الحياة اللبنانية، علمياً واقتصادياً وثقافياً، ما انعكس بأمثلة لعل أبرزها أن لبنان كان البيئة التي أنتجت وحضنت تاريخياً أهم نخبة ثقافية فلسطينية، وأنه منذ منتصف ستينيات القرن الماضي شهد ولادة أهم مؤسستين بحثيتين فلسطينيتين؛ مؤسسة الدراسات (١٩٦٣)، ومركز الأبحاث (١٩٦٤). أما حين فكّر فلسطينيون عام ٢٠٠٦ في إنشاء «مركز الزيتونة»، فقد كانت بيروت الأرض الخصبة لهذا الغرس الطيب.

الناصرية تَنظُمُ السياستين الشمعونية والشهابية فلسطينياً!

(١٢) إذ ارتبط قمع لبنان لفلسطينيه في المروية الفلسطينية بستينيات القرن الماضي والفترة الشهابية، فرب مفارقة تستحق تأملاً هي أن «الشهابية» كانت تنسّق سياستها الفلسطينية مع «الناصرية»، أكبر نصير لفلسطين، وشهدت فترة الستينيات كذلك ولادة أهم مؤسستين معرفيتين فلسطينيتين، كما أسلفنا. أيضاً، خلال الستينيات مأسست الشهابية الإدارة المدنية اللبنانية، أي فعلت خيراً آخر غير السطوة الأمنية!

(١٣) أرجو أن لا تُفهم الفقرة السابقة على أنها دفاع عن التجربة «الشهابية» من خلال ربطها بالتجربة «الناصرية» أو إدانة للناصرية، مرجعية الشهابية في سياستها إزاء فلسطيني لبنان. إن كامل سياق الحديث خارج هذا النمط من الزعبرات المبتذلة، التي لا علاقة لها بالحقيقة التاريخية وهي أن مصر الناصرية، قبل ١٩٦٧ كانت لها استراتيجيتها ورؤيتها السياسية المتكاملة لإدارة الصراع مع إسرائيل، التي تتناقض جذرياً مع نظرية «التوريط» التي كانت تنادي بها حركة فتح في تلك الأيام. مرة أخرى أرجو أن لا يُعتبر قولي هذا، بحال من الأحوال، بمثابة حكم قيمي معيّن على «الشهابية» أو «الناصرية» أو «فتح» أو «نظرية التوريط».

(١٤) أما وأن صدام الفلسطينيين صار لا حقاً مع المسيحيين اللبنانيين بداية، في سبعينيات القرن الماضي، فلعل ما يستحق تأملاً هو أن ما حققوه من جودة حياة على غير صعيد في فترة الخمسينيات، كان على عهد الرئيس الماروني كميل شمعون، الذي لم يُعرف عنه خلال توليه الرئاسة تبنياً لمطالب الحركة السياسية الفلسطينية، وكذلك في حقبة الستينيات، في فترتي العهد الشهابي الذي حُمِلَ مسؤولية قمع الفلسطينيين.

(١٥) إذناً، ثمة أكثر من كميل شمعون؛ أكثر من فؤاد شهاب؛ أكثر من مسيحي، أكثر من لبناني، أكثر من فلسطيني لبناني، أكثر من علاقة لبنانية فلسطينية، لأن هنالك أكثر من مروية، بل أكثر من بُعد للمسائل ومستوى للحديث. يقع في السياق نفسه، تناقض رواية شاهد العيان مع الرواية المكتوبة، وتناقض بنية الرواية الواحدة؛ شاهد العيان مع شاهد العيان، والرواية المكتوبة مع الحكاية الحقيقية والشهادة الحية.

(١٦) إذ نستعيد التناقض الداخلي للمسمّيات وثنائية معانيها؛ شمعون؛ شهاب؛ الشهابية؛ الناصرية؛ مسيحي؛ لبناني؛ فلسطيني لبناني؛ علاقة فلسطينية-لبنانية؛ مروية تاريخية؛ شاهد عيان، فإن القاسم المشترك / الثابت الذي لا بد من أن ننطلق منه، لأنه مرتبط كل العناوين، هو لبنان نفسه. وعليه، من هو هذا «اللبنان» المتعدّد الذي تأسست على مثاله كل التفاصيل، ومن ضمنها الصورة المتناقضة لفلسطينيه؟ هل هو لبنان المنارة ودولة القانون الذي بنى فلسطينيه، أم السوط الذي هدّمهم؟ أيضاً، لعل صورة لبنان نفسه تُرسم بشكل مهزوز، فشكّلت فوضى المصطلحات طوفاناً، وصار اضطراب صورة كل ذي صلة به جَللاً.

حين تسقط الأيديولوجيا في اختبار الأكاديميا الصارم

(١٧) لعل ما تقدم هو ما جعل قيامي بإجراء بحث حول موضوع العلاقات الفلسطينية-اللبنانية تاريخياً وراهناً، فرصة ثمينة جداً فعلاً، لأن التعامل أكاديمياً مع الموضوع، كان اختباراً قاسياً جداً، لأنه، ومن دون أن يكون ذلك متعمداً، صار البحث الموضوعي بمثابة إعادة وعي أحدث، وربما أنضج، لوعيي السابق، وفحص مخبري ليس للصورة التي في ذهني فقط، بل لكامل بنائي النظري حول العلاقات الفلسطينية-اللبنانية أيضاً، وذلك استناداً لمتابعتي وإطلاعتي السابقة على الوقائع، إن كملتق لآثار الأحداث، أو كمشارك في القرار السياسي الفلسطيني، أو كمهتم ومتابع دائم للشأن العام، سواء ككاتب متخصص ممارس أو قارئ دؤوب.

(١٨) كانت فرصة إعادة البحث - وعي الوعي - ثمينة جداً لأنها فرضت علي مواجهة قاسية جداً، لا تحتل أي مساومة بين «الأكاديمي»، بما هو عليه من خلق علمي جراء منهجية صارمة مدققة ومنتشكة ومقارنة، وبين «السياسي»، سواء أكان كاتباً سياسياً أو ممارساً سياسياً، الذي يتوهم أنه أخذ بين يديه قرني ثور الحقيقة، وجمع بين مجد أنه كان شاهداً مشاركاً رأى بأمر عينيه، وبين أنه لم يفته خبر أو دراسة إلا وعرفها! أما الأسوأ فهو التوهم بأني لم أسع أو أختزن في ذاكرتي إلا النصوص الرصينة والحقائق الصافية المنزهة عن كل غرض!

(١٩) أعرف، كما سواي من الباحثين العلميين، سرراً منهجياً مفضوحاً، هو أنه ما من باحث بدأ مع فرضية وصورة معينة إلا وعدل فيها قليلاً أو كثيراً ما إن بلغ نهاياتها. ولعلني أحد أولئك الباحثين كوني منذ ٣٧ عاماً، حين كتبت أول بحث عن الاقتصاد الإسرائيلي، واجهت صدمة الفجوة الهائلة حد التناقض بين الصورة الرائجة، وبكلمة أدق المروجة عمداً، وبين الصورة الحقيقية الفعلية التي يظهرها البحث الأكاديمي.

(٢٠) وبالمعنى المشار إليه، كنت أملك قناعة راسخة بضرورة التروّي الشديد عند التعامل مع الصورة - الأفكار السائدة، حيث لا يعلم إلا الله وحده أين تقف الأيديولوجيا والأوهام والأكاذيب وتنتهي، لتبدأ الحقائق الموضوعية والرغبات المشروعة والقيم السامية، ثم تعود لتختلط بالأيديولوجيا، فتلفقان يقينيات.

(٢١) اقترنت قناعتني النظرية الصائبة والمنهجية العلمية هذه بخبرة بحثية طويلة وأمثلة عملية شتى، واستندت إليها؛ أحدها، بل أكثرها صلة بموضوع البحث هذا، هو الرواية الاجتماعية المتداولة عموماً، والتي ليست بحال من الأحوال الحكاية العذراء التي حدثت. وإن أصر حديثي الآن بالشق الفلسطيني، فإن كل من هو على تماس فكري أو عملي معي يعرفني أنني لم أخرج من صدمة بل صدمات أنني كنت شاهداً ورأيت بأمر عيني ما حدث فعلاً وقولاً، ثم صار عليّ قراءة ما لفق لاحقاً، لأجد أن الأمر بديل رأساً على عقب!

(٢٢) أما وأنا أعرف ما تقدم من أمور منهجية وأعيها، فلعله لم يكن مفهوماً أو مقبولاً أن أضد من جديد وأكتشف كم هي المسافة هائلة بين «الأكاديمي» و«السياسي» الذي ظن نفسه محصناً علمياً فكان أن اكتشف كم هو على العكس من ذلك مُتخَل بالأوهام والأيديولوجيا، وأنه ليس إلا ابناً للمنظومة الفكرية الاجتماعية والقيمية السائدة، التي طالما انتقدتها، وظن أنه أعلن استقلاله التام عنها، بل إدانته القاسية لها!

(٢٣) يستدعي تركيز الفكرة السابقة والانتقال إلى الفكرة التالية أن أُحدّد فهمي لما أقصد بـ«السياسي» فأقول: لا أقصد رجل السياسة، أي القائد أو الناشط عملياً فقط، بل أقصد الكاتب والباحث، وحتى الأكاديمي أيضاً، الذي يعمل تحت ضغط بيئة سياسية متحفزة جداً، وهو محكوم بحوافز سياسية قوية، حتى ولو كانت نبيلة كلياً.

(٢٤) وعليه، لا أريد أن أبدو مبالغاً، كي لا أقول مازوشياً، بحق نفسي، فأقول إن «السياسي» الممارس والمثقف في سقط في امتحان «الأكاديمي» في، فأنكشفت أمام نفسي تماماً. لو كنت أكثر عدلاً، كي لا أقول تسامحاً، مع نفسي، لجزمت أن المسافة بين «السياسي» و«الأكاديمي» في كانت أوسع بكثير مما هو مسموح به بالنسبة إلي، مع كل حذري من الوقوع في فخ «السياسي» و«اليومي». أجزم أيضاً أن شحنة ما يمكن تصنيفها كـ«أيدولوجيا» و«أوهام» سائدة وما في حكمها، كانت أكثر بكثير مما تسمح به «الأكاديميا».

الذاكرة اللبنانية، المارونية، الشيعية، السننية لفلسطيني سني!

(٢٥) كنت مُطللاً على الأحداث، لا أعني الفلسطينية منها حصراً بل اللبنانية والعربية أيضاً، وذلك ربطاً بأن عضويتي منذ ١٩٦٠ في حركة القوميين العرب كانت تلزمني باهتمام وإطلاع متوازنين فلسطينياً ولبنانياً وعربياً وإسرائيلياً. اتسع اهتمامي في مرحلة التحول اليساري فصار أممياً، بشقيه المتناقضين، الاشتراكي والرأسمالي. وقد أدت نشوب الحرب اللبنانية دوراً حاسماً في امتداد وعيي أيضاً نحو إدراك ومقاربة الأسئلة الجادة والحرجة التي طرحتها وكانت غائبة سابقاً، مثل الطائفية والقوى التي تديم رقصة الحرب على الضفة الأخرى.

(٢٦) ثمة ما يستحق إضافة هو أنني لم أقم يوماً في «مخيم فلسطيني» بل في قريتين لبنانيتين هما بالتالي: «رميش» المارونية عن بكرة أبيها، التي تقع في قضاء بنت جبيل على مرمى حجر من الحدود الفلسطينية، وذلك خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٥. هجرنا ثانية إلى قرية «الحنية» التي تعود ملكية الغالبية الساحقة من أراضيها لآل سلام السنة البيارتية، حيث أقمت طيلة الفترة ١٩٥٥-١٩٦٥. ما زالت بقية أسرتي تقيم في قرية الحنية حتى الآن، وما زلت على تواصل معها. أما أنا فأسكن بيروت منذ ١٩٧٠ في حي مختلط.

(٢٧) لعل إقامتي الدائمة خارج المخيم، خصوصاً في «رميش» المارونية و«الحنية» الشيعية، من دون خدش لذاكرتي، عرّفني بكرةً ومبكرًا، طفلاً ويافعاً، على «الماروني» و«الشيعي». نشاء الصدف أن مدرسة «الحنية» تحمل اسم أحمد سامح الخالدي المربي الفلسطيني المقدسي، ووالد الدكتور وليد الخالدي، ونسيب آل سلام، الذين بنوا تلك المدرسة من ضمن مسؤوليتهم عن جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، السننية البيروتية.

(٢٨) والحال هذه، أختزن في ذاكرتي أن جمعية سننية بيروتية، يرأسها حينذاك محمد سلام الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء صائب سلام، أقامت مدرسة تحمل اسم مرب فلسطيني في قرية شيعية لتعليم تلامذة يأتونها مشياً من القرى الشيعية القريبة كافة، القليلة والمنصوري ومنطقة السهل، وكان مديرها وأستاذها الأول الفلسطيني محمد دُكُور، الذي كان يأتها يومياً على دراجة هوائية من بلدة المعشوق التي تبعد ١١ كيلومتراً.

(٢٩) اعتنى الأستاذ دُكُور بنا جميعاً من دون تمييز، ورعى بعدل منافسة حامية على الموقع الأول بيني أنا الفلسطيني السنني وصديقي الحميم عبد الرحمن يونس اللبناني الشيعي القادم من قرية «القليلة» القريبة، الذي صار لاحقاً أحد عباقرة الفيزياء والرياضيات في الولايات المتحدة التي هاجر إليها وأبدع ومات فيها مبكرًا.

حين كان الزمن اللبناني-اللبناني، اللبناني- الفلسطيني جميلاً!

(٣٠) أختزن في ذاكرتي البكر أيضاً أن جمعية «المقاصد الخيرية الإسلامية»، السنوية البيروتية الصّرف، أقامت حوالي عام ١٩٥٧، مدرستين ابتدائيتين في قريتين: «زبقين»، الشيعية الصّرف، الواقعة شرق الحنية، والتي تخرّج منها الشاعر شوقي بزيغ، على يد أستاذها الوحيد الفلسطيني السني إبراهيم الخليل، وقرية «الشعيتية»، الشيعية، شمال شرق الحنية، والتي تولى التدريس فيها، حَمَلَة السرتيفكا من خريجي مدرسة الحنية؛ طالب معتوق اللبناني الشيعي من قرية الحنية، وخليل أرملّي الفلسطيني الشيعي من أصول فلسطينية-سورية مشتركة، المنسوب لقرية قَدَسْ الفلسطينية الشيعية، على مثلث الحدود اللبنانية-السورية-الفلسطينية.

(٣١) يقع في السياق نفسه أن عقد صداقاتي في ذلك الزمن كان ثلاثياً؛ الأول الفلسطيني الشيعي داوود داوود، الذي بدأ بعثياً مغرمًا بميشيل عفلق، ثم تحول نصيراً للإمام موسى الصدر، فقادماً في حركة أمل حتى استشهاده. الثاني طالب معتوق، اللبناني الشيعي الذي لم يتورّط في الحزبية بل بقي مركزاً على «مخترة» القرية، مستكتملاً حرباً مزمنة مفتوحة بين أسرته وآل الحكيم الشيعية، الذين احتفظوا بمخترة قرية شيعية مملوكة لآل سلام السنّة المعادين لكميل شمعون الماروني، الزعيم على مستوى لبنان ككل، والمرجععية السياسية لآل الخليل الشيعية، الذين كانوا يصارعون على زعامة قضاء صور، وكانوا بدورهم المرجعية السياسية ومحل ولاء آل الحكيم الشيعية، الأسرة الريفية والزعامة المحلية - مخترة قرية الحنية! (هذه الجملة غير واضحة) أنا الفلسطيني السني القومي العربي، كنت ثالث ثالث داوود الفلسطيني الشيعي البعثي وطالب اللبناني الشيعي غير الحزبي.

(٣٢) بلغت اللاتباسات والتداخلات في «الحنية» مداها مع «أبو كاظم شرارة»، اللبناني من «بنت جبيل»، الذي هاجر إلى فلسطين قبل ١٩٤٨، ثم هُجّر منها بعد النكبة ليصير لاجئاً فلسطينياً بامتياز وإصرار، أين منه امتياز وإصرار شفيق الحوت، حفيد مفتي بيروت السني، وزوجته بيان، كريمة عجاج نويهمز الدرزي اللبناني من رأس المتن والقائد البارز في النضال الفلسطيني، إلى جانب الحاج أمين الحسيني. إنه إصرار على الوفاء لفلسطين القضية، عبر التحلي النبيل عن لبنان والاستغراق المقدّس بفلسطين؛ لا جئين مكتملي الأهلية!

قرار أمني لبناني بالإبعاد السياسي وليس بالإهانة الشخصية

(٣٣) ثمة ما يستحق توضيحاً وإضافة لدلالته، عنيت إشارتي آنفاً إلى أننا هُجّرنا ثانية عام ١٩٥٥ من «رميش» المارونية إلى «الحنية» السنوية أرضاً والشيعية سكاناً. ما قيمة كل كلام إيجابي عن رميش بعدما انتهى تهجيراً؟ هذا ما حدث، عند ظهر أحد أيام صيف ١٩٥٥. أتت شاحنة عسكرية لبنانية تحمل قراراً بأن تنقلنا من رميش قبل انقضاء النهار. كان الأمر عسكرياً، صارماً وفوري التنفيذ. لذا لم يكن من مجال لرفضه. لم يقع عنف بل تفاهم واستجابة الضابط اللبناني لرجاء والدي أن نرحل عن رميش ونغادر منطقة الحدود، لكن ليس بشاحنة عسكرية بل بوسيلة نقل مدنية يستأجرها والدي على حسابه. كان ذلك على خلفية أنه لا مجال للاجتماع العسكر والنساء وبقاء الشرف محفوظاً. إنها اللحظة التي يلوح بها الدم في الأفق.

(٣٤) كان رجاء والدي، معززاً بتضامن الجيران من أهل رميش، قائماً على أن التقاليد تقول إنه من المهمين لأسرته، بما فيها من نساء، زوجة وبنات، أن تصعد في شاحنة عسكرية. تفهم الضابط واستجاب فوراً بخاصة أنه تأكد من حسن النية وأن الوسيلة المدنية متوافرة، وهي «بوسطة» رميش العمومية التي حملتنا، بشراً وعَفْشاً، ثم غادرنا محفوظي الكرامة، وسط وداع الجيران المؤثر والحار. لم يكسر أحد خلفنا أي فخار.

(٣٥) لا شك لديّ في أن حافز حفظ الكرامة وصور الشرف كان حاضراً وأصيلاً في رجاء والدي أن لا تُهَجَّر أسرته من رميش بشاحنة عسكرية. لكن يسكنني اعتقاد بأن الحكمة، ويمكن القول «التقية» عند والدي، كانت تُضمّر سبباً موضوعياً آخر هو أن «الشاحنة العسكرية» ستذهب بنا إلى حيث يريد سائقها وتقضي أوامره، مغادرة قضاء بنت جبيل المحاذي لفلسطين إلى مخيم البص - قضاء صور، في حين أن وسيلة النقل المدنية يمكن أن تذهب بنا إلى حيث يريد والدي، وهو ما كان. حين وصلنا مخيم «البص» في وقت متأخر من الليل ساوم والدي سائق البوسطة، الذي تلقى أجراً إضافياً لينقلنا إلى «الحنية» حيث يقيم أقارب.

(٣٦) لا أسعى لعرض رواية شخصية عن الرحيل، بل الهدف منها هو دلالاتها السياسية التي ربما لا تروق كثيرين، وتنقسم إلى مستويين يتنافسان أهمية: أولاً، ثمة قرار بترحيلنا كفلسطينيين لأسباب لم أعها حينذاك. ثانياً، كان القرار الرسمي اللبناني بترحيلنا وليس بإهانتنا، والدليل على ذلك أن الضابط لم يجبرنا وقبلاً من دون تردد أو تأقف، رجاء الوالد أن يكون تنفيذ القرار حافظاً للكرامة، على النحو الذي رآه والدي مسنوداً من الجيران اللبنانيين المسيحيين الموارنة من أهل رميش. نعم غادرنا رميش، من دون أن تصعد أمي أو شقيقتاي عائشة وغزالة في شاحنة عسكرية، بفضل مناقبية ضابط لبناني صاحب كرامة، فلم يُحوّل قرار ترحيلنا إلى قرار بإهانتنا.

المناقبية = حفظ أمن الوطن اللبناني من دون المس بكرامة الإنسان الفلسطيني

(٣٧) تشاء الصدفة أن أواجه التجربة عينها بعد ٢٨ عاماً ربيع ١٩٨٣، حيث قُدر لي أن أكون «ضيف - أسير» ضابط الأمن العام العالي الرتبة، ميخائيل رموز، الذي مارس واجبه بالتحقيق معي عبر أسئلة بالغة الدقة والذكاء، بحثاً عما يحفظ أمن لبنان، لا المس بكرامتي كإنسان وكفلسطيني. يستحق التنويه أن فصل الضابط رموز القاطع بين ما يحفظ أمن لبنان وبين المس بكرامتي، الذي يُعبّر عن عقلية مؤسسية، كان عام ١٩٨٣ ذروة جنون حملة الكراهية ضد الفلسطينيين الخارجين للتو من لبنان بعد اجتياح ١٩٨٢.

(٣٨) ما أريد قوله عبر المثلين السابقين؛ ما بدر من الجيش اللبناني تجاه أسرتي عام ١٩٥٥، وما صار معي عام ١٩٨٣ على يد الأمن العام اللبناني، هو أن السلوك كان نظامياً وليس تسلطياً، كان تعبيراً عن قرار سياسي، لست بصدد مناقشة ما إذا كان صائباً أو خاطئاً، لكنه كان مقنناً، وليس انعكاساً لفلتان غرائزي أو عنصرية متأصلة تتوسل ذريعة ما لتوجيه الإهانة والمس بكرامة الفلسطيني، باسم حفظ لبنان وأمنه!

(٣٩) لا أظن أن عاقلاً يسمح لنفسه باستنتاج أي كنت سعيداً وأنا أفقد «رميش» - التي أحببتها وعشتها أكثر من سبع سنوات. خلال أقل من سبع ساعات كان عليّ أن أعادر نحو المجهول، من دون سبب مفهوم أو جريمة سوى أنني فلسطيني، وهذا هو جوهر المسألة، ولا فرق بعدها، إلا في الشكل، أن يكون الرحيل في مركب عسكري أو مدني، لأن الضابط المسؤول عن التنفيذ كان نظامياً وصاحب مناقبية.

(٤٠) أيضاً، لم أكن سعيداً بأن أُؤخذ «أسيراً» في ذلك الصباح المبكر من يوم ربيعي عام ١٩٨٣، حتى ولو كان أمر حريتي وكرامتي بيد مناقبية الضابط مخايل رموز. كان يكفيني وأسرتي إزعاجاً أن أُؤخذ مخفوراً من قبل دورية أمنية، وإن في سيارة مدنية، بموجب مذكرة توقيف حسب الأصول، ومن دون تقييد يدي بالأصفاد.

(٤١) على أهمية ما تقدم، يبقى أن مبرر ذكر تجربة شخصية في نص عام هو أخذها نموذجاً لتقسي الدلالات الفكرية والتاريخية لمستوى أداء المنظومة الأمنية اللبنانية تجاه الفلسطينيين وسواهم. عبثاً نجد تفسيراً مقنعاً ومنصفاً من خلال إحالة الأمور لأسباب ذاتية تتعلق بأخلاقية هذا الضابط أو ذاك أو مناقبته، وهذه قاعدة، لسوء الحظ أو لحسنه، تقول الشيء ونقيضه لأنها تعمل بالاتجاهين الإيجابي والسلبي معاً. فمن السهل القول، في حال كان سلوك الفرد الأمني مناقبياً، بأنه استثناء إيجابي لا يمثل القاعدة، السلبية، حاله في ذلك لو كان سلوك الفرد الأمني بانساً حيث يمكن أن يقال أيضاً: هذا استثناء سلبي لا يمثل قاعدة إيجابية!

هوية النظام الديمقراطي تنظم الممارسة الأمنية للسلطة

(٤٢) إن التفسير العلمي الصحيح لما حدث في التجربتين السابقتين هو أن مستوى أداء المؤسسة الأمنية ليس رهن طبيعة أفراد المؤسسة الأمنية ومستوى أخلاقهم، على أهمية ذلك، بل حصلة طبيعة النظام السياسي الذي تعمل في ظله المؤسسة الأمنية اللبنانية. وحين أقول طبيعة، أقصد الهوية الديمقراطية للنظام، بما تقتضيه من حضور للقوانين والدستور والضوابط الإجرائية عند ممارسة أشكال السلطة كافة، بما فيه الأمن.

(٤٣) حين نتحدث عن ممارسة الأجهزة الأمنية الرسمية اللبنانية تجاه اللبنانيين الفلسطينيين أو سواهم، علينا تذكّر أنها تمت وتتم تحت السقف السياسي والقانوني للنظام الديمقراطي اللبناني، واستطراداً، كان منسوب القمع يتعاكس دائماً ومنسوب الديمقراطية وحضور القانون في الحياة السياسية اللبنانية، وهذا ما تؤكده تماماً جدلية القمع والديمقراطية على مدى الفترة الممتدة منذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣ وحتى ٢٠١١.

(٤٤) تحدثت آنفاً عن المستوى الأول لدلالة ما حدث وذلك لناحية أن قرار ترحيل أسرتنا عن رميش عام ١٩٥٥، أو اعتقالي شخصياً عام ١٩٨٣، لم يتحول إلى فعل إهانة، لأنه لم يكن قراراً انتقامياً اعتباطياً يعكس عنصرية متأصلة تُرجمت بغرائزية منغلقة، بل كان قراراً سياسياً ولأسباب سياسية أوكل تنفيذه لجهة أمنية، حين مارست قمعاً، فمن ضمن سقف القمع المسموح به في دولة ديمقراطية، وإن بنكته لبنانية.

(٤٥) نعم، كان القمع اللبناني منضبطاً سياسياً، لناحية القرار والحوافز والاستهداف، بدليل أن ما أصاب معارضي السلطة من اللبنانيين، خلال ثلاثة عمود على الأقل، كان أفدح مما أصاب الفلسطينيين من قمع، حتى خلال ذروة نشاط المكتب الثاني في ستينيات القرن العشرين، رغم كل الادعاءات المعاكسة.

(٤٦) لم تكن الأجهزة الأمنية اللبنانية «فاتحة على حسابها» يوماً، كما قد يظن البعض هذه الأيام لتنزيه المستوى السياسي، بل كان ثمة قرار وسقف سياسي يغطيها وهدف سياسي للعهد تعمل الأجهزة لتحقيقه. ثمة

استثناءات لا تنفي القاعدة. وعليه، فإن أي حديث عن قمع الأجهزة الأمنية لفلسطينيين أو لبنانيين أو سواهم، يجب أن ينصرف أولاً نحو مسؤولية «السياسة» و«السياسيين»، لا «الأمن» أو «الأمنيين».

(٤٧) ثمة من يُنَزّه الرئيس شارل حلو من المسؤولية عما كان يقوم به المكتب الثاني في عهده (١٩٦٤-١٩٧٠)، لكن ذلك لا ينفي وجود مرجعية سياسية لتلك الممارسات هي رئاسة الظل الشهابي، وازدواجية مركز قرار رئاسة الجمهورية آنذاك بين بعبددا شارل حلو وصربا فؤاد شهاب. ربما من أجل ذلك انتهى شارل حلو سياسياً وعملياً مع الحلف الثلاثي، شمعون - الجميل - إده، شمعونياً بعدما بدأ شهابياً.

الأمن؛ القمع في الدولة الديمقراطية هو قرار سياسي أولاً وأخيراً

(٤٨) ما تقدّم من مثل يؤكّد وجود مشكلة حقيقية، لكن ليس بين «مؤسسة الأمن» و«مؤسسة السياسة»، كما صوّرت وتُصوّر الأمور، محاكاةً لبعض البلدان السلطوية، حيث «مؤسسة الأمن» فوق «مؤسسة السياسة»، وحيث «مؤسسة السلطة» فوق «مؤسسة الدولة»، بل بين السياسة الناتجة عن الديمقراطية والشرعية الدستورية، كما يمثلها حلو الذي أتى به الرئيس شهاب، وبين «السياسة» المستمدة من قوة معنوية ومادية طاغية لشهاب، الذي بقي عملياً ممسكاً بكل مفاتيح الحكم رغم أنه صار خارجه دستورياً.

(٤٩) صرفنا ما صرفنا من جهد لتأكيد أن المدخل المناسب لقراءة الأداء السياسي الداخلي اللبناني ليس «المدخل الأمني»، بل «المدخل السياسي»، الذي يفسر ما عداه بما في ذلك الأداء الأمني بكل مسمياته وتلاوينه. لا يصح القول على الأجهزة الأمنية الرسمية من جيش وأمن عام فقط، بل أيضاً على القوى غير النظامية التي لم تكن يوماً إلا أداة في يد السياسة ومشروعها العملي وتحت سقفاها. من نافل القول أن حديث السياسة ومشاريعها يتسع ليشمل مشروع الدولة وأجهزتها النظامية فضلاً عن الأحزاب السياسية اللبنانية التي لم تنشئ قوى مسلحة إلا لحفظ مشروع سياسي ما، أو فرض مشروع سياسي بديل جزئياً أو كلياً عن المشروع القائم.

(٥٠) قبل أن أختم النقطة، أرجو ألا أكون متسرّعاً جداً باستنتاج الآتي: كما أنه لم تنشأ حرب إلا بوصفها تعبيراً عنيفاً عن مشاريع متناقضة عجزت السياسة عن التوفيق بينها، فإن دوام الصراع في لبنان يعني استمرار قناعة البعض، عن صواب أو خطأ، بأن البعض الآخر، يمثل خطراً وجودياً عليه، والعكس بالعكس.

(٥١) تستحق هذه الفرضية تقصياً، وتستدعي سؤالاً حول ما إذا كانت تنطبق أيضاً على الوجود الفلسطيني في لبنان، إن لناحية حقيقة نظرة الآخرين إليه، عن حق أو باطل، كمشروع يمثل خطراً وجودياً عليهم، أو لناحية نظرتهم للآخرين، عن حق أو باطل أيضاً، بأنهم يضمرون الشر لوجوده بالمبدأ! لا أريد أن أتسرّع أو أبكر بالاستنتاجات، فأقول إن المأزق الذي تراوح فيه العلاقات الفلسطينية-اللبنانية، رغم كل النفاق / المجاملات المتبادلة، ناتج عن أن خلفية كل حوار تقوم على أن كل طرف يحمل مشروعاً يهدّد وجود الطرف الآخر بالمبدأ والكامل. ما يؤسف له أنه لا حاجة إلى من يبحثنزهة في عمق الأمور لإقامة الدليل على ذلك.

رميش المارونية تلبس القمباز والحطة والعقال وتحتضن الغلسطيني المسلم

(٥٢) إذًا، «السياسة أولاً» هو المدخل المناسب لفهم الأمور التي لا مجال لتفسيرها من البوابة القاصرة للأمن. ولأنه كما تكون السياسة الداخلية تكون الخارجية، فإن المدخل السياسي نفسه هو الكفيل بتفسير ليس ما انتهت إليه الأمور عام ٢٠١١ فقط، بل ما بدأت عليه أيضاً، استناداً لحادثة فردية وقعت في صيف ١٩٥٥ ممثلة بترحيلنا عن رميش، حيث سجّلت ما بقي في وجداني من تلك التجربة القاسية والنبيلة.

(٥٣) لقد اقترنت قسوة الرحيل التي تعرضنا إليها عبر إرغام أسرتنا على المغادرة من دون ذنب سوى أننا فلسطينيون، اقترنت إذًا بالسلوك الإنساني والأثر الذي لا يمحي، من احتضان رميش لي طفلاً بدأ تفتح وعيه هناك، إلى معاني أن الضابط اللبناني المسؤول عن قرار الترحيل كان على مناقبية وكرامة صاننا كرامة أسرتي، بأن غادرت رميش بطريقة لائقة، ووسط وداع مفعم بالتأثر والحنان، من الجيران اللبنانيين المسيحيين... الموارد.

(٥٤) ساعدنا الجميع على جمع حوائجنا وتحميلها في البوسطة. لم ينهينا أحد أو يستبح مالنا المتروك في الأرض أو فوقها من زرع أو طرّش. عوّضنا أبو إسكندر، الشريك الوفي والنزيه، عن كامل رزق لنا، لم يكن ممكناً لنا أن ننقله أو نتصرّف به على عجل أو ننقله في بوسطة. أجزم أن «الشريك» أبو إسكندر لم يستغل الظرف وأمن لنا سعراً عادلاً جداً، كي لا أقول مبالغاً فيه إيجابياً، لرزقنا المتروك! لم يكن دخل بعد في قاموس أبو إسكندر وسواه مصطلح وخلق «المصادرة»، ذلك التعبير الممّذب والمراوغ للاستباحة وسرقة المضطرين.

لماذا هجّر الفلسطينيون من قرى الحدود اللبنانية عام ١٩٥٥؟

(٥٥) أكدنا تحت عنوان المستوى الأول الخاص بالعلاقات الداخلية اللبنانية، الطابع السياسي للسلوك الأمني اللبناني، وذلك بمعنى تبعية الأجهزة الأمنية المطلقة للسلطة السياسية. وإذ ننقل للمستوى الثاني الخاص بالعلاقات الخارجية اللبنانية، نجد القاعدة نفسها، وهي انضباط السلوك السياسي والأمني اللبناني، ضد هذا الطرف الخارجي أو ذلك، بما في ذلك فلسطينيو لبنان، ضمن إطار المعيار والقرار السياسي اللبناني.

(٥٦) لا يُنزّه حديثي السابق الأمن، بل يدين السياسة ويحمّلها مسؤولية ما يحدث، بما في ذلك التجاوز الأمني، الذي هو على شاكلة السياسة دائماً. وعليه، فإن من يبحث عن تفسير أو حلول لمشاكل عليه الذهاب إلى السياسة، وإحالة كل شيء إلى السياسة؛ القاطرة التي تجر خلفها كل شيء. السياسة التي قدّمت شرحاً كافياً لتأكيد أنها تقع في مستوى أرقى نوعياً مما عداها. أعتنم المناسبة لتأكيد أن السياسة، بمقدار ما هي تعبير عن مصالح، فإنها تكثف نفسها بمجموعة من المفاهيم والأفكار الناظمة لكل سلوك.

(٥٧) إذ أُكِّدَت آنفاً المبدأ القائل بأنه كما تكون «السياسة الداخلية» تكون «السياسة الخارجية»، فإن مقتضيات البحث تستدعي الذهاب نحو تقصي «السياسة الخارجية» و «الحوافز - الأسباب الخارجية» لما حدث داخلياً من تهجير عام ١٩٥٥. أشير هنا إلى أن ما حدث لنا من ترحيل قسري صيف ١٩٥٥، لم يكن خاصاً بل شمل جميع الفلسطينيين المتواجدين في المناطق الحدودية اللبنانية مع فلسطين، وتشمل كامل أفضية بنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا وراشيا، أي من أقصى الغرب على الساحل عند الناقورة وصولاً إلى جبل الشيخ، بعمق عشرات الكيلومترات أو أكثر، بعيداً عن الحدود مع فلسطين نحو الداخل اللبناني.

(٥٨) إن السؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه، هو: لماذا جرى ترحيل الفلسطينيين القاطنين في المناطق اللبنانية الحدودية مع فلسطين؟ لماذا توقيت أو أخرجت صيف ١٩٥٥، أي بعد سبع سنوات بالتمام والكمال انقضت على هجرة هؤلاء الأولى عام ١٩٤٨ من فلسطين، ومن ثم إقامتهم في المناطق الحدودية اللبنانية؟ لماذا كان أول سلوك تمييزي سلبي ظاهر وجماعي ضد الفلسطينيين متأخراً وفي هذا التوقيت بالذات؟

حرب الفدائيين من قطاع غزة وأصدائها في جنوب لبنان

(٥٩) احتجت بعد صيف ١٩٥٥ إلى ربع قرن تقريباً، وتحديداً إلى العام ١٩٧٨، حيث شاعت محاسن الصدف، بصفتي باحثاً متفرغاً في مركز الأبحاث الفلسطيني، أن ألفت كتاباً بعنوان: «قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية»، حتى قدّر لي أن أعرف: لماذا فقدت رميش؟

(٦٠) تضمّن الكتاب فصلاً بعنوان: «حرب الفدائيين ١٩٥٥-١٩٥٦»، ص. (١٠١-١٣٧)، تحدّث عن مقدّمات أفضت إلى تصاعد «حرب الفدائيين التي بلغت ذروتها خلال الفترة بين شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ وعدوان ١٩٥٦» على مصر وقطاع غزة. وفقاً لموشي دايان، وبالنسبة إلى حرب الفدائيين هذه، فـ «إن القرار قد اتُخذ في نيسان/أبريل ١٩٥٥، [ولكن] الفدائيين لم يبدأوا العمل الفعلي حتى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٥٥».

(٦١) ما يمّني من هذه النقطة هو أن وصف حرب الفدائيين لم يُطلَق جزافاً، بل ربطاً بفعالية أفضت إلى خسائر إسرائيلية باهظة على مختلف المستويات، ومن ضمن ذلك سقوط ما يزيد على ألف قتيل إسرائيلي خلال حرب الفدائيين، (١٩٥٦/١٩٥٥)، مقارنة بخسائر إسرائيل في حرب ١٩٤٨-١٩٤٩، ٤٤٨٧ قتيلاً، وفي حرب السويس ١٩٥٦، ١٩١ قتيلاً. لعل ما أعطى حرب الفدائيين محل الحديث زخماً إضافياً وبعُدّاً شاملاً هو أنها لم تُشَن عبر الحدود المصرية-الإسرائيلية، عنيانا غزة فقط، بل تزامنت مع نشاط مشابه، وإن بفعالية أقل على الجبهة الشرقية، من ضمن جهد مصري-سوري مشترك.

(٦٢) تولّت مصر إدارة الحرب على جبهة غزة-إسرائيل عبر المقدّم المصري مصطفى حافظ، الذي اغتالته إسرائيل بطرد متفجّر في ١٣ تموز/يوليو ١٩٥٦، شأنه في ذلك شأن المقدّم صلاح مصطفى الذي اغتيل في اليوم التالي، ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٦، بالطريقة عينها، وهو من كان يشغل منصب الملحق العسكري المصري في عمان، وكان من مهامه، أو هكذا يُعتقَد، إدارة حرب الفدائيين ضد إسرائيل عبر الجبهة الأردنية. كانت حرب الفدائيين في ما تبقى من الجبهة الشرقية تخضع للإدارة أمنية سورية متخصصة شملت تفعيل الجهد الفدائي ضد إسرائيل وتنسيقه عبر الحدود السورية واللبنانية مع فلسطين.

(٦٣) وكما هو معلوم، فإن إدارة العمليات الفدائية كانت مصرية على جبهتي غزة والأردن، وسورية على جبهتي سوريا ولبنان، أما المادة البشرية التي كانت تقوم بالعمل الفدائي مباشرة فهي من الفلسطينيين اللاجئين لتلك المناطق الأربع، المنقسمة بين محورين سياسيين متناقضين؛ المصري-السوري في ناحية، والأردني-اللبناني في ناحية معاكسة، وتحديداً بالنسبة إلى التحالف مع الغرب وإدارة الصراع مع إسرائيل.

(٦٤) عمل المحور المصري-السوري مدفوعاً بها جس إدامة الصراع مع إسرائيل، من ضمن هدف تحرير كامل فلسطين في حين تراوحت مواقف المحور الأردني-اللبناني، بين حفظ الحدود مع إسرائيل هادئة والتقيّد بشروط الهدنة، وبين إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية على قاعدة التسليم بنتائج حرب ١٩٤٨.

رؤى سياسية متصارعة وليس عنصريات منفلة

(٦٥) هذه هي البيئة السياسية والأمنية الخارجية للقرار الداخلي اللبناني في صيف عام ١٩٥٥ بترحيل اللاجئين الفلسطينيين بعيداً عن المناطق الحدودية إلى الداخل اللبناني، بغرض تعطيل المخطط المصري-السوري المشترك لجذبهم إلى حرب فدائية مشتتة ضد إسرائيل. أيضاً، هذا هو تفسير تزامن القرار اللبناني بترحيل الفلسطينيين من جنوب لبنان، وقرار إطلاق حرب الفدائيين برعاية مصرية-سورية صيف ١٩٥٥.

(٦٦) ثمة من يحلو له أن يقرأ الأمور ربطاً بنتائجها كالقول بأن حرب الفدائيين خلال ١٩٥٥/١٩٥٦ قادت إلى عدوان ١٩٥٦ وبأنها جلبت الضرر على غزة والأردن أيضاً. وثمة من يحلو له قراءة المسائل من زاوية مبدئية خارج معايير الكلفة والمردود، إذا جاز الوصف. نعم، ثمة وثمة وثمة، لكن كل ما يهمنا، ربطاً بموضوع البحث، هو التأكيد على أن ما حدث عام ١٩٥٥ من ترحيل لفلسطينيي الحدود اللبنانية ليس إلا تفصيلاً ارتدادياً وممارسة عملية لـ«السياسة» اللبنانية خلال عهد الرئيس شمعون المختلف وبالتالي المفترق في سياسته الشاملة وليس إزاء فلسطين فقط، عن الرئيس عبد الناصر، بما يطرح من خطاب ويمثل من رأي عام.

(٦٧) أخلص إلى أن الصدام اللبناني الرسمي الأول والمحدود بالفلسطينيين عام ١٩٥٥، خلال عهد الرئيس شمعون، كان تعبيراً لا التباس فيه عن الافتراق بالسياسة مع المحور المصري-السوري حينذاك، المناهض للغرب والداعي للعمل الفدائي ضد إسرائيل. كان الصدام أيضاً تعبيراً عن رؤية وجدت مصلحة لبنان حينذاك في خيار سياسي وأمني محافظ مناهض للخيار الثوري الأكثر وعوداً وقبولاً من الجمهور العربي.

(٦٨) أرجو أن لا يُستخدَم الحديث السابق كتوصيف لسياسة شمعونية حصرية، لأن قائد الجيش الذي نفذ السياسة المشار إليها وكلف «ضابطه» أن يكون صارماً ولكن مناقبياً عند ترحيلنا كفلسطينيين عام ١٩٥٥، هو اللواء فؤاد شهاب الذي أصبح لاحقاً رئيساً للجمهورية. نشاء الأقدار أن يصبح في الستينيات هو صاحب القرار السياسي والتنفيذي لملاحقة النشاط الفدائي عبر الحدود اللبنانية، لكن مكر التاريخ شاء أن يكون هذه المرة بالتوافق مع عبد الناصر، الذي كان أمن تغطية كاملة للسياسة الشهابية على هذا الصعيد. أعود للتذكير بأن عبد الناصر كانت له رؤيته المعادية والمتشككة لدرجة التخوين بنظرية «التوريث» التي رفعتها «فتح» حينذاك.

ما سر سحر فخامة الملك كميل شمعون؟

(٦٩) أزعج أن خطأً فكرياً واستراتيجياً فادحاً حصل في الماضي، ولسوء الحظ ما زال يزداد تفاقمًا، حين مورست سياسة رذل وإنكار متبادل لواقع أن الصراع المحتدم لم يكن شخصياً على الزعامة بل كان سياسياً وتعبيراً عن رؤى سياسية مختلفة تعكس مصالح حقيقية وضميراً جمعياً، لم يكن أقل تأصلاً ووجدانية عند أي من الطرفين المتصارعين مما هو عند الطرف الآخر - النقيض. كان لكل يقينه الراسخ والمتماسك.

(٧٠) لا أستبق الأمور، لكن عبثاً نفهم ما جرى أو سيجري، وخصوصاً بالنسبة إلى طبيعة العلاقات اللبنانية-الغلسطينية ومستقبلها، من دون فك أسرار استمرار التاريخ في حفظ سحر عبد الناصر، «الزعيم العربي»، وفي أن واحد، صون سحر كميل شمعون، «فخامة الملك» اللبناني. في الوقت المناسب سنعود ونعدّد المترتبات التاريخية الكارثية التي كانت لبداية فكرية من نوع ابتذال الملك كميل شمعون بما يمثل، إلى «عمل استعمار غربي»، وتقزيم الزعيم عبد الناصر إلى «مغامر»، وربما عميل استعمار شرقي، وفلسطين إلى مجرد تفصيل سلبي يصل حد اللعنة، وأنها إذ ضاعت فلأن أهلها باعوها أو أنهم لا يستحقونها، ويستحقون ما جرى لهم!

(٧١) لا أرمي الكلام جزافاً، بل هذا ما وصلت إليه قسراً في سياق البحث الذي أظهر لي أنساقاً بسيطة حد السذاجة وعميقة حد الفرادة والاستثناء. وإن كان لي أن أعترف بأنه من الطبيعي أن أقع في غرام فلسطين أو عبد الناصر، وهذا أمر مفهوم وإنساني، فلعل هنالك من قد يظن أنني أصبت بالمرض النادر المتمثل في السقوط المفاجئ في حب الخصم، حين أتحدث عن «سر» و «سحر» كميل شمعون، الرئيس، فخامة الملك!

(٧٢) لم أقع في غرام أحد بشكل مفاجئ أو غير مفاجئ، بل إن البحث، وربما العمر ونضج التجربة والتطوير المنهجي، ساعدتني على أن أعي الوعي، وأن أعيد اكتشاف المسائل، بما في ذلك تجربة عبد الناصر، وإن من ضمن النسق السابق نفسه، لكن على نحو أعمق. أما كميل شمعون، وعلى الرغم من أنه كان يقف على ضفة أخرى، فهو دائماً بنظري، من ضمن منطق ومعايير، رئيساً مميّزاً عابراً للطوائف والمذاهب، وهو ما لم يستطع أن يصير عليه الرئيس شهاب الذي طالما عانت شعبيته المسيحية من ضعف.

(٧٣) ما تقدّم، على أهميته، لا يُقارَن مع ما أظهره البحث حول أن كميل شمعون لم يكن ملك جميع رؤساء لبنان بعد ١٩٤٣ فقط، بل هو أيضاً من رسم «الخط الأحمر» السياسي الذي توقّف الجميع عنده. إن العقدة التي ربطها والمعادلة الفلسطينية التي أرساها عام ١٩٥٥ لم يفكّها أحد أو يتخطّها حتى الآن.

(٧٤) لست جديداً على شمعون، كنت دائماً متابعاً لأخباره، بما في ذلك أموره الحميمة كإنسان وروحه الشابة، على الأقل تلك التي حكى عنها صديقه المخلص غسان تويني، أو «فلتات» لسانه على التلفزيون وهو يقول لصحافي صفيق: «تلحس قفائي»! كان الرئيس بذلك إنساناً له الحق بالقرع من مُقرّف.

(٧٥) نعم، لست جديداً على كميل شمعون الرئيس والإنسان، ولكن الجديد تأتي عن تقصّي الديناميات الداخلية للحياة السياسية اللبنانية عموماً، والجماعة المسيحية خصوصاً، بغرض فحص معلوماتي على هذا الصعيد وتوسيعها، وذلك تحت ضغط قناعة فرضها السياق العام للبحث الذي أعطاني إشارات مقلقة جداً لناحياتي؛ (أ) كفاية معلوماتي وفرضياتي التأسيسية حول الموضوع، و(ب) كفاءة منهجي في القراءة وزوايا نظرتي للأمر. ليس الآن وقت التفصيل في تعداد كمية الأوهام التي تكشفت لدي، ووصلت، من دون مبالغة، إلى حد انهيار منظومتي الفكرية على هذا الصعيد، وحسناً جداً أن صار ذلك، كما سأفسّر لاحقاً.

تحويل الصراع السياسي إلى أيديولوجيا كراهية... ثقافة عنصرية

(٧٦) لست لأخرج عن الموضوع إلا إلى الموضوع؛ إلى الذاكرة الجمعية والرواية - المروية التاريخية التي أريد لها أن تكون مثقلة بالدم والقهر المتبادل ليس إلا. مروية تقوم على صورة أحادية مستغرقة بالحرب اللبنانية الحافلة بالبشاعات. من المؤكد أن هذا حصل منذ ١٣ نيسان / أبريل ١٩٧٥، لكن قطعاً كانت الصورة قبل ١٩٧٥ مختلفة. لم تكن كلها سمناً على عسل، لكنها أيضاً لم تكن بشعة إلى الحضيض الذي تصوّر به.

(٧٧) ثمة من يريد لنا أن نكون أمام فريّة تاريخية هي أن الخلل هو بالأصل، بالمبدأ، وأن العلاقات الفلسطينية- اللبنانية لم تكن يوماً إلا دموية لأنها محكومة بعنصرية لا فكّك منها؛ عنصرية لبنانية حيناً أولاً، عنصرية مسيحية حيناً ثانياً، عنصرية مارونية حيناً ثالثاً، عنصرية انعزالية حيناً رابعاً، عنصرية يمينية حيناً خامساً! هذا ما يقال علناً، أما خلف الأبواب فيستكمل الحديث عن عنصريّات شتى تتوالد كالحيات!

(٧٨) لست لأخرج عن الموضوع إلا لأنني اكتشفت أنه صار في مكان آخر، عنينا تحويل توتر العلاقات الفلسطينية- اللبنانية، عن وعي، من مسألة سياسية أو سيادية أو قانونية أو لأي سبب موضوعي آخر، يمكن القبض عليه وتوفير حلول موضوعية له، إلى مسألة ثقافية واستطراداً وجدانية هي تأسيس الوعي الجمعي، لكل الأطراف صاحبة العلاقة، على كراهية الآخر، بالمبدأ والمطلق، من خلال شيطنته وتحويله شراً.

(٧٩) استدعي هذا ويستدعي من البعض «تنقية» التاريخ المشترك و«تطهيره» من أي إيجابي أو استثناء مشرق يخرق قاعدة الكراهية المطلقة والواجبة للآخر، الذي ليس قاتلاً محتملاً فقط بل مؤكّداً أيضاً!

(٨٠) لم يستهدف قانون «الكراهية المميّنة والأبدية» الآنف الذكر العلاقات الفلسطينية- اللبنانية فقط، بل امتد ليشمل أيضاً العلاقات اللبنانية- اللبنانية التي تزداد تفسّخاً، كي لا أقول تعفنناً، حيث يتصاعد علو الأسوار بين الأطراف، من طوائف ومذاهب وأحزاب وجماعات، وتصبح لغة السجال بينها أكثر قسوة وانغلاقاً مميّناً. لقد تعرّبت علاقات الأطراف ومساجلاتها حتى من تبادل النفاق المألوف في حالات مشابهة.

لبنان ليس السويد؛ لكنه أرقى جامعة وأفضل مستشفى وأنظف شارع في المنطقة!

(٨١) لست لأذهب إلى هذه الظاهرة التي أعتقد أنها محل ملاحظة الجميع، إلا ربطاً بسياق البحث ولناحية أن تلك «اللازمة» تتكرّر لتصبح حجر رحي ثقافة جديدة. «لازمة»، تقول في ختام كل موجة شتم متبادل؛ هذا هو لبنان! هكذا هو دائماً! إذ، «فالج لا تعالج»! هكذا جرى ويجري تصنيع الصراع السياسي، الحقيقي منه والمفتعل، وإعادة إنتاجه ثقافياً، في وصفه لحرب أهلية لبنانية ساخنة أو باردة مديدة. لم يعد سراً أن إدانة الأزمة تعني إدانة حاجة لبنان، «المريض بطبيعته ومن يوم تأسيسه»، لرعاية خارجية!

(٨٢) لأنني عشت في لبنان، وبكلمة أدق عشت لبنان ووعيته لحوالي ستين عاماً متّصلة ومتراكمة، فأني أقول: لا ليس «هذا هو لبنان»! ما «كان هكذا دائماً»! عبثاً يحاول أحد أن ينسيني أن لبنان أنتج أنصاف آلهة وعابري طوائف مثل آدمون نعيم ووجدي الملاط وجوزيف مغيّزل والسيد محسن الأمين وحسن مشرفية وعبد الله العلايلي وشكيب أرسلان. عبثاً يحاول أحد أن ينسيني أن لبنان ليس كازينو قمار وأوكار تسلية، بل فيه حتى الآن، وعلى الرغم من كل ما مرّ عليه، أفضل جامعة وأفضل مستشفى وأنظف شارع في كل المنطقة. إنه ليس سويسرا أو السويد، لكنه ليس «لعنة» يراد لنا تصديق أنها تلازمه منذ نشأته وحتى الأزل!

(٨٣) لا أريد كتابة غزل في لبنان، لكنني أسعى للقول وربطاً بسياق الموضوع، بأنّ ثمة وجهاً آخر جميلاً جداً للعملة اللبنانية. وجهٌ هنالك من يحجبه أو يُلطّخه عمدًا، في مسعى للقول بأن الخطأ، بل الخطيئة، هي بالأصل، بالمبدأ، ولا فكاك منها، شأنها في ذلك شأن العلاقات الفلسطينية-اللبنانية، التي «صارت» على حال بائس ولكنها «كانت» على حال آخر أقلّ بؤساً على الأقل. ثمة من ينكر نصف الحقيقة ويحجب السؤال الواجب حول ما حدث موضوعياً لتتقلب الأمور رأساً على قلب. إنكار بغرض تكريس مفهوم أن العلاقات الفلسطينية-اللبنانية كانت منذ البدء تصادمية ولا فكاك من حلقتها الدموية!

ثقافة كراهية فلسطينية تعيد إنتاج رميش عنصرياً بأثر رجعي مغرض وواع!

(٨٤) نعم، لأنني عشت لبنان ووعيته لحوالي ستين عاماً كانت صدمتي لا تقاس وأنا أقرأ لاحقاً عن رميش القرية اللبنانية المارونية، التي عشت فيها خلال ١٩٤٨-١٩٥٥، كل ذلك الحقد والتلفيق بأثر رجعي، في كتابات فلسطينية متكررة ومتناسخة بعضها عن بعض، تريد أن تقول إنها من يومها عنصرية وحاقدة لم تمنح شربة ماء لطفل فلسطيني عطشان عام ١٩٤٨، فكان على أهله أن يذهبوا به مشياً لبلدة بنت جبيل الإسلامية الشيعية البعيدة، فحصل الطفل على شربة الماء التي حرما منه أهل رميش الموارنة!

(٨٥) أجزم أنني طيلة عيشي في رميش لم أسمع كلمة «موارنة»، بل «كلاسنة» و«شوافنة» منشطرين بين حزبيتين سياسيتين متناحرتين، أسعدية وشمعونية ممثلتين في منطقة بنت جبيل بزعامتين محليتين، علي بزّي وعبد اللطيف بيضون، والد المؤرخ أحمد بيضون. أما «شوافنة» رميش فليسوا إلا فخذاً ثانياً لفخذ شوفاني أول، يقيم في مغليا، القرية المارونية أيضاً ولكن على الضفة الفلسطينية من الحدود، على مرمى حجر من رميش، مثل كفر برعم الفلسطينية المارونية معقل آل خريش الذين منحوا موارنة لبنان بطريكاً!

(٨٦) أما مغليا «الشوفانية»، «المارونية»، لكن الفلسطينية، فقد أنجبت الدكتور إلياس شوفاني، الباحث والسياسي الغني عن التعريف. أنتجت أيضاً نعمان شوفاني، طالب الآداب في الجامعة الأمريكية - بيروت، الذي وُلِد لأب من مغليا واستشهد في حرب ١٩٨٢، دفاعاً عن الثورة الفلسطينية، بصفته عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أسسها وقادها تاريخياً المسيحي الأرثوذكسي الفلسطيني جورج حبش.

(٨٧) بدلاً من سؤال أنفسنا عن مسؤوليتنا حول كيف صارت رميش وسواها على ضفة سياسية أخرى، ربما تم تلفيق وإعادة إنتاج ذاكرة على نحو مشار إليه وملخصه: رميش المسيحية المارونية معادية للفلسطينيين دوماً!

إنها دون إنسانية إلى حد حجب شربة ماء عن طفل فلسطيني عطشان! أما بنت جبيل الإسلامية الشيعية فمُنحت شربة الماء ومعها فرصة الحياة! هكذا تكون الكتابة بأثر رجعي، وكأن رميش بقضها وقضيضها ومن يومها، تحمل «عوزي» صهيوني! رميشي التي عرفتها، ممثلة بـ«أبو إسكندر»، تلبس الحطة والعقال والشروال والقمباز؛ كان أبو إسكندر يشبه أبي محمد، كانا يتناديان باحترام ومحبة؛ يا شريك!

(٨٨) لست واقعاً تحت نوستالجيا الحنين للماضي، إلا بمقدار احترامه كـ«ماضٍ» على الأقل، وإلا فإن ذاكرتي التاريخية ستنهار تماماً. لن يبقى منها شيء حين أحذف منها رميش المارونية، رميش أبو إسكندر الذي يشبه أبي. رميش، «رينيه» الأكبر قليلاً، و«كفا» التي في عمري، حفيدتي أبو إسكندر. رميش المدرسة المارونية التي لم يحرمني امتياز التفوق أولاً على صف بكامله من المسيحيين اللبنانيين الموارنة. في رميش لم أعطش ولم أجمع ولم أذل. لقد عوملت كفلسطيني ومسلم باحترام، وتلك حكاية دقيقة جداً.

(٨٩) إذ أحذف رميش المارونية من ذاكرتي التاريخية، وأصدّق فرية أنها منذ ١٩٤٨ وقفت حتى ضد الطفل الفلسطيني لأنه مسلم؛ حين أصدّق أن الطفل الفلسطيني اللاجئ لا يمنح شربة ماء إلا في بنت جبيل المسلمة، يصير عليّ إنكار جورج حبش ووديع حداد ونعمان شوفاني، واستطراداً سمير قصير وجوزف سماحة.

(٩٠) حين تبدأ تصفية الذاكرة من الموارنة المسيحيين، فلا بد من أن تكمل مع الشيعة المسلمين، فأنكر طالب معتوق وداوود داوود وأبو كاظم شرارة ونجليه كاظم وناظم. كان هؤلاء في الحنية؛ وإذ ذهبت فتى إلى صور للدراسة، فعليّ شطب محمد الزيات، ومنيف فرج، أول من ثقّني، وهاني حلاوي وعلي قدادو ودرويش شغري، إلخ. رفاق حركة القوميين العرب، والمربي حسين شرف الدين، ناظر الكلية الجعفرية!

(٩١) سعيت في ما قدّمت لإبراز فكرة بالغة الخطورة وواضحة هي أن هنالك إعادة إنتاج كاملة للذاكرة الفلسطينية، وهو ما جرى ويجري على الضفة اللبنانية أيضاً، حيث يراد أن لا يكون هناك وجود إلا لصورة الفلسطيني القبيح، الطامع في وراثة لبنان وتوطئه نهائياً بديلاً عن فلسطين بعدما خرّبه ومزّقه إرباً.

السؤال صائب... والجواب مأزوم بين أوهام المثقفين وصدقية الواقع

(٩٢) نعم ثمة حملة منظّمة وإعادة إنتاج وتعميم لصورة رجل الأمن اللبناني المهدّد لـ«العرض» الفلسطيني، وفق المروية الكاذبة الدارجة فلسطينياً. على نحو معكوس، هناك ترويج لصورة «الفلسطيني الذي كان يُنزل العروس الشيعية الجنوبية من على هودجها ويخطفها قبل ١٩٨٢»! على ما ردد سياسي وإعلامي لبناني بارز من مواليد ما بعد ١٩٨٢، ربما، وذلك في حلقة تلفزيونية وبرنامج حوار، هو الأكثر مشاهدة! كي لا تُدمر الذاكرة، الفلسطينية أو اللبنانية، كان القسم السابق من البحث، وعلى أرضيته سنكمل.

(٩٣) في هذا الخضم، كيف لنا أن نؤسس منظومة فكرية تستوعب ما جرى وتفسّره وتبني عليه مستقبلاً؟ لعل الأهم، ما لزوم الدخول في هذا الخضم أصلاً ربطاً بأننا أمام موضوع محدّد ومحدود هو العلاقات الفلسطينية-

اللبنانية، من زاوية محدّدة ومحدودة هي كيفية تمكين الفلسطينيين المقيمين في لبنان من حقوقهم على اختلاف محدّداتها من اقتصادية إلى اجتماعية إلى إنسانية، ولربما سياسية؟ لا يجازف المعارض: إن أوسع مفهوم للعنوان المشار إليه لا يحتمل ولو نسبة ضئيلة من مساحة الأسئلة التي طرحها الباحث آنفاً.

(٩٤) وعليه، أجزم أن أكاديمياً محترفاً ومحترماً عاش ظروفاً طبيعية وعالج مواضيع طبيعية، لا بد من أن تقفز إلى ذهنه حكاية ذلك الطالب الغبي الذي لم يفهم السؤال ولا يعرف الجواب، فكان أن كتب ووضع على الورق كل ما يعرف من أجوبة على كل الأسئلة! ربما. ولكن ماذا لو كنّا أمام موضوع من طبيعة استثنائية على مختلف المستويات؟ ماذا لو كنّا أمام مفارقة أن السؤال بحد ذاته كان خطأ؟ أو أن الفرضيات التأسيسية التي سيقوم عليها الجواب خاطئة بدرجة مؤثرة تحول دون الدخول مباشرة في توفير الجواب المنشود؟

(٩٥) كانت الفترة التقديرية للإنجاز العمل المطلوب في حدها الأقصى أربعة شهور، وهذه فترة اعتقدت أنها عادلة وكافية. ربما مرّت ظروف غير ملائمة، لسنت مسؤولاً عنها، أخرت العمل لفترة، ولكن ليس هذا ما يستحقّ التوقّف عنده، بل ما تكشف عنه العمل منذ مراحلها الأولى، لناحية أن الرهان قام على فرضية تأسيسية هي أن جواب السؤال المطروح سيبنى على تراكم كبير وكاف من البحث حول فلسطيني لبنان!

هل يتبادل الصراع حول «هوية لبنان» و«حقوق الفلسطينيين» فيه؟

(٩٦) عنى ما تقدّم أن بحث الموضوع سيبدأ من نقطة متقدّمة جداً، وأنه غادر طور الأسئلة والمقدّمات نحو الأجوبة والنتائج، وما على الباحث إلا أن ينصرف نحو المستقبل أكثر مما يعود للماضي، الذي صارت الحقيقة بشأنه عارية تماماً! عارية تماماً، بلغة أحد الزملاء المحترمين المتابع بحثياً وعملياً وإنسانياً وأخلاقياً لشأن حقوق فلسطيني لبنان. أما وأن الإنصاف يجب أن يمان دائماً، فعلياً حفظاً لحقوق الجميع، القول بأن الزميل العزيز يتقاسم فرضيته بشأن «الحقيقة العارية» هذه حول الماضي مع كثيرين، وأنا أحدهم، بامتياز لا أحسد عليه. أنا؛ أحد معشر أولئك المثقّفين الذين طالما ضبطوا متلبّسين وهم يصدّقون كلام الورق أكثر مما يصدقون قول الواقع، الذي طالما لوي عنقه ليلائم النظرية الجاهزة والفرضية المسبقة!

(٩٧) نعم، إن السؤال حول حقوق الفلسطينيين كان وسيبقى صائباً. لكن كل ما تلي ذلك من فرضيات وأمور ذات صلة تحتاج إلى تقصُّ، لأنها تعاني من مشكلتين قاتلتين؛ إما أنها خاطئة كلياً أو جزئياً، أو أنها ناقصة الجزء الأهم والأكثر ضرورة لبحث الموضوع قيد التناول، بدليل كل تلك التساؤلات التي تضمّنتها الصفحات السابقة حول الماهية الحقيقية لكل عناصر الشد والجذب حول حقوق فلسطيني لبنان، التي يخبو الحديث عنها ويتصاعد، يظهر ثم يختفي، من دون أن يتبرع لنا أحد بجواب شافٍ أو حتى أولي حول السبب الذي حال ويحول حتى الآن دون توفير حل عادل ومفيد لطرفي المعادلة من فلسطينيين ولبنانيين.

(٩٨) أيضاً، أقدم نَعَمًا كبرى لتلك المنهجية الأخلاقية والفكرية السامية التي تدفع نحو المستقبل مؤمنة بأن الماضي يبقى ماضياً بعدما صار ماضياً. تأسيساً على ما تقدّم، تقتضي الحكمة والمصلحة طي صفحة الماضي والانصراف نحو المستقبل، من ضمن أخلاقية ورؤية وخلفية فكرية تدفع باتجاه الكف عن العيش في الماضي. أما إذا

سمّينا الأمور بمسمّياتها الدقيقة، فيمكن لنا القول بأن المعنى الدقيق لتلك الدعوات، المترفّعة عن الواقع، يحمل اتهاماً صريحاً وظالماً بأن ثمة فقط من هو محكوم بالعقد جراء تجربة الماضي السوداء!

(٩٩) لسوء حظنا جميعاً، أن الماضي، بالنسبة إلى جميع أطراف العلاقة، لم يصبح يوماً ماضياً، والمعضلة ليست مجرد معضلة عقد ورواسب نفسية كما نريد أن نبسّط الأمور أو حتى نعقدّها، بل إن الماضي يعيش في قلب الحاضر على نحو موضوعي وقوي، وذلك بمعنى أن الأسباب الحقيقية التي فجّرت حرباً في لبنان عام ١٩٧٥، كان الفلسطينيون أحد أطرافها الرئيسيين، ما زالت قائمة. لعل الأكثر خطورة، أن أطراف التجاذب ازدادوا عدداً وعدة، وصارت المشكلة على تفاقم أكبر، بما يعنيه القول بأن ما يبدو بحثاً متواتراً عن حلول ليس إلا تقطيعاً للوقت. وبالمعنى المشار إليه، ليس من عودة للماضي بل إن الماضي هو ما عاد إلينا. بكلمة أدق استمر معنا وبنا، فصار حاضراً موضوعياً، وصرنا أسوأ، لغة وسلوكاً. بالنتيجة أصبح الحل أبعد.

(١٠٠) كانت هذه إحدى فرضيات البحث، واستطراداً النتائج الأولية الهامة والتأسيسية التي أمكن الوصول إليها من ضمن جملة ما كشف عنه التقصي من أخطاء فادحة على صعيد توصيف المشكلة التي بسّطناها جميعاً تقريباً، إلى مسألة حقوق هذا العدد المتأرجح أو ذلك من الفلسطينيين ليس إلا. هذا هو ظاهر المشكلة، لكن الفحص المتأنّي أظهر بجلاء أن حقوق فلسطيني لبنان والصراع حولها لم يكن لها أن تكون أو تصير على هذا القدر من الحساسية والتعقيد والديمومة، لولا أن الصراع الدائر تحت العنوان الفلسطيني ليس إلا اسماً حركياً لمعضلة أكبر وأكثر صميمية ووجودية هي الصراع المتماذي حول هوية لبنان.

(١٠١) لعل الكلام حول تحديد طبيعة الصراع لا يسرّ كثيرين يرون أو يتمنّون أن تكون المشكلة أقل حدّة. لكن هذه هي الحقيقة العارية والتي تستدعي توقّفاً متروياً حول المقصود بـ «هوية لبنان»، التي ظنّ أنها حُسمت في اتفاق الطائف ١٩٨٩، لناحية التوافق والتسليم بعروبة لبنان. من هنا نبعت مفارقة أن لبنان الذاهب رسمياً ولفظياً نحو وطنية سامية فوق الطوائف، وعروبة جامعة، كان واقعياً ينزلق انحداراً من الطائفية نحو المذهبية، ومن صراع بين الطوائف إلى صراع داخل الطوائف، أين منه مرارات الصراع بين الطوائف.

هوية لبنان: طائفية قلقة أم ديمقراطية مُقلّقة؟

(١٠٢) هذا المعطى الموضوعي بعد اتفاق الطائف صار حاكماً للأداء اللبناني عموماً والشأن الفلسطيني-اللبناني خصوصاً، الذي كان متفجراً ومحل خلاف شديد في ظل انقسام طائفي يعيشه لبنان قبل الطائف ١٩٨٩، فكّم بالحري حين انزلق مذهبياً، مما أضاف تعقيداً لتعقيد. أسْتدرك للإصاف فأشير إلى أن السؤال عن هوية لبنان لم يقتصر يوماً ولن يقتصر على ما إذا كان عربياً أو غير عربي، بما في ذلك فينيقي، وطنياً أم طائفيّاً، طائفيّاً أم مذهبياً، منفتحاً أم انعزالياً؟ ثمة سؤال آخر يمس جوهر لبنان وهويته التي صنعت له امتياز؛ لبنان الحرية والديمقراطية، حيث يقوم الدليل الكافي على أن السمّة الأخيرة هي جوهر هوية لبنان.

(١٠٣) من دون الخروج عن الموضوع، لا بد من الإشارة إلى أنه يكمن في سؤال الهوية اللبنانية، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، أكثر من تفسير لغير أمر حساس، وخصوصاً التفسير الوحيد المتناسك والقاسم المشترك الذي تتقاطع عنده مختلف السياقات، من أي نقطة انطلقت، ومن ضمن أي مستوى كان البحث، تاريخياً وراهناً ومستقبلاً.

(١٠٤) لا أريد استعجال النتائج، لكن البحث المتأنّ كشف أن ثمة من كان يهتم دائماً بالتفاصيل الدقيقة، ويعرف هدفه جيداً وسعى لتحقيقه تحت ذرائع وبوسائل طائفية، وبواسطة أدوات قصيرة النظر، بل بلهاء ذات عناوين فلسطينية أو قومية أو عربية أو تقدمية أو يسارية. هذا ليس افتراضاً فكرياً ورياضة ذهنية، بل وقائع موثقة تؤكد أن تدمير النموذج اللبناني الديمقراطي الحر والمزدهر والمتنوع كان هدفاً بحد ذاته.

(١٠٥) تقع قيمة الكلام السابق حول استهداف النموذج اللبناني وصلته بموضوع البحث، على مستويات عدّة أبرزها وضع الذاكرة التاريخية المشتركة للبنانيين والفلسطينيين في نصابها الصحيح. ذاكرة اللبنانيين عموماً والمسيحيين خصوصاً، لناحية أن قرار تدمير لبنان، وبكلمة أدق، إعادة إنتاجه بتجويفه من قيمه القائمة على الديمقراطية وتداول السلطة وحكم القانون، كان وما زال قراراً أكبر بكثير من الفلسطينيين، الذين خرجوا من المعادلة السياسية بعد عام ١٩٨٢، لكن المعضلة اللبنانية استمرت بل تفاقت بعد خروجهم.

(١٠٦) لا يهدف القول السابق إلى تخفيف مسؤولية الفلسطينيين بل تحديدها بدقة في ناحية، وتحفيز اللبنانيين على ألا يخطئوا الحساب على هذا الصعيد في ناحية أخرى، وتحديدًا لناحية أن الشر الذي يستهدف نموذجهم أكثر جدية وقوة واتساعاً من قدرات الفلسطينيين الذين مضوا لكن مشكلة لبنان باقية.

الزعيم عرفات يدّعي حاكمية لبنان قبل ١٩٨٢! ماذا كان يفعل الرئيس الأسد؟

(١٠٧) لعل الأطراف، الذي يؤكد مقولة شر البلية ما يضحك، هو بناء الذاكرة الفلسطينية-اللبنانية وسواها على ادّعاءات كاذبة ومؤذية للطرفين على السواء، اللذين، وعلى السواء أيضاً، سمعا التصريح الشهير للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات عن أنه كان حاكماً للبنان قبل ١٩٨٢، والذي أتى كرسالة أراد عرفات أن يقول من خلالها للغرب وإسرائيل إنه مؤهل لحكم الضفة وغزة بنجاح ربطاً بحاكميته الناجحة للبنان!

(١٠٨) لست لأناقش مدى الحكمة في توجيه إهانة جماعة للبنان، ولا مقدار الأذى الذي سببه للعلاقات الفلسطينية عموماً، وفلسطينيي لبنان خصوصاً، بل سأنصرف إلى نقطة محدّدة هي مدى صحة هذا الادّعاء - الاعتراف الذي لم يتوقعه كثيرون من ياسر عرفات فأتاهم «شحمة على فطيرة»، كما يقال!

(١٠٩) يعرف القاضي والداني جيداً أن هذا الكلام غير صحيح كوقائع، لأن صاحب القرار الفعلي في لبنان، فضلاً عن المسؤولين اللبنانيين قبل ١٩٨٢، خلال ادّعاء عرفات الحاكمية المطلقة على لبنان، كانت سوريا الأسد الأب لسببين هما: قواتها العسكرية على الأرض والغطاء العربي والدولي لوجودها.

(١١٠) وفقاً لكل المصادر المتقاطعة والتجربة الحية، فإنه ما من أمر استراتيجي تمّ في لبنان قبل عام ١٩٨٢، أي خلال وجود عرفات في لبنان، من انتخابات رئاسة الجمهورية إلى تشكيل الحكومات، إلا وكان لسوريا حق الفيتو أو أكثر، وخير مثال تجربة تشكيل حكومة الرئيس تقي الدين الصلح الجهيضة نموذجاً.

(١١١) وعليه؛ تُركّ للفلسطينيين التصرّف في أمر الزواريب الخلفية امتداداً من مضارب «أبو سمل - الطريق الجديدة» إلى دهاليز زاروب «الطمليس» وعصام العرب وأمثاله في نواحي كورنيش المزرعة. لمن لم يُعدّ يتذكر أو كان شاهداً حياً على تلك الأيام، فإن خطوط التماس، أي المتحف والشياح وعين الرمانة، وهدوء خط الهدنة مع إسرائيل، رُسِمَت بقرار هو أكبر من الفلسطينيين الذين أتقنوا فن احترامها بدقّة متناهية.

(١١٢) لن أدخل الآن في أي تفصيل أو تعليق حول ما إذا كان ما يؤخذ على القيادة الفلسطينية قبل ١٩٨٢ يقتصر على التدخّل بالشأن اللبناني أم لا، أو ادّعاء الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات دوراً مبالغاً فيه جداً، أو تخفيف مسؤولية الفلسطينيين مقابل زيادة دور للسوريين تجمع عليه مختلف المصادر الرصينة. ما يهمني من الأمر برمته أن الذكرة الجمعية الفلسطينية واللبنانية على السواء، وكل ذكرة على حدة، قامت على ادّعاء الزعيم الفلسطيني عرفات بأنه حكم لبنان. ادّعاء لم يصبح يوماً ماضياً، بل على العكس صار أكثر استحضاراً كركيزة تأسيسية مُفسدة ومُدْمرة لكل فعل يسعى لتحقيق مصالح فلسطينية-لبنانية جدّية.

الزعيم عرفات يدّعي حاكمية لبنان قبل ١٩٨٢... السفير يُصدّق الادّعاء، فيعتذر!

(١١٣) وعلى ما يبدو صدّق الفلسطينيون ادّعاء زعيمهم، وقبلوا مسؤولية ما حدث للبنان حتى ١٩٨٢، وتحت ضغط «عقدة الذنب» هذه وجّهوا الاعتذار لولا الآخر للبنان، وهو ما أخذ صفة فلسطينية رسمية مع «إعلان فلسطين» في لبنان، الذي أذاعه السفير في حينه عباس زكي، في ٧/١/٢٠٠٨، باسم الشعب الفلسطيني - منظمة التحرير الفلسطينية، والذي «اعتذر [...] إلى اللبنانيين عن هذه الخطيئة»، وفقاً لساري حنفي في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد رقم (٨٣) صيف ٢٠١٠، ص. (٣٥)، الذي أضاف، عطفاً على إعلان الاعتذار عن الخطيئة، «دخلت العلاقات الفلسطينية-اللبنانية عهداً جديداً»!

(١١٤) ثمة قراءات مغايرة تماماً لاستنتاج حنفي، لناحية أنها لم تلمس أثراً موازياً لـ «إعلان فلسطين» من مستوى أن يصدر «إعلان لبنان» مثلاً، يعتذر للفلسطينيين عما لحق بهم من اللبنانيين أو من لبنانيين على الأقل! وعليه فإنه من قبيل الأمان المبالغ فيها الحديث عن عهد جديد في العلاقات الفلسطينية-اللبنانية.

(١١٥) ربما، هذا هو ما رغب فيه الطرف الرسمي الفلسطيني مدفوعاً بجملته أسباب تقوم على خلفية «عقدة الذنب» تجاه اللبناني، وبكلمة أدق الماروني المسيحي اللبناني، الذي ليس ملزماً البتة بتلقّي «إعلان فلسطين»، على نحو يرغب فيه مُرسله، بل ربطاً برؤيته ووضعته الخاصة كمتلق ماروني يعيش تحت ثقل أكثر من عقدة تاريخية مضادة مثل «الاضطهاد»، و«خطر الوجود»، و«خطر الإبادة»، التي تهدّته في غير لحظة تاريخية معيّنة في ناحية، والشعور العميق بالإهانة جراء تصريح عرفات حول حاكميته للبنان في ناحية أخرى.

(١١٦) لست لأدخل الآن في قراءة مفصّلة للمنطق الذي تم به «إعلان فلسطين» إلا من زاوية تماسه مع سياق النقطة المحددة، وهي أنه وبدلاً من أن يكون بمثابة «إعلان مصالح» تاريخية متوازنة ومتبادلة، معروفة شروطها واشتراطاتها، لضمان نجاحها في فتح صفحة جديدة، تحوّل، جراء سوء المشورة وبؤس التقدير والإعداد والتسرع جراء الرغبة المحمومة في النجاح السريع، إلى مجرد «صك اعتراف» رسمي وصریح باسم الفلسطينيين يؤكد صحة

الخطاب المسيحي-الماروني التقليدي لناحية تحميل الفلسطينيين كامل المسؤولية عن خراب لبنان، جراء أفعال الفلسطينيين أو غيرهم، بما في ذلك خطايا اللبنانيين أنفسهم بعضهم بحق بعض.

إعلان استعراضي متسرّع يعيد إيقاظ كل شياطين الفتنة النائمة

(١١٧) يخطئ من قد يستنتج أي ضد المصالحة أو «إعلان فلسطين» بالمبدأ، وأنا من دعوت خطياً في تموز/يوليو ١٩٩٥، بصفتي الرسمية حينذاك، لمصالحة تاريخية من شقّين؛ (أ) مع الذات، أي بين الفلسطينيين أنفسهم؛ بين المجتمع الأهلي-المدني الفلسطيني والمجتمع الحزبي-الأمني، ممثلاً بأمراء الحرب الفلسطينيين، ربما في تشبّهه بئس بمسمى «أمراء الحرب اللبنانيين». (ب) بين الفلسطينيين واللبنانيين.

(١١٨) إن ما أريد قوله في هذا السياق هو أن الخفة والتعامل القاصر والذاتي مع القضايا التاريخية الحساسة يأتیان عادةً بنتائج معاكسة تماماً للمهدف الأصلي المرجو. وإذا حَمَلَ ادّعاء الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أنه كان حاكماً للبنان خلال وجوده فيه قبل ١٩٨٢، معنى واحداً هو أنه كان مسؤولاً عن كل شيء وقع في لبنان، فإن اعتذار «إعلان فلسطين» - «السفير الفلسطيني» في حينه عباس زكي، كان تأكيداً رسمياً قاطعاً على مسؤولية الفلسطينيين عمّا فعلوه وما لم يفعلوه باللبنانيين عموماً والمسيحيين خصوصاً.

(١١٩) أربأ بنفسي عن أن أكون ضد الاعتراف بالخطأ مهما كان وبغض النظر عن الجهة التي صبّ في مصلحتها، أو أن أعول كثيراً على تفصيل فائض أو ناقص لمصلحة طرف لبناني أو آخر فلسطيني، أو أن تأخذ قليلاً من هنا لنعطي هناك، والعكس بالعكس! ما يؤسف له، أن ما فعله عباس زكي، السفير الفلسطيني في لبنان حينذاك، بصفته الرسمية، وهو يصدر «إعلان فلسطين»، لا يقع تحت سقف ما تقدّم ومنطق «ليس بين الخيرين حساب»، بل في إطار العبث اللفظي بالتاريخ وإيقاع الأذى بالبالغ بالفلسطينيين واللبنانيين على السواء، والحكم مسبقاً على مبادرة «المصالحة التاريخية» المرجوة بالإفشال على أيدي الفلسطينيين أنفسهم قبل سواهم.

(١٢٠) من دون خروج عن الموضوع، لا بد من التوقّف عند مسألة مبدئية بالغة الأهمية، وذات صلة بالموضوع قيد البحث، ملخصها أن الدارس بنزاهة وكفاءة للآليات اتخاذ «القرار السياسي الفلسطيني» ووضع تقديرات «المصالح العليا للشعب الفلسطيني»، سيصاب بالذهول حين يكتشف صدقية ما سجّله بأريحية بعض الأصدقاء اللبنانيين عموماً، والمسيحيين منهم خصوصاً، والموارنة على نحو أكثر تحديداً، من «مدمني» فلسطين التي لها في قلوبهم «عشق لا شفاء منه». كان لسان حال هؤلاء يقول، عجيب أمركم أيها الفلسطينيون وأنتم دوماً تبالغون خطأ في الحرب والسلام، في العداء والصلح؛ مع العدو والأهل سواء بسواء.

(١٢١) إن أي شخص جدّي من فلسطيني لبنان خصوصاً والفلسطينيين عموماً، لم يذهب على نحو جدي مع إعلان عباس زكي لأنه عبث بالتاريخ حين لم يحترم الذاكرة التاريخية الجمعية لهؤلاء، التي ما زالت طرية، وتعرف جيداً أنه بتاريخ سابق لوقوع «الخطيئة» محل الحديث عن تدخل الفلسطينيين في الشأن اللبناني بعد ١٩٧٠، ثمة سلبية لبنانية مورست، على نطاق كبير أو صغير، بحق فلسطيني لبنان. ما حدث قبل «الخطيئة» الفلسطينية كان يستحق لفتة من عباس زكي الذي بدا على هذا الصعيد مُفَرِّطاً وليس مُصَالِحاً. على الأقل، هذا ما يتهامس به الفلسطينيون، الذين لهم تقيتهم أيضاً وخبثهم واستغاباتهم المبرّرة وغير المبرّرة أيضاً وأيضاً.

«تل الزعتر»: الوجدان الفلسطيني الحقيقي وجُزْءه الذي لن ينسى

(١٢٢) فات عباس زكي، السفير الفلسطيني السابق في لبنان، أن تحقيق المصالحة التاريخية وحفظ كرامة الآخرين - اللبنانيين - واحترام مشاعرهم، لا يكون بإنكار كرامة الفلسطينيين والدوس على مشاعرهم. لم ينسَ الفلسطينيون بعد أن دماء بريئة وعزيرة وعزيرة سالت منهم، في غير مكان من لبنان وأكثر من تاريخ.

(١٢٣) لا أريد أن أنكأ جراحاً، لكنني أريد هتك «التقية الفلسطينية» وفضح سر مكبوت، هو أن رمزية «مأساة» فلسطينيي لبنان لا تتجسّد أولاً في مجزرة «صبرا وشاتيلا»، رغم كل بشاعتها وحجم ضحاياها والاحتفالية السنوية التي تتم بمناسبةها. لو تخطينا «التقية» الفلسطينية لانكشفت حقيقة أن «الرمزية» هي باللسان الفلسطيني السياسي المناور «مجزرة صبرا وشاتيلا»، لكنها بالوجدان الفلسطيني «مجزرة تل الزعتر».

(١٢٤) لست مؤهلاً نفسياً وإنسانياً، كما أنني لا أستطيع أخلاقياً تفصيل ما قلت وتقديم البرهان عن أن تجربة مخيم «تل الزعتر»، حيث سقط لي «أبو أمل» و«يوسف حمد»، أقسى وأعمق من تجربة «صبرا وشاتيلا» التي يندى لها الجبين. وما كنت لأطرح هذه النقطة أصلاً لولا مكانة مخيم «تل الزعتر» الذي يحلو للبعض أن يأخذ ما جرى فيه رمزاً ومنطلقاً ومبرراً لكل ما حدث، عبر مثل يتكرّر لازمة لكل حديث عن «الخطيئة» الفلسطينية في التدخل بالشأن اللبناني، واستطراداً تبرير إشعال حرب أكلت أخضر ويابساً على الضفتين.

(١٢٥) يتجسّد المثل محل الحديث بخطف الشيخ بشير الجميل من قبل مسلحين فلسطينيين يتفق أنهم أقاموا حاجزاً على طريق «تل الزعتر - المكلس - بيت مري»، وأنهم أخذوه إلى داخل المخيم حيث احتجزوه، ثم أفرج عنه بعد ساعات معدودة، إثر وساطات، سليماً معافى مع اعتذارات ياسر عرفات.

(١٢٦) لا تُغيّر تفاصيل هامشية، زائدة أو ناقصة، حول مكان الخطف ومدته، من حقيقة أن الجميع يتفق على صحة الواقعة المذكورة. أم لك سبباً إضافياً لتصديقها، وهو أن الصديق الدكتور جورج قرم، الذي هو فوق كل التصنيفات واللغة الطائفية والحريص من دون أدنى شك على القضية الفلسطينية وسمعة الفلسطينيين، حكى لي وللآخرين قصة تعرّضه أيضاً للخطف من محيط تل الزعتر. لم يؤذ جسدياً، ولكن الدكتور قرم ما زال يتذكر الرعب الذي سببه له خاطفوه الفلسطينيون، و«أنه لا يقارن أو ينسى أبداً»!

السفير ينسى أن لا كرامة لحى يرزق تُبنى على هتك كرامة الشهداء وحرمتهم

(١٢٧) يبقى التاريخ مبتوراً، والذاكرة الجمعية اللبنانية-الفلسطينية ناقصة. يتحول التاريخ والذاكرة إلى مسخرة، حين يُبتسّر «تل الزعتر» وتقام حكاياته فقط على رَجُل واحد من طبيعة فردية لم يترتب عليها أي أذى مادي، مع إدانتنا الكاملة للذي وقع، في حين يتم إنكار الحدث نفسه، الذي يعرف تفاصيله جيداً، بل أكثر بكثير من غيرهم، من لا يملون من ترداد حكاية خطف الشيخ بشير الجميل على أهميتها.

(١٢٨) الحدث المتأصل في الوجدان الفلسطيني ليس هو حتى ذلك المتمثل في أنه لم يعد هناك من مخيم اسمه تل الزعتر فقط، بل أيضاً في ما جرى لأهل المخيم الذين عوقبوا بأكثر من الموت أيضاً، وتلك حكاية تستحق أن تُنسى فعلاً، ويحب أن تُنسى، لكن على النحو الصحيح الكفيل بأن تُنسى فعلاً، أي باحترام الذاكرة والموت. كان قصر النظر فادحاً، مع ادعاء البحث عن مصالحة لحفظ كرامة الفلسطيني اللبناني الذي ليس على غباء، فهو يعرف تماماً أن ليس من كرامة لحي يرزق تُبنى على هتك كرامة الموتى وحرمتهم.

(١٢٩) لقد أعادنا أداء السفير الفلسطيني و «إعلان فلسطين» إلى تلك الطريقة البائسة حيث كان الزعيم يخطب على المسرح، والجمهور في القاعة يصفق منتشياً، مع أنه يعرف يقيناً أن الزعيم يكذب مع كل نفس. حينها كان التواطؤ كاملاً بين الجمهور والزعيم، الذي لا يتقصد الكذب على الجمهور - الداخل، بل على الخارج - العدو، خدمة لمصلحة القضية! ربما لم يكن من داخل أصلاً، كان الخارج هو كل شيء!!!

(١٣٠) هذه اللعبة لم تُعد مسلية أو مقنعة، خصوصاً في الحالة التي نحن بصددها. الشهداء ما زالوا أحياء، لا يطلبون أكثر من الاعتراف باستشهادهم وأماكن قبورهم! وعليه، لن يذهب أحدٌ من الفلسطينيين فيتلو فعل ندامة مع إعلان زكي بأنهم لم يستشهدوا أبداً، ولم يكونوا يوماً إلا من أصحاب «الخطيئة»!

(١٣١) حمل «إعلان فلسطين» الاعتذاري إقراراً ضمناً بصوابية مشروع اللاعب الآ خر اللبناني، والذي حمل معنى محدداً هو مشروع حزب الكتائب اللبنانية، بدليل أن المرجع الذي تلقى /رُفِع إليه «إعلان فلسطين» كان مقر حزب الكتائب في الصيفي؛ فهذه الحصرية الكتائبية، بما ترمز إليه وتشمل، أي القوات وحتى الوطنيين الأحرار وجميع فرقاء الجبهة اللبنانية سابقاً، عنت أن ليس من لبناني، وحتى مسيحي آخر، كانت له رؤيته وانحيازه الفكري والعملية لمشروع آخر، كان صديقاً للفلسطينيين. على نحو أو آخر، كان «إعلان فلسطين» إدانة لجوزيف سماحة وفواز طرابلسي وإلياس خوري ويوسف شويري وميشيل نوفل... وسمير قصير.

(١٣٢) أختتم النقطة بإيجاز ما تقدم، فأقول إن أخطر ما في «إعلان فلسطين» كان على مستويات عدّة؛ لقد أقرّ موضوعياً بمشروعية ما حدث لفلسطينيين لبنان، والذي إن وقع فجراء «الخطيئة» الأصلية التي ارتكبتها هؤلاء، وهو ما وُحِد «الوجدان الفلسطيني» ضد هذا الإعلان الذي لم يشكل اعتداء على التاريخ والحقيقة والذاكرة فقط، بل أيضاً على كرامة الفلسطينيين الذين ابتسروا إلى «خطائين» مُطالبين بتلاوة فعل ندامة للتحويل إلى «توّابين»، والتوّابون هم خير الخطائين! لعل ما هو أخطر من كل ما تقدم هو أن «المصالحة» وتلاوة فعل «الندامة» و «الاعتذار» تمّت من طرف دون الطرف الآخر، ما أفضى إلى أن منسوب الأحقاد المتبادلة بين الطرفين خضع لآليتين مختلفتين نوعياً، وهذا ما أبقى الكراهية لدى طرف عند حدّها الأعلى على عكس الآخر.

نعم، على اللبناني - المسيحي أن يتلو فعل ندامته أيضاً

(١٣٣) لعل ما تقدّم يفسّر تلك المقولة الصائبة عن أن المسيحيين اللبنانيين يكرهون الفلسطينيين، أكثر مما يكرههم الفلسطينيون، هذا إذا كانوا يكرهونهم، لناحية أن الفلسطينيين، لأسباب لا حصر لها، ليس أقلها مكانة المسيحيين في قيادتهم، كانوا يتحدثون على نحو عام، ربما على نحو أكثر حصرية وتحديداً، كالقول كتائب القوات... سعد حداد، إلخ. مقابل لغة معمّمة عن «الفلسطينيين»، الغرباء... وما شابه.

(١٣٤) ثمة تفسير أوسع قليلاً للنقطة السابقة، للدكتور عامر السماك، وأشار فيه تماماً، والذي يمتد إلى القول بأن «الفلسطيني»، على نحو أو آخر، ترسب في الوجودان المسيحي كخطر وجودي مائل، على عكس الفلسطينيين الذين لا يراودهم البتة مثل هذا الشعور، المنصرف بالكامل نحو الخطر الإسرائيلي.

(١٣٥) لا أجازف بالقول، والحال هذه أنه لو تلا الطرف غير الفلسطيني، لبنانياً كان أم مسيحياً، فعل الندامة الذي تلاه الفلسطيني غير مرة، لساعد ذلك اللبناني - المسيحي على تحقيق توازنه النفسي وإبداء درجة أعلى من الفهم والتسامح. توازن قائم على مقولة نعم، لقد أخطأ الفلسطيني، لكننا لم نقصر كذلك! كانت فينا البركة أيضاً! لولا ذلك لما قامت ولا قالت ريجينا صنيفر المقاتلة الكتابية السابقة، «ألقيت السلاح»، ولما استعاد «أسعد الشفتري» ضميره المسيحي، وهو من نسب إليه قوله: «رائحة الدم ترافقني!»

(١٣٦) ختاماً، أجد في نفسي «الشجاعة» الأخلاقية الكاملة، وربما «الحماقة» الكافية، لأسجل خلاصتين في ختام هذا العنوان البالغ الأهمية؛ (أ) إن ممارسة المصالحة على النحو الزائف والسادج، كي لا أقول غير ذلك، الذي صارت عليه مع «إعلان فلسطين» جعلت المصالحة الفلسطينية- اللبنانية أكثر ابتعاداً وتعقيداً للأسباب لا مجال لشرحها ويمكن اشتقاقها من كل السياقات السابقة للحديث؛ و(ب) إن «رائحة الموت» التي ما زالت تحاصر أسعد الشفتري وريجينا صنيفر، مع الاحترام الشديد، لا تزال في الأفق، لأن كل عناصر الرقصة الدموية ما زالت قائمة في العمق وعلى الضفتين الفلسطينية واللبنانية، بل وكل الضفاف أيضاً!

(١٣٧) إنها «رائحة الموت»؛ هي في العمق، في الثقافي، في الأخلاقية السياسية، على الضفتين، وهنا لا أريد أن أحقق توازناً فأضرب على المسمار المسيحي/ اللبناني، بعدما ضربت على الحافر الفلسطيني! بحزن أقول، كان مرراً أنه لم ينظر إلى فعل «الندامة الفلسطيني» من ضمن المستوى النبيل والمقدس لمفهوم الاعتذار. لم ينظر إليه إلا على أنه إدانة للفلسطينيين من الفلسطينيين. بعدها فليؤت بفلسطينيين متصالحين!

(١٣٨) علي الضفة الأخرى، وفي حدود ما اطلعت عليه وأظنه وافياً للحكم، فإن البوح الإنساني لكل من الشفتري و صنيفر مثلاً انتهمك إلى مجرد إدانة للمسيحيين من مسيحيين، ووفقاً لتلك القاعدة البائسة: من فمك أدينك! بعد ذلك فليؤت بمسيحيين متصالحين، وليكفوا عن السؤال: لماذا يزداد المسيحيون تطرفاً؟ لذا قلت ما قلت عن «رائحة الموت» التي يكمن أساسها في الثقافة والأخلاقية السياسية والأيدولوجيا المتوحشة المنفلتة من عقالها قبل أي شيء آخر. لاحقاً، سيكون ممكناً عرض ترجمة لما تقدم في مزيد من الغلو والالتفاف لدى جميع الأطراف حول خطاب القوة وقوة الخطاب ومن يمثله. لسوء حظنا جميعاً أن المستقبل يحتاج إلى ما هو غير ذلك. إنه يحتاج إلى رؤى متسامية وتشاركية؛ متصالحة ونبيلة وعادلة تجاه الآخر قبل الذات.

الحرب مضت... لكن نتائجها التاريخية الباهظة والثقيلة مستمرة

(١٣٩) لسوء حظنا جميعاً من فلسطينيين ولبنانيين على السواء، أننا لم نكن في مباراة رياضية، خسنة قليلاً أو كثيراً، ركلة من هنا ورأسية من هناك، رضة في فريق وخدش في الآخر، ثم قبلة من هنا واعتذار من هناك وتنسى الحكاية. مباراة الحرب اللبنانية كانت مختلفة، دموية؛ بشاعة كاملة؛ خسائر بشرية بمئات آلاف القتلى؛ ضياع موارد بمئات مليارات الدولار. عيون كثيرة بكت أحباءها، وقلوب أكثر فطرها الحزن.

(١٤٠) كانت الحرب والخسائر على الضفتين بل وكل الضفاف. ما زال أثر «الخراب العظيم» إذا جازت التسمية، ماثلاً في كل مكان، بما في ذلك أمام مقر الإسكوا، و«خيمة أهالي المفقودين» مثلاً، في إشارة كافية للقول بأن صفحة الحرب لم تطو، وجروحها لم تندمل بعد. ثمة من ينتظر أن يعود أمواته أحياء!

(١٤١) نعم، لقد تساوى جميع الأطراف الفلسطينيين واللبنانيين في خسائر الحرب، لكنهم لم يتساووا في حصد نتائجها السياسية كما جسدها «اتفاق الطائف» في ١٩٨٩، الذي أعاد إنتاج وتوزيع السلطة اللبنانية وتوازنها طائفيًا ومذهبيًا. وعليه، فإني أزعّم أن «نتائج الحرب» هي المفتاح الأهم والأصح والأدق من «مفتاح الحرب» بحد ذاتها عند تفسير كثير من التعقيدات اللاحقة والعصية على الفهم، ومن ضمن ذلك العلاقات الفلسطينية-اللبنانية. السبب بسيط جداً: الحرب مضت، لكن نتائجها مستمرة.

(١٤٢) تتعدّد وتختلف تسميات وتوصيفات التعديلات الدستورية وإعادة هيكلة النظام السياسي اللبناني، وكيفية توزيع السلطات والتوازنات التي أنشأها اتفاق الطائف بموجب ذلك، ولكنها تتفق تماماً في ما بينها على أنه أُخِذَ كثير أو قليل من حصة الطائفة المسيحية لصالح الطائفة الإسلامية. ثمة من اعتبر ذلك تحقيقاً كمياً لمساواة ومناصفة بين الطائفتين، بدلاً من أرجحية مسيحية فائضة في نظام ١٩٤٣، قبل الطائف.

(١٤٣) أما وفقاً للوزير السابق ألبير منصور، أحد عرّابي الطائف والشخصية المتعددة الأبعاد، فهو مسيحي كاثوليكي، موالي «رأس بعلبك» البقاعية الطرفية، وذو هوية يسارية معتدلة، عروبي منفتح، رجل دولة ومؤسّسات، كاتب ومفكر سياسي، فإن الاتفاق المذكور نقل السلطة من المسيحيين إلى المسلمين، بما يعنيه ذلك من تغيير نوعي في طبيعة النظام وهويته الطائفية، والذي يختلف عن التبدّل الكميّ ممثلاً بالمناصفة والمساواة.

مكر التاريخ أم عبث البشر هو ما أنهى حرباً «وطنية» و«تقدمية» مذهبياً؟

(١٤٤) من دون الدخول في مزيد من النقاش حول هوية النظام اللبناني بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، لا بد من الإشارة إلى أنه ثمة شبه إجماع على أن الطائف قام على أرضية أن المسيحيين اللبنانيين خسروا الحرب التي بدأت عام ١٩٧٥، إن جراء قوة الحلف الإسلامي اللبناني، الفلسطيني، السوري، إلخ. الذي واجههم، أو تناقضاتهم الداخلية وحرب الإلغاء بين الجيش اللبناني - ميشال عون والقوات اللبنانية - سمير جعجع، وهو ما ترتبت عليه خسارة سياسية كمّية كبيرة، مؤكدة ومعلنة، وخسارة نوعية مضمرة، باهظة وشبه مؤكدة.

(١٤٥) إذا كان لنا ربط هذه النقطة بالسياق العام للبحث، يمكن القول بأن الذاكرة الجمعية المسيحية عموماً والمارونية خصوصاً، قامت على الربط الوثيق والسببي بين النتائج السياسية للحرب ونتائجها العسكرية، التي لم يحمّل الفلسطينيين كفلسطينيين، من قبل المسيحيين، مسؤولية إشعالها فقط، بل تقرير نتائجها السلبية عليهم أيضاً، بما في ذلك حرب الجبل خلال فترة ١٩٨٣-١٩٨٩، التي مهدت للطائف، وربما اشتعلت في نهاية تلك الفترة، بل ازدادت جنوناً لإجبار المسيحيين على الذهاب للطائف.

(١٤٦) إذا تحقّق الهاجس التاريخي للمسيحيين من أن يُخلّ الفلسطينيين، منذ هجرتهم إلى لبنان عام ١٩٤٨، بالأرجحية المسيحية في البلاد، إنما ليس عن الطريق الديموغرافي، كما كان متوقّعاً، بل عن طريق الحرب التي ساهموا فيها بوصفها حرباً «ثورية» و «تقدمية»، لكن عبث الأقدار جعل نتائجها، كما صاغها الطائف بدمائهم، ليس التقدم بلبنان وبهم نحو الديمقراطية والتحديث، بل الارتداد حتى من الطائفية إلى المذهبية.

(١٤٧) أيضاً وأيضاً، يشاء عبث التاريخ أن يجعل الفلسطينيين ضحية النتائج السياسية الطائفية والمذهبية لحرب ظنوها «وطنية» و «قومية» و «تقدمية» إلخ... وقرّروا نسبياً نتائجها العسكرية... لكن الحقيقة التي تستحق تسجيلاً هي أن التاريخ لم يُعرف يوماً بـ «العبث» بل بـ «المكر»، فكان، بعد الله، أشد الماكرين.

(١٤٨) التاريخ لا يعيِّث بأحد إلا إذا عبث معه ذلك الأحد أصلاً، وبنفسه أولاً، كحال «الفلسطيني» الذي اندفع لحرب من دون أن يدقّق جيداً ومسبقاً بسؤالين واجبين، بل إجبارين قبل كل خطوة وهما: (أ) هل يملك الفلسطيني قدرة خوض حربين كبيرتين في آن وهما، حرب القضية الفلسطينية ضد إسرائيل، والحرب الأهلية اللبنانية، هذا إذا كان التدخل في لبنان جائزاً له من ناحية المبدأ؛ و (ب) كيف للفلسطيني أن يحتفظ بقدسية قضيته وطهارة سلاحه وهو يندفع أو يُدفع لحرب ملتبسة، بل مركبة بين مستوى قومي / شعارتي برفع عناوين «الوطنية» و «القومية» و «التقدمية»، وبين ممارسة طائفية تُمَاهي «المناطق الشرقية» بـ «المناطق الانعزالية» بـ «المناطق اليمينية» بـ «المناطق المسيحية» بـ «المناطق المارونية»... الكتابية... القواتية... إلخ.

حين صار «المسيحي الجيد» يساوي «المسيحي المسلم»

(١٤٩) لم يطرح أحد سؤالاً ولا انتظر جواباً ليندفع في مسار تماهت فيه المتناقضات على الضفتين: كل من هو داخل خط التماس صديق، وكل من هو وراء خط التماس عدو يجوز معه القصف العشوائي الذي يعكس ذهنية بربرية تستببح كل شيء وتخلط كل شيء بكل شيء. تمّ هذا على مرأى من الجميع ومسمعهم.. أسوق هنا مثليين مُعبرين؛ انتخابات ١٩٧٢ التي ترشّح فيها الشاب الناصري حينذاك، نجاح واكيم، عن المقعد الأرثوذكسي لبيروت الغربية حيث الغلبة السنّية ساحقة، في مواجهة النائب عن الدائرة المرشح نسيم مجدلاني.

(١٥٠) أظن أن الدائرة كانت من خمسة مقاعد، أربعة سنة وأرثوذكسي واحد. كُتبت الغلبة لنجاح واكيم الذي حظي بترحيب استثنائي ودعم اليسار الفلسطيني واللبناني، رغم أنه كان محسوباً حينذاك على أحد التنظيمات المحلية اللبنانية الناصرية القريبة من سوريا والمتوترة العلاقة نسبياً مع الفلسطينيين واليسار. عند الحديث عما جرى كانت تشع فرحاً عينا الفلسطيني نبيل ع.، طالب الهندسة، ومسؤول التنظيم الطلابي لتنظيم فلسطيني يساري في الجامعة الأمريكية، يجاهر بهويته الفكرية الماركسية اللينينية وخلفيته القومية العربية.

(١٥١) نعم، كانت عينا نبيل ع. تشعّان فرحاً وجسده ينتفض سعادة وهو يتحدث بشبق عن كيف أقنع الناخبين السنّة بالتصويت لنجاح واكيم وليس لنسيم مجدلاني عن المقعد الأرثوذكسي. لقد ابتدع عقل طالب الهندسة اليساري، الماركسي اللينيني، القومي، الكادر في حزب فلسطيني يقوده طبيب مسيحي، حيلة مذهبية فظة للإقناع الناخب المسلم السني البيروتي: هل تريد مسلماً خامساً؟ إذاً، انتخب نجاح واكيم!

(١٥٢) وعليه المسيحي الجيد، فلسطينياً وماركسياً لينينياً وقومياً وقذافياً، هو المسيحي المسلم! يقوم الدليل على أن اللعبة على الضفة الأخرى كانت تُدار وفق الذهنية الثقافية نفسها والخلفية الفكرية عينها، لكن بشكل معكوس؛ المسلم الجيد هو المسلم المسيحي، ما يؤكّد أن المتناقضين طائفيًا وجهان لعملة واحدة.

(١٥٣) أما وقد تعرّفنا على أن «المسيحي الجيد» هو بالممارسة «المسيحي المسلم»، وفق ثقافة المعارضة اليسارية الفلسطينية، فيمكن لنا التعرف على ثقافة الخط المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية كما عبّر عنه الفتى عماد سمارة، الذي كان يعمل نهاراً في مركز الأبحاث الفلسطيني وليلاً عضواً في حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، التي قام خطابها تاريخياً على شعارات الحياد مثل: «عدم التدخل في شؤون الدول العربية»!

(١٥٤) ذات صباحٍ عند استراحة الساعة العاشرة، الموعد التقليدي لتناول القهوة جماعياً، في مطبخ مركز الأبحاث الفلسطيني، تحلق الجميع حول عماد وهو يتحدث عن إسهامه القتالي في الليلة السابقة «من أجل فلسطين»! حكى عماد، ابن مخيم برج البراجنة، ببراءة أنه وإخوانه من «فتح» هاجموا حارة حريك، ذات الغالبية المسيحية، المختلطة قليلاً واللصيقة لكل من برج البراجنة، «البلدة» اللبنانية، و«المخيم» الفلسطيني.

إحلال «العدو المسيحي» بديلاً عن «العدو اليهودي»؟

(١٥٥) سأله الطيّب الذكر المرحوم الدكتور أنيس صايغ، مدير مركز الأبحاث الفلسطيني في حينه، ولكن من تقاطلون؟ كيف تعرفون أهدافكم وتتعرفون عليها؟ أجاب عماد: «ولا شي؛ نقرأ الأرمات [يافطات المحلات] وين في إسم مسيحي؛ جورج، بطرس، مطانيوس، إلياس، إلخ.. ينسّفه آربي جي ونحرقه. بس»!

(١٥٦) مر كلام عماد، الذي استشهد بعدما بفترة قصيرة، من دون تعليق وكأن الأمر لا يعني أحداً، وكان القول لا يقول شيئاً مخيفاً هو استبدال «العدو اليهودي» في الذهنية الفلسطينية بـ «العدو المسيحي» المدان بالمبدأ وعلى اسمه! ولكن ما العمل وحوالي نصف العاملين في مركز الأبحاث من «الفلسطينيين المسيحيين بالولادة»، مثل الدكتور أنيس مدير المركز، ومن «الفلسطينيين المسيحيين» «بالعمادة» - «الانتماء»، أي المسيحيين اللبنانيين الذين انسلخوا من طوائفهم وانتموا لفلسطين، مثل إلياس خوري، وملتبسي الهوية مثل آل سحاب، إلياس وفكتور، الأصدقاء منذ ثلاث قرن، الذين أعرف أنهم مسيحيون ومدمنو فلسطين، لكني لا أعلم يقيناً حتى الآن ما إذا كانوا من أصول فلسطينية من عكا أو يافا، أو من أصول لبنانية من كسروان.

(١٥٧) ما العمل مع الإشكالية السابقة؟ لم يفعل العقل السياسي الفلسطيني حينذاك سوى الاستعارة المعكوسة للحل الرجعي البائس الذي لجأت إليه زعامات المنطقة الشرقية ويقوم على أن فلسطينية الشخص تُسقط عنه مسيحيته وتعطل فعلها بالكامل. ولذا، هو مجرد فلسطيني/ عدو يستحق القتل، كما صار مع حنا ميخائيل، «أبو عمر»، وآل سلباق، أهل نبيلة سلباق - برير، الغنية عن التعريف، الشهيدة والمربّبة.

(١٥٨) أما على الضفة الفلسطينية - المنطقة الغربية، فإن التعويذة «الفلسطينية»، «اليسارية»، «الثورية»، تُعطل مسيحية الشخص، فلا يعود مكترتاً، أو هكذا يبدو، على خلفية فكرية وذهنية كارثية.

(١٥٩) صار مسيحيو فلسطين، بالولادة أو العمادة أو الانتماء، على نحو أو آخر، «مسلمين» سياسياً بالكامل، ومسلمين ثقافياً بدرجة قد تزيد أو تنقص. لاحقاً، حين تكشّف كل ذلك الجهل الفلسطيني بالواقع اللبناني عموماً والمسيحي خصوصاً، رغم وفرة هؤلاء في صفوف الفلسطينيين، أمكن الانتباه إلى أن أحداً لم يعاملهم إلا بوصفهم «الأنصار» لـ «المهاجرين»، وبالتالي لم ينتبه إلى قيمتهم النوعية ودورهم الإيجابي المتمثل في تعريف «الغريب» الفلسطيني، ذي الخلفية العلمانية، العروبية، للإسلامية السنية، بالمضمون الفعلي لمسمّيات: «لبنان»، «مسيحي»، «ماروني»، «شيوعي»، «سني»، «درزي»، «كاثوليكي»، «أقلوي»، إلخ.

(١٦٠) في تاريخ قريب، كنت أسترجع هذه الحقبة مع زميل عزيز، لبناني مسيحي، متوقفاً عند تجربته الفلسطينية وحول ما إذا كانت القيادة الفلسطينية قد طلبت منه، ولو مرة، رفع الوعي بشأن لبنان ومشاكله، أجاب مقهقهاً: من قال لك إنهم كانوا يعترفون أو حتى يعلمون أي مسيحي وأن في لبنان لبنانيين أصلاً. ربما استعاد بذلك نكتة قديمة منذ السبعينيات، لكن أظن أن لها نسبة ما من الصواب... لولا ذلك، لربما كان تغيّر التاريخ!

(١٦١) أختتم هذه النقطة فأقول إن التاريخ لم يعث مع الفلسطينيين، بل كان يمارس مكره المعهود وينتقم من الفلسطيني، ومعه حليفه اليساري، اللذين عبثا به ذات مرة، حين عبثا بقوانين الصراع وسمحا بـ «لغوصة» فكرية والتباس مفاهيم، وانطلاقاً من ذلك، بممارسات ملتبسة الحدود بين «الحرب الوطنية» و «الحرب الأهلية»، بين «الواقع» و «الخيال»، واستطراداً بين «العدو اليهودي» و «العدو المسيحي»!

(١٦٢) لا أريد الدخول في مزيد من التفصيل، لكنني أجزم ربطاً بسياق الدراسة، وفي ضوء ما كشفته من وقائع، تبلور فرضية لا يعوزها الدليل، مفادها بأن القول بأن «الفلسطيني» وظف اللبنانيين واستخدمهم وأنه تمت فلسطينة هؤلاء هو مجرد أكذوبة، رغم كل الأدلة على ذلك، أما الحقيقة وفق تلك الفرضية فهي أنه تمت «لبننة» الفلسطيني الذي افتقد الحصانات الكافية فلم يدرك مسافة لا تجسر بين الوطني والطائفي والمذهبي.

هل ربحت «المارونية الأيديولوجية» بعد خسارة «المارونية السياسية» الحرب؟

(١٦٣) عام ١٩٧٢ توسّلنا خيانة فكرية موصوفة، فكان أن نجح نجاح واكيم وسقطنا فكرياً وعملياً. لم يطلق عماد سمارة قذيفة «آر بي جي» على مسيحيي حارة حريك، بل على كامل المشروع الوطني الفلسطيني وهو يسخر في حرب طائفية. سقطنا، حين لم نعترض ونقل في حينه لنبيل ع. وانتخابات نجاح واكيم، وعماد و «آر بي جي» حارة حريك، إن ما تقولانه خطأ. ما تفعلانه خطأ. والآن ندفع ثمن ذلك مضاعفاً.

(١٦٤) كان وسيبقى حاضراً في الذاكرة الجمعية المسيحية اللبنانية أن الفلسطينيين يتحمّلون مسؤولية خسارة هوية لبنان الحضارية كما تريد ما تلك الذاكرة أو تتخيّلها. أتى هذا التعقيد الجديد للعلاقات الفلسطينية-المسيحية ليشكل إضافة لتعقيد أساسي وتاريخي هو الخوف المتأصل من دور للفلسطينيين في الإخلال بالميزان الديموغرافي بين الطائفتين الإسلامية والمسيحية. ثمة من يرى أن المسيحيين خسروا منذ زمن بعيد المعركة الديموغرافية، لكن ذلك لا يعني أنهم يسمحون طوعاً بمزيد من انهيار التوازن الديموغرافي الإسلامي المسيحي الراهن، بقبول إضافة كاملة أو جزئية لفلسطينيين لبنان، عبر التوطين أو حتى منح أية حقوق لهم في لبنان.

(١٦٥) وبالمعنى المشار إليه، لم تُعد المسألة، بل لم تكن يوماً، مسألة «منح حقوق للفلسطينيين» في لبنان، بل لما يعنيه ذلك من تهديد إضافي لهوية لبنان التعددية، بعدما تراجعت إمكانية فرض أو حتى حفظ المكانة المميزة للوجود المسيحي والهوية المسيحية للبنان. هذا السياق يفسّر إدراج التوطين في مقدمة الدستور اللبناني، كرسالة تطمين للمسيحيين، الذين ربما أراد المشرّع أن يعوّضهم جزئياً من بعض خسارتهم في الطائف.

(١٦٦) ثمة من يرى الأمر على نحو أكثر دلالة وقوة يصل حد القول بأن المسيحيين اللبنانيين الذين خسروا الحرب العسكرية، واستطردوا خسروا في السياسة والسلطة، ربحوا بالأيدولوجيا والفكر حين فرضوا موضوعاً نظرتهم التاريخية المعروفة تجاه الوجود الفلسطيني، ما رفع مسألة محاربة «خطر التوطين» إلى مرتبة أصبحت معها أيدولوجيا رسمية للدولة، من خلال جعل الموقف من التوطين شأناً ميثاقياً - وطنياً يتعلق بوجود لبنان والعيش المشترك. لا يجازف كثيراً من يفترض أن «المارونية الأيدولوجية» تقود لبنان على هذا الصعيد.

هل دفع الفلسطينيون كلفة الطائف مسيحياً؟

(١٦٧) لا تتوافر للكاتب معلومات كافية حول ما إذا كانت قد قُدمت وعود في مؤتمر الطائف بالنسبة إلى الوجود الفلسطيني في لبنان، وذلك لتشجيع المسيحيين على قبول بنود الاتفاق المذكور، لكن سياق الأحداث التي تلت لاحقاً يُظهر جملة من الخطوات العملية الاستثنائية التي اتخذت ضد الفلسطينيين، خصوصاً على مستوى سحب حق الملكية، حتى من ضمن السقف المتاح للأجانب، الذي كان قائماً بالنسبة إلى الفلسطينيين حتى اتفاق الطائف. وعلى ما هو معروف، لم يتوقف الأمر على حق الملكية فقط، بل شمل أيضاً تقييد حق التنقل والإقامة والدخول والخروج، فضلاً عن ضرب حق العمل بالنسبة إلى الفلسطينيين.

(١٦٨) من دون الدخول في التفاصيل، يكفي المرء أن يراقب تواريخ القرارات الخانقة للفلسطينيين، والعهود، والوزارات، بل الوزراء الذين تولّوا أمر إعلان تلك القرارات وتنفيذها، كي يستنتج بسهولة أن تلك القرارات، المتناغمة مع أشد الطروحات المسيحية تطرفاً على هذا الصعيد، لم تكن لترى النور لولا امتلاكها تغطية إقليمية ودولية كاملة. ثمة من برّر تلك القرارات / الإجراءات بأنها كانت تهدف إلى إرضاء / تطمين المسيحيين لتمرير اتفاق الطائف وطي ذيوله مسيحياً عبر تصويره في أحد جوانبه على أنه كان بمثابة انتصار ناجز لوجهة النظر المسيحية في الطائف. إن عاقلاً لا يستطيع إلا أن يلمس بوضوح هنا أن التجاذب المسيحي-المسيحي، العوني-القواتي-اللبناني، حول قبول الطائف أو رفضه، كان في أساس اللفتة العدائية للفلسطينيين.

(١٦٩) قد يكون هذا التحليل صائباً أو خاطئاً. لكن لو هتكنا التقيّة الفلسطينية، فإنه من المؤكد أن الوجدان الفلسطيني منذ الطائف وحتى الآن يقوم على أن الطائف أخذ من المسيحي ليعطي المسلم، وأخذ من الفلسطيني لتعويض المسيحي! لمن يريد تقصي العقد الفلسطينية مثل «الارتياح»، «يا ويلنا»، «يا وحدنا»، «الكل متأمر علينا»، سيجد أقوالاً شتى أهمها أن الفلسطيني دفع ثمن اتفاق الطائف - اتفاق اللبنانيين!

(١٧٠) لا أريد إلقاء دروس، لكنني أرى من المفيد تطبيق قاعدة صائبة لتفسير السلوك العملي السابق، وذلك بإحالة إلى مرجعيته السياسية المحالة بدورها إلى مرجعيتها الفكرية، والعمل دائماً بموجب القاعدة الصفرية على أن «إنصاف» / «إعطاء» أحد ما، لا بد من أن يكون مقابل «ظلم» / «الأخذ» من أحد ما.

هل أكلت «المعادلة الصفرية» المهمة الجميع؟

(١٧١) ثمّة من يجب أن يدفع الثمن؛ امتياز المسيحي - الماروني كان على حساب الإسلامي حتى الطائف، وإذ صار اللامتياز إسلامياً بعد الطائف، فلا بد من أن يكون الثمن مسيحياً. وإذا كان لا بد من تعويض المسيحي، فالذي يدفع ثمن ذلك هو الفلسطيني. هكذا بدت الأمور وهذا هو قانون اللعبة - المعادلة الصفرية. ثمّة من يجب أن يخسر لكي يكون هنالك من يربح. لعل معادلة كهذه هي بمثابة وصفة سحرية لحرب دائمة لا تنقطع بين الأطراف جراء انقلاب وانقلاب مضاد، ثورة وثورة مضادة، ثأر وثأر مضاد.

(١٧٢) وعليه، نحن أمام أزمة فكرية تاريخية وعجز ذهني فادح أفضى بنا جميعاً إلى الدوران بالحلقة المفرغة المميتة؛ المعادلة الصفرية وقاعدة خاسر مقابل رابح، هذا إن لم يكن الجميع خاسرين. ثمّة خيار فكري آخر هو العمل بموجب معادلة أرقى تجعل الجميع رابحين ومستفيدين، عبر الذهاب نحو نظام سياسي أكثر حداثة وأوسع أفقاً، يجد الجميع مكاناً فيه. وبالمعنى المشار إليه، فإن أزمة الوجود الفلسطيني في لبنان هي من أزمة النظام السياسي اللبناني المستمدة من أزمة الفكر السياسي - المعادلة الصفرية التي يقوم عليها.

(١٧٣) لا أريد أن أبدو متشائماً فأقول، عبتاً نفعنا حين نتوهم أن بإمكان اللبناني / المسيحي أن يجد حلاً لمشاكله مع الفلسطينيين، أو حلاً لمشكلة فلسطينيه، ما دام عاجزاً عن إيجاد حل مع اللبناني الآخر. لحسن أو سوء حظنا جميعاً، أننا جميعاً نشبه بعضنا بعضاً على نحو مسل جداً: المسيحيين والمسلمين، المسيحيين والمسيحيين، المسلمين والمسلمين، الفلسطينيين واللبنانيين. والأطرف، اليمينيون واليساريين، إلخ.

(١٧٤) ولمن يريد عقد مقارنات مفاجئة حد الموت ومسألة حد الملل، فما عليه سوى مقارنة تشابه الأزمة البنيوية التي حَجَّمت حزب الكتائب مع الأزمة البنيوية للحزب الشيوعي. حوارات اللبنانيين التخوينية ثم ذهابهم لمصالحات أشبه بحوارات «إخوانهم» الفلسطينيين حُبّاً تارةً وبالدم طوراً. على نهر الكلب سال دم الأخوة، ومن أعلى برج في غزة رُمي فلسطينيون أحياء بالضبط كما حصل في الصفرا اللبنانية. سبحان الله! كم تشبه علاقة الكتائب والقوات، وهم من انشقوا بعضهم عن بعض، علاقة الجبهتين الشعبية والديمقراطية!

(١٧٥) أكاد أسمع من يقول لي: معقول! لقد نسيت الأهم، توجد حكومتان لدى كل من الفلسطينيين واللبنانيين؛ حكومة تصريف أعمال وحكومة قيد التأليف، مقابل حكومة تصريف أعمال وحكومة مُقالة. يستحق اللبناني أكثر من حكومة، مع هـ «الكم أرزة العاجقين الكون». وهذا ما يستحقه الفلسطيني أيضاً، وهو القائل بلسان شاعره محمود درويش: «لي خلف كل سماء سماء»، مع أن سماء واحدة تكفي وتفيض!

(١٧٦) أرادت الفقرات السابقة القول بأن الأزمة في أحد وجوهها المقررة هي أزمة فكر سياسي قاصر يعمل بموجب معادلة فكرة تؤسس لمشاكل أكثر مما تحل مشاكل، هي المعادلة الصفرية، التي تقضي بالضرورة وجود ضحية لبنانية ما، واستطراداً فلسطينية. وإذا يتشابه اللبنانيون بعضهم مع بعض، فهم يتشابهون في الجوهر مع الفلسطينيين في معضلة العجز عن توفير حلول لمشاكلهم مع أنفسهم ومع الآخرين. أزعم أن عجز اللبنانيين عن التوحّد خلف تصوّر مشترك مقنع ومتوازن لحل مشكلة فلسطينيه، ليس أكبر من عجز الفلسطينيين عن التوحّد خلف تصور مشترك مقنع ومتوازن لحل مشكلة فلسطيني لبنان مع لبنان وبه.

كلام كتّابي يستحق انتباهاً عالياً لقيمته الفكرية التاريخية

(١٧٧) لا أريد أن أختتم هذه النقطة التي تؤشر على مدخل جديد لبحث العلاقات الفلسطينية-اللبنانية هو المدخل الفكري، من دون التنويه إلى: (أ) الخطاب التاريخي للقوى الديمقراطية اللبنانية من يسارية وليبرالية، والذي طرح حلولاً تاريخية جديّة من خارج النسق العام للنظام السياسي اللبناني الحالي، وعلى قاعدة حفظ مصالح الجميع والارتقاء بها، على أساس المساواة والمشاركة والحدّات؛ و(ب) الخطاب النقدي الآتي من داخل النسق العام الطائفي للنظام السياسي اللبناني والساعي للارتقاء به جذرياً، الذي كان طرحه الكتّابي الشاب النائب سامي الجميل في حلقة تلفزيونية من برنامج (كلام الناس) بتاريخ ٢٠١١/٥/١٩.

(١٧٨) تحدّث النائب الجميل حول مخاطر استمرار العمل بموجب نظام يستدعي وجود طرف مغبون كل مرة. قبل الطائف، الطرف المسلم، ثم صار بعد الطائف، الطرف المسيحي. لذا، دعا إلى ضرورة قطع العجلة التي تسحق كل مرة طرفاً، أي الحلقة التاريخية التدميرية، والبحث عن حلول تجعل الجميع رابحين كما يقتضي منطق الطرح الذي قدّمه الجميل. أزعّم أنني لم أبالغ بتقدير ما طرح، ليس لناحية ما يمثله المعني فقط، بل أيضاً لناحية أنه يُقر بأزمة بنيوية في النظام الطائفي اللبناني، ولناحية أن ما قيل يصبّ في سياق مغادرة منطق المعادلة الصفريّة السلبية لصالح معادلة إيجابية موضوعية للتعامل من ضمن سقف أنضج مع المشاكل.

(١٧٩) أرجو أن أكون مصيباً في اعتقادي وتفاؤلي بأن مثل هذه المنهجية الفكرية الصائبة توفر بيئة مناسبة لحوار فلسطيني-لبناني-مسيحي-ماروني-كتّابي أقل أيديولوجية وأعلى رؤيوية حول حقوق فلسطيني - مغبوني لبنان وواجباتهم؛ بكلمة موجزة: حقوق الفلسطينيين في لبنان وحدودهم. لعلي مدين بتوضيح أن مردّ اهتمامي بكلام الجميل الابن هو أنه يقع بالكامل في النطاق الفكري وليس السياسي.

(١٨٠) يستحق تنويهاً أن الفلسطينيين لم يتوقفوا كفاية أمام دلالة إدراج مسألة التوطين في الدستور، إن لناحية تعويض المسيحيين أو طمأننتهم، أو لناحية أن ذلك كان تعبيراً عن تنامي هوية وطنية لبنانية جامعة ضد التوطين، أو تنميتها. أسوق ما تقدّم للإلقاء الضوء على أن أكثر من طرف سياسي لبناني طالما أعلن عن تعاطفه مع حقوق الفلسطينيين اللبنانيين، ورأى بها مجرد أمور إنسانية لا تؤدّي إلى التوطين، ومع ذلك رهنّ موقفه من تنفيذ ذلك بالإجماع اللبناني الذي صار شرطاً ضمنياً للإقرار أية حقوق للفلسطينيين.

هل يواجه الفلسطينيون «الهوية اللبنانية»؟

(١٨١) وبالمعنى المشار إليه، لم تعد العقبة أمام تمكين الفلسطينيين من حقوقهم، مذهبية في إطار ما صار معروفاً بالتجاذب السني-الشيوعي، أو طائفية ربطاً بالتوازن الديموغرافي الإسلامي-المسيحي فقط، بل صارت العقبة وطنية شاملة تعطي الأولوية للوئام الداخلي اللبناني على سواه، وهذا يتناقض، ربما، مع كامل الصورة التي لا ترى لبنان إلا منقسماً ومتناحراً على نحو لا يستقيم معه الحديث عن أي وطنية شاملة.

(١٨٢) وعليه، لا تعكس الصورة السائدة عن لبنان المنقسم تناحرياً، طائفياً، مذهبياً، كامل الحقيقة، لأن المراقب للأحداث بعمق يلاحظ بوضوح صورة موازية مختلفة نسبياً عن الصورة السائدة، وحيث نجد ملامح وطنية عامة في ثنايا الطائفية والمذهبية، وهو ما يسمح بالحديث عن هوية - عصبية لبنانية جامعة عابرة للطوائف والمذاهب والتيارات السياسية اللبنانية، لا تخفى على من يريد رؤية الأمور على ما هي فعلاً.

(١٨٣) أزعج أيضاً أن ثمة أساساً موضوعياً متعدّد الأبعاد يسهم في بلورة عصبية لبنانية وتعزّيزها، على أرضية أن هنالك ما يفخر به اللبناني، واستطراداً، ثمة ما يمكن أن يخسره لو تضرر لبنان، المميّز في ضوء المرأة - المعايير العربية والإقليمية والدولية. لا يستطيع أحد سلب اللبناني حق المفاخرة بأن لبنان الموصوم بكل عيوب الدنيا، الذي مرّت عليه كل مصائبها، ما زال الأفضل في محيطه، على نحو لا يُقارَن أو يضاهاى.

(١٨٤) أختتم هذا القسم باستنتاج أن أي بحث في العلاقات الفلسطينية- اللبنانية، وأسباب تعثرها حتى الآن، لا بد من أن ينطلق من مدخل جديد هو «الهوية اللبنانية»، بعدما كان وما زال الإطّلال على الموضوع المحدد يتم من الشرفة القانونية أو السياسية أو الإنسانية التي استنفدت، وكانت غالباً لصالح تمكين فلسطيني لبنان من حقوقهم، لكن مصدّ «الهوية اللبنانية» منع تحقق ذلك، تعبيراً عن «إجماع لبناني»، ربما يكون مختلفاً على الكثير من الأمور، لكنه متفق على قضايا قليلة جداً، أحدها العنوان الفلسطيني- اللبناني.

اللبنانيون متفقون أم متقاطعون على حقوق الفلسطينيين؟

(١٨٥) ما كان لي أن أتحدّث عن «مصدّ الهوية اللبنانية» إلا في ضوء مؤشرات أمكن جمعها ومقاطعتها مع ما استنتجته تقريباً جهاد الزين في صحيفة «النهار» حول الموضوع نفسه، وهو يسجّل انطباعه حول معنى تحوّل إحدى حلقات النقاش حول حقوق فلسطيني لبنان إلى إجماعين متقابلين، لبناني- فلسطيني، حين وصل الأمر عند بحث نقطة مفصلة. أما ساري حنفي في «دراسات فلسطينية» فذهب في السياق عينه تقريباً حين ذكر أنه «حتى الأحزاب المؤيدة للحقوق الفلسطينية ربطت تصويتها بتوافق لبناني كامل»!

(١٨٦) قد لا يسامح ساري حنفي نفسه لأنه لم ينتبه، ربما قصداً، إلى أن «الأحزاب المؤيدة للحقوق الفلسطينية، إلخ.»، أو عدداً كبيراً منها على الأقل، كانت وراء القوانين التي قلّصت حق عمل الفلسطينيين، وكانت في عداد تلك الحكومات اللبنانية التي حرمت الفلسطينيين من حق الملكية!

(١٨٧) غرض الملاحظة لفت النظر إلى أن حقوق فلسطيني لبنان، بالنسبة إلى بعض مرديهم، هي مسألة مصالح سياسية أولاً. وإذا اقتضت المصلحة في مرحلة ما تعرية الفلسطينيين من حقي الملكية والعمل، في أوائل تسعينيات القرن العشرين، لمغازلة المسيحيين واجتذابهم للطائف، اقتضت المصالح تعاملًا معاكساً في ظروف مختلفة، مع العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين وما شهدته لبنان من انقلاب مشهدة السياسي!

(١٨٨) إذاً ثمة بُعد آخر غير التعبير عن «الهوية اللبنانية» لموقف بعض «القوى السياسية» اللبنانية من حقوق فلسطيني لبنان. بُعد آخر يُعبّر عن توظيف، وبكلمة أدق استخدام سياسي مؤسف، لآلام الفلسطينيين في حسابات

ولأهداف متناقضة تبعاً لاختلاف المراحل والتحالفات، وربما تصفية حسابات سياسية لا علاقة لفلسطين بها من قريب أو بعيد. لا ضير من هتك التقيّة الفلسطينية وأقول: عبثاً لِيُغْفَرَ أو يُقْبَلَ أن تؤخذ فلسطين أرجوحة لحركة البعض، من موقف يتطابق مع خطاب النائب نعمة الله أبي نصر تجاه العنوان المحدد، في مرحلة تاريخية ما، إلى موقف أكثر تصلباً مما هو محل إجماع القوى الفلسطينية كافة.

(١٨٩) لعل مرارات الفلسطينيين أو بعضهم من موقف غير فعّال، كي لا نقول غائباً، من حقوق فلسطينيين لبنان، مشروعة ومفهومة. نشير في هذا السياق إلى ما كان ساري حنفي قد اقتطفه من قول لأحد المهندسين الفلسطينيين العاطلين عن العمل حول موقف المقاومة، «الذي جعل من تحرير القدس أحد مطالبها الرئيسية، إلا أنها في الوقت نفسه تدفع فلسطينيين لبنان إلى العيش كأجساد بدون كينونة سياسية أو كرامة». يقتبس حنفي أيضاً عن فتاة جامعية فلسطينية قولها «أنها لا تفهم لماذا ترسل السفن إلى غزة المحاصرة من ميناء طرابلس في الوقت الذي يحتاج أهل مخيم نهر البارد القاطنون على بعد ١٥ كلم، إلى هذه المساعدات، كما يحتاجون إلى فك الحصار عنهم، لأنهم يعيشون في فضاء أشبه بمعسكر اعتقال جماعي».

أيديولوجيا حزب الله: حقوق الفلسطينيين في فلسطين

(١٩٠) نجدُ دفعاً إضافياً للفكرة السابقة، وخصوصاً في ما يتعلق بالعتب على موقف المقاومة - حزب الله، من أوضاع الفلسطينيين، فيشير حنفي في هوامش مقالة له: «انتقد البعض السيد حسن نصر الله لأنه في خطابه الثلاثة في تموز/ يوليو ٢٠١٠، وفي ذروة نقاش حقوق الفلسطينيين، لم يتناول هذا الموضوع قط، كأنه موضوع هامشي». يفتح المقتطف السابق المجال لغير أخذ ورد، وخصوصاً لناحية دقة، بل صدقية ما قد يوحيه المقتطف بالمبدأ، من عدم تكرار المقاومة - حزب الله بأمور فلسطينيين لبنان الاجتماعية.

(١٩١) ليس هذا ما سأتوقّف أمامه، بل سأنضبط للنسق العام فأضيء على المشكلة الحقيقية التي تؤشر على بُعد يستحق تسجيلاً، إضافة لما سبق، وهو أن المقاومة - حزب الله منصرف بكلّيته للعنوان السياسي الذي له الغلبة في رؤيته على ما عداه، حتى بالنسبة إلى العنوان اللبناني. أرجو أن أكون مخطئاً حين أشير أيضاً إلى أن حزب الله ربما كان من أصحاب الرأي الذي كان وما زال سائداً في أوساط الحركة السياسية الفلسطينية، القائل بأن تحسين أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية يؤثر على ثورتهم وعملهم لعودتهم.

(١٩٢) أملاك سبباً جدياً لافتراض أن حزب الله، بحكم بنيته الفكرية والعملية كتنظيم ديني سياسي مقاتل، محكوم بذهنية أن حقوق الفلسطينيين هي في فلسطين وليس في لبنان أو أي بلد آخر، والقائمة أيضاً على أن تحرير فلسطين وإعادة أصحابها إليها ليس أمراً ممكناً فحسب، بل إن تحقيق ذلك سوف يكون في المستقبل المنظور أيضاً. وبالمعنى المشار إليه، فإن تفعيل موقف حزب الله من حقوق فلسطينيين لبنان هو رهن تبدّل موقفه، إن لناحية أن تحسين الأوضاع الاجتماعية لا يقلل ثوريّة هؤلاء ونزوعهم للعودة، أو لناحية أن مسألة تحرير فلسطين، زمنياً على الأقل، ليست بالضبط على ما يذهب خطاب الحزب ويُمّني النفس به.

(١٩٣) على ما يقال، تُظهر المعطيات السابقة «بالورقة والقلم» أن رفض توطين الفلسطينيين هو محل شبه إجماع لبناني، وصار مسألة ميثاقية. يقوم الدليل أيضاً على أن حقوق فلسطينيين لبنان، حتى ما دون سقف التوطين

بكثير، ليست ناجزة لأنها صارت مسألة ميثاقية. أمكن إقامة البرهان أيضاً على أنه ليس من متبنٍ جدّي للحقوق محل الحديث، حتى ولو من أقلية لبنانية معتبرة، ربما على قاعدة حاكمة هي «أن حقوق الفلسطينيين في فلسطين وليس لبنان»، والتي هي محل تقاطع بين المقاومة وخصوم المقاومة، كالأسباب المتناقضة.

لماذا يحب البعض فلسطين ويكره الفلسطينين؟

(١٩٤) وعليه، ما مُبرّر كل تلك الحملة التي لا تنقطع للإثارة الكراهية ضد الفلسطينيين تحت عنوان محاربة التوطين؟ لم تُعد تنطلي على أحد تلك الهيئات التي نبتت فجأة تحت عنوان «حق العودة»، الذي انكشف مجرد «فاتحة كلام» ليصير الحديث تالياً عن التوطين، الذي استهتر به البعض مستخدماً مصطلح «فزاعة التوطين»! أما وأن مصطلح «فزاعة» يحمل مضموناً حصرياً هو الإخافة المفعلة، فإن مصطلح «فزاعة التوطين» يحمل تخفيفاً على مستويين؛ أن «الفرع» غير مُبرّر - لا أساس له، وأنه من التوطين حصراً ليس إلا!

(١٩٥) هذا الكلام يصدر عن ذلك النمط من المثقفين الذين يصدّقون كلام الكتب أكثر مما يعرفون الواقع ويصدّقون معطياتها! ما يؤسف له أن التجربة الحية تكشف أن «الفزاعة» تحوّلت «فزاعاً» حقيقياً، ليس من «فعل التوطين» بل من «فاعل التوطين» - الفلسطيني، الطامع، السارق، المحتل، الساعي للتوطين المشتق من وطن لبناني يريده الفلسطيني بديلاً، إلخ. حملة الكراهية التي أعادت إنتاج صورة الفلسطيني وخلقت وضعاً كارثياً عبّر عنه سؤال «إلياس خوري» عام ٢٠١٠ وهو: «لماذا يحب البعض فلسطين ويكره الفلسطينين»؟

(١٩٦) أعرف إلياس خوري جيداً وصديقاً منذ أربعين سنة، منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين. مر على رأسه ما مر، وقرأت «فلسطينياته» على الأقل، ولكنه لم يقل ما قاله إلا في ٢٠١٠! عن أي «بعض» يتحدث خوري الذي قرأت كلامه وأرشفته من جريدة «القدس العربي»، ٢٩/٦/٢٠١٠، لكنني أثبتته مقتطفاً من نص في «دراسات فلسطينية»، لساري حنفي الذي لم يتبن القول فقط، بل أيضاً ذهل به قائلاً: «لقد أبدع إلياس خوري»! أزعم أن خوري وحنفي كانا يتحدّثان عن حالة محددة هي لبنان-فلسطين حصراً.

(١٩٧) على أرضية ما تقدم من تقويم خطير جداً، أسأل: ما الذي حدا بكاتبين من وزن المذكورين ليسجّلا ما سجّلا عن حالة حصرية بعينها؟ ما الذي استجد؟ من أين أتت الكراهية عام ٢٠١٠؟ ما الذي حدث خلال العقدين الأخيرين سوى حملة الكراهية المنظمة المنطلقة من عناوين «دعم حق العودة» لـ «محاربة التوطين»، لتتحول من تحريض ضد «فعل التوطين» إلى إثارة الكراهية ضد «فاعل التوطين»، أي الفلسطيني؟

(١٩٨) أختتم النقطة بالاستنتاجات الآتية: (أ) ما يجري حملة عنصرية مننظمة آتت ثمارها وهي على تزايد مؤدٍ لمجمل العلاقات الفلسطينية-اللبنانية؛ (ب) ربما يستطيع الفلسطيني أن يستمر في الحياة من دون أن تُقرّ له حقوق في لبنان، لكنه لا يستطيع استمرار العيش وسط كل هذا المناخ من الكراهية، فيُدفع للهجرة وهو ما صار؛ (ج) ما تقدّم فقط هو الذي يفسّر افتعال الهجوم على التوطين بمناسبة ومن دون مناسبة. يسترعي الانتباه في هذا المجال أن النائب نعمة الله أبي نصر لم يعد صاحب الرقم الأول في التصريح ضد التوطين؛ (د) يجري توظيف مضاد لكل حملة دعم لحقوق فلسطينيي لبنان؛ و(هـ) يجب أن تحتل مجابهة حملة الكراهية وكشفها ومطاردتها كحملة عنصرية، الأولوية على سواها، بما في ذلك تمكين فلسطينيي لبنان من حقوقهم.

المقاربات السابقة لموضوع العلاقات الفلسطينية- اللبنانية

(١٩٩) لدى تناول الموضوع قيد البحث، عمدتُ بدايةً إلى حصر وتدقيق المصادر والمراجع المتاحة حوله في مكتبتي الخاصة أو المراكز البحثية المتخصصة والمكتبات العامة ذات الشأن والمتاحة. أظهر البحث أننا أمام ثروة معلوماتية وافرة ومتنوعة حول الموضوع نجدها في: مكتبة ومنشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وهي الأُغنى؛ ومكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت؛ ومكتبة ومنشورات مركز الزيتونة، بيروت؛ ومنشورات جريدة السفير؛ ومنشورات مركز التنمية الإنساني؛ ومنشورات مركز عصام فارس؛ ومنشورات مركز باحث؛ ومنشورات مؤسسة ثابت؛ ومصادر ومنشورات مراكز أو جهات أخرى ثانوية عديدة في بيروت، وصفحات الإنترنت لمجموعة من الجهات ذات الصلة، إلخ. وأخيراً، أرشيفي الخاص، من كتب ومجلات ومقتطفات ومحفوظات وذاكرة.

(٢٠٠) يلاحظ بوضوح أن ثمة مواد مشتركة في مختلف المصادر، في حين أن بعض المواد لا تتوافر إلا في أماكن محددة. يلاحظ أيضاً أن ثمة مصادر متقاطعة تشكّل من دون شك ثروة توثيقية لموضوع البحث في مختلف المجالات. تتقاطع المعلومات في الأساسيات وتختلف في الفرعيات، وهو ما يسمح بالقول بأن التراكم التوثيقي الكمي يوفر لأبي باحث نسبة عالية من حاجته. كانت الكارثة مع الدراسات الاجتماعية-الاقتصادية، وفوضى الأرقام التي تعكس فضيحة حقيقية لأصحابها ولكل من اعتمد عليها في دراساته.

(٢٠١) لا مجال لحصر الأسماء المساهمة، لكن يمكن التنويه بالجهود التي بذلها سهيل الناطور، كشخص وبما يمثل، فردياً وبالتعاون مع آخرين في المجالين القانوني والاقتصادي الاجتماعي، من دون التقليل من قيمة جهود الدكتور شفيق المصري النوعية وإن المحدودة على هذا الصعيد. ونشير استطراداً إلى كتب ومقالات محمود العلي، وصقر أبو فخر، وجابر سليمان، وسمير أيوب، وساري حنفي، وحسان حلاق، ومحسن صالح، وزيايد الحسن، وسعود المولى، ونجوى حساوي، وعلي هويدي، ومرعي ناصر، وأحمد بيضون، ومركز عصام فارس (كتب وكراسات). من نافل القول أن ثمة عشرات الأسماء الأخرى التي كان لها إسهامها المحدد ولا مجال لتعدادها.

(٢٠٢) على ما أسلفت، أسهمت الأسماء المذكورة مشكورة في لم الموضوع بالورق، ما يمكن الباحث من كتابة القسم التأسيسي، المتعلق بالوجود الفلسطيني في لبنان في مرحلة تاريخية معينة، وخصوصاً الأحداث التي شهدتها. لوحظت كثافة التقارير الصادرة في الفترة الأخيرة والتي تتحدث عن بؤس الأوضاع الاجتماعية لفلسطينيين لبنان. ثمة نقص فادح في التأريخ لبعض المراحل والجوانب، وخصوصاً مرحلة ما قبل ١٩٦٧، حيث تغلبت الكتابة عنها بأثر رجعي، وهو ما أنتج ثقافة وصورة لا تُعبّر عن واقع حقيقي بل افتراضي.

في المعنى الفكري لغياب المصدر المسيحي عن النص الفلسطيني

(٢٠٣) سلّط ما تقدّم الضوء على أهمية الاعتماد على التجربة الحية للكاتب، لكن المدقّقة والمقارّنة مع الوثائق والمراجع المكتوبة لاستعادة الصورة الحقيقية، ليس للعلاقات الفلسطينية-الكتائبية فقط، بل واقع لبنان نفسه ما قبل ١٩٦٧ أيضاً، وذلك لتعديل صورة تم تصنيعها تحت ضغط اعتبارات استجدّت لاحقاً. بكلمة محددة، أعاد البعض كتابة الماضي (١٩٤٨-١٩٦٧)، لبنانياً وفلسطينياً، ليناسب بعض التوجّهات الأيديولوجية الخاصة، أو ما صارت عليه الأمور بعد ١٩٦٧، وهذا أمر كان من الواجب كشفه.

(٢٠٤) ربما صارت العلاقات إلى كارثة. ربما انحط الوضع في لبنان! لكن هذا لا يعني أن الأمر كان كذلك منذ البداية، لأن لبنان خطأ بالمبدأ، لأنه قام على الطائفية! أظهر البحث والتجربة أن لبنان بالمبدأ كان ديمقراطياً. لذلك سيبقى وسيحل مشاكله ومشاكل فلسطينيه حين يفعل البُعد الديمقراطي فعّله.

(٢٠٥) على كثافة الدراسات والمواد المتوافرة على غير صعيد، على ما أسلفنا، تكون صدمة الكاتب/المتابع هائلة حين يكتشف أن الفلسطيني ومريديه الكثر يتحدثون عن أنفسهم وعن قضيتهم في لبنان، من دون تكليف أنفسهم عناء التطرق لأي شأن لبناني على نحو بحثي عميق وبوصفه الطرف الآخر المطلوب التعرف عليه، ليسهل التعاون معه على نحو متوازن. عبتاً نجد دراسة أو تعريضاً لشأن لبناني إلا من زاوية وظيفته الفلسطينية: مؤيد أو معارض لحقوق الفلسطينيين! وعليه، عبتاً نعرف شيئاً عن لبنان الدولة والمجتمع الذي عبتاً نطلب منه، من دون أن ندري شيئاً جدياً عن حقيقته لنقدّر إذا ما كنا نفعل صواباً أو نطلب ممكناً.

(٢٠٦) وعليه، تكرّرت في رأسي نكتة منذ قبل ١٩٨٢ عن أنه لا علم للفلسطينيين عموماً وفلسطينيي لبنان خصوصاً بوجود لبنانيين في لبنان، فكم بالحري مسيحيين وموارنة! كان أمراً مثيراً للدهشة والتأمل أن آلاف الهوامش الواردة في مئات المصادر التي عدتّ إليها، لم تحتو إلا نادراً على اسم مرجع لبناني. أشك في أن مرجعاً واحداً أو حتى هامشاً تعرض للاسم لبناني أو مسيحي إلا بمعرض أنه ضد الفلسطيني. لماذا وكيف ومن؟ أسئلة لا لزوم لها لأنهم من العشيرة الأخرى العدو، فلا تحتاج إلى تعرّف أو تعريف أو احترام!

في معنى أن يتشابه الفلسطينيون واللبنانيون في إبداعاتهم وحمقاتهم!

(٢٠٧) أنكرنا الآخر فضاغت الحقيقة مع نكران نصفها، إلا إذا كانت الرقصة الدموية في لبنان قامت على طرف واحد. لا أبالغ إذا قلت إن كاتباً أجنبياً لا يعرف شيئاً عن القضية المطروحة لا يحتاج إلى أكثر من استعراض هوامش المراجع ليلقي القبض على مفتاحين كارثيين في منهجية التفكير والكتابة عن الآخر، الذي لا يُعرّف إلا بالضد/النفى، أما نحن فنعشق صدى أصواتنا، ربما لأننا نعشق صورتنا بالمرآة.

(٢٠٨) لذا كان لا بد من إعادة قراءة العنوان اللبناني عموماً والمسيحي/الماروني خصوصاً كاملاً، حيث كان إنجاز ذلك ممتعاً ورائعاً ومُنصفاً ووازن البحث تماماً. كان لا بد من إعادة اللبنانيين والمسيحيين والموارنة في نظر الفلسطينيين «بشراً» من لحم ودم. أرجو أن لا يغضبوا إذا قلت إنهم كثيراً ما يشبهون الفلسطينيين ويشتركون معهم في إبداعاتهم وحماساتهم. لنا عودة لهذه النقطة تحت عنوان: مقارنة اللبنانيين.

(٢٠٩) قامت الكتابة الفلسطينية على جملة فرضيات غالباً ما ولجت الموضوع من باب القوانين وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية. لعلني أزعج أن هذا الجانب كان مستوفياً لناحية تأكيد أن القانون هو في صف الفلسطينيين ويعطيهم حقوقاً أنكرها عليهم الطرف اللبناني! لم تتطرق هذه الكتابات لتقديم تفسير تحليلي مقنع لمرآحة الأمور مكانها كي لا نقول إنها ازدادت سوءاً، قياساً بما كانت عليه قبل الطائف مثلاً.

(٢١٠) بشكل عام، تبنت الدراسات والآراء على هذا الصعيد، التفسير اللبناني التقليدي الطوائفي الذي يُعلق كل شيء، بما فيه الاحتباس الحراري، على شماعة النظام الطائفي ومعارضة المسيحيين لحقوق الفلسطينيين، إلى ما هنالك من تفسيرات. لكن الطائف نقل السلطة للمسلمين على ما تقول ظواهر الأمور، فلماذا ازدادت أمور الفلسطينيين سوءاً؟ أرجو أن أفهم على نحو حسن إذا قلت إن مجمل الدراسات كانت مكرسة أساساً لـ «لم» الحالة الفلسطينية في لبنان وتوصيفها تقنياً، وأؤكد أنها خطوة بالغة الأهمية ومقدّمة لا بد منها لولوج طور التفسير العلمي المقنع، بعدما صارت الذريعة الطائفية مُستهلكة، رغم كل الادعاءات المعاكسة.

(٢١١) يستحق تنويهاً أن موضوع الحقوق الاقتصادية-الاجتماعية لفلسطيني لبنان، لم يتحول إلى عنوان نضال عريض ومحل دراسات ولجان ومفاوضات ومرارات إلا مع بداية تسعينيات القرن العشرين، مع إجراءات الوزير عبدالله الأمين بالنسبة إلى ق العمل والوزير ميشال المر بالنسبة إلى حق الملكية والتنقل. يستحق تنويهاً أيضاً أن ثمة إحالات قوية لما تم على صعيد التضييق على حقوق فلسطيني لبنان أوائل التسعينيات وارتباط ذلك بـ: (أ) اتفاق الطائف؛ (ب) تصفية الظاهرة الفلسطينية العسكرية في الجبل وشرق صيدا وحصرها في المخيمات هناك؛ (ج) اتفاق أوسلو، الذي أيقظ هواجس نائمة وعززها بقوة لدرجة التأكيد.

(٢١٢) صارت الإجراءات التطبيقية المشار لها عنوان نضال، وهو ما عبّر عنه بالأولوية التي بدأ يحتلها هذا الموضوع في جدول أعمال القيادة السياسية الفلسطينية والدراسات والمواقف والمساجلات. يُسجّل في هذا السياق لأحد التنظيمات الفلسطينية الأساسية اليسارية أنه قرأ حينها إجراءات الوزير سياسياً ورآها نتيجة الحرب الأهلية، وأن معالجتها تكون بعقد مصالحة تاريخية مزدوجة؛ أولاً مع الذات الفلسطينية أي بين المجتمع الأهلي-المدني والمجمع الحزبي-الأمني الفلسطيني، وثانياً مع اللبنانيين على قاعدة مفاضة السيادة للبنان والكرامة للفلسطينيين. أزعج الآن بعد مرور فترة كافية أن تلك المبادرة كانت تُعالج فترة الحرب، لكنها لم تلحظ مستجدات الطائف وأوسلو، وهو ما قلب المشهد رأساً على عقب.

(٢١٣) حملت المرحلة الكمية المشار لها، بشأن العلاقات الفلسطينية-اللبنانية، على ما أسلفنا، بذور دراسات ومحاولات لدخول طور المرحلة النوعية؛ أي تفسير ما يجري ومحاولة تأصيل ذلك فكرياً وتأطيره نظرياً. وفي هذا السياق يمكن وضع جهود الزميل الصحافي البارز جهاد الزين - «قضايا النهار» عبر الملف الذي أعده جاد يتيم، واستكتب حوالي عشرة من النخب اللبنانية والفلسطينية، وقد قامت الكتابات حول فرضية طرحتها «قضايا النهار» وهي: «مفاضة السلاح الفلسطيني في لبنان» بـ «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية».

(٢١٤) حفلت الآراء التي شاركت في «ملف قضايا النهار» بالتقويمات والاقتراحات، حيث تم التنويه بأهمية ومشروعية حقوق الفلسطينيين الذين يواجهون عنصرية لبنانية على هذا الصعيد، وفق أكثر من رأي لبناني مشترك. ثمة رأي /مدخل مختلف نوعياً لقراءة معضلة حقوق فلسطيني لبنان عبّر عنه كاتب هذه السطور، الذي أحال ما جرى وبجري لفلسطيني لبنان، على أزمة النظام السياسي اللبناني - أزمة الديمقراطية اللبنانية المحاصرة، التي لو كانت تعمل على نحو كامل وصحيح لوفرت حلاً للأزمة لبنان أولاً وبالتبعية أزمة فلسطينيه.

(٢١٥) أزعّم أن المدخل الديمقراطي كان وما زال صائباً لناحية الربط بين منسوب الديمقراطية في لبنان وصلاحيات النظام السياسي فيه، وبين تمكين الفلسطينيين من حقوقهم. هذا المنحى في فهم الأمور والقائم على الربط بين الأزميتين والعلاقة السببية والتتابعية بينهما، كان أقل إغراءً من الحل الأسهل - الأبسط، الذي ظن أصحابه أنه سيكون ممكناً، ويقوم على الفصل بين الأزميتين المشار لهما: أزمة النظام السياسي اللبناني العاجز حتى عن تقديم حلول لمشاكله، واستطراداً أزمة فلسطيني لبنان المطلوب منه أن يقدم حلاً ناجزاً لها.

(٢١٦) قام الجهد الفلسطيني خلال العقدين المنصرمين على المشروعية القانونية لمطالبهم، بموجب القانون الدولي والمحلي، وقد برّع الفلسطينيون في شرح وجهة نظرهم وبذلوا جهداً فائضاً ومكثراً لدرجة الملل في تقديم المذكرات وزيارات المعنيين أو من ظنّوه مسؤولاً! ما كان محزناً وليس مسلياً منظر الفلسطينيين وهم يطلبون معونة أمراء حرب لبنانيين، قام وجودهم على انتهاك القانون، لتطبيق القانون لصالح الفلسطينيين!

السفير الفلسطيني عباس زكي يقدّم «إعلان فلسطين» أم «استسلام فلسطين»؟

(٢١٧) أتى وقت، ربما، لم يبقَ فيه من يطالب بتطبيق القانون والعدالة في لبنان سوى منظمة «سوليد» والفلسطينيين، الذين لم يبقَ أمام قيادتهم سوى بيع الوهم وشرائه، ربطاً بأنه ممنوع على الفلسطيني اليأس. لكن الطرف الفلسطيني لم يكن يوماً يائساً بل كان يائساً تماماً، وهو يرفع الصوت عالياً مطالباً الآخر - اللبناني بتنفيذ القانون الدولي واللبناني لناحية حقوق لاجئي الفلسطينيين، لكنه لم يكن يملك جواباً عن سؤال ما إذا كان الفلسطيني سيعطي اللبناني حقوقه التي نص عليها القانون الدولي واللبناني أيضاً.

(٢١٨) نستعيد في هذا السياق مقاربة السفير الفلسطيني السابق في بيروت، عباس زكي، عبر «إعلان فلسطين»، وهو ما كنا ناقشناه ملياً آنفاً. وإذا كان لنا أن نضيف على هذا الصعيد، فهو أن المذكور سعى لمصالحة فلسطينية - لبنانية لا يمتلك شروطها الفلسطينية، حتى ولو قبلها الطرف اللبناني - المسيحي.

(٢١٩) لم يكن أداء زكي مقنعاً، على الأقل لأنه وهو الذاهب لمصالحة تاريخية مع «الآخر»، اللبناني أو المسيحي، كان مشتبكاً داخلياً في حربين فلسطينيين داخليتين طاحنتين؛ الأولى داخل منظمة التحرير الفلسطينية عموماً، وحركة «فتح» خصوصاً، حيث كان ينازعه علناً اللواء سلطان أبو العينين، أمين سر فصائل المنظمة و «فتح» في لبنان، على زعامة المؤسستين. أما الحرب الثانية، فمع المعارضة الفلسطينية عموماً وحركة «حماس» خصوصاً، حيث كانت رائحة الدم الفلسطيني المراق بالسلاح الفلسطيني تملأ الأنوف وتثقل الضمائر. أوجز قائلاً، لم يكن المسرح الفلسطيني بدوره جاهزاً لعرض المصالحة التي تحولت مسرحية فاترة!

(٢٢٠) شكَّلت مساهمات ساري حنفي القادم من خارج التجربة اللبنانية بالكامل، مقارنة جديدة مختلفة عن المقاربات المكررة سابقاً، لناحية أنها حاولت أن تقدّم تفسيراً نظرياً جديداً للعلاقات الفلسطينية-اللبنانية، ومشروعاً عملياً مختلفاً للوصول إلى هذه الحقوق، غير «اللف الآلي» بدأب ممل على المسؤولين اللبنانيين وإسماعهم، ثم تسليمهم المذكرة نفسها التي سبق لهم أن تسلموها عشرات المرات ربما قبل ذلك، حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، إلخ. كنت وما زلت أذوب خجلاً من تحوّل الفلسطيني نوعاً من «زائر ثقيل» وفقاً لكفافي في قصيدته، «قدر استطاعتك»، وهو يقول كلمة التاريخ شعراً حول كيف حفظ المقاتل الإسبرطي، أو أنطونيو، كرامته حين خذله الإله وتكر له التاريخ وخسر مدينته الإسكندرية!

(٢٢١) ما أضافه ساري حنفي هو محاولة توظيف مؤسسات المجتمع المدني-الأهلي، على نحو مُنسّق ومُقنّع وحضاري، لتشكيل أداة ضغط مدنية مشتركة، فلسطينياً ولبنانياً وربما أكثر، وذلك استناداً إلى مقارنة نظرية سنعرض لها لاحقاً. لكن أولاً، لا بد من الإشارة إلى أن التحوّل النوعي في الخطاب الفلسطيني على هذا الصعيد كان على يد حنفي، الذي توافرت له شروط ذاتية وموضوعية حاکمة لم تتوافر لسواه.

في معنى أن يأتي نطاب ساري حنفي من خارج النسق النمطي

(٢٢٢) لقد أتى ساري من خارج النسق تماماً، حيث كان تكوّن ونضج نفسياً وعلمياً وسياسياً، بين سوريا، حيث عاش بعد هجرة أهله من فلسطين إلى هناك وحتى نيله شهادته الجامعية الأولى، وبين فرنسا، حيث أكمل دراسته العليا، وفلسطين ١٩٦٧، الضفة الغربية - غزة حيث عمل لفترة. ربما كان مُطللاً على أوضاع فلسطينيي لبنان من بعيد، ولكن «الحكي شي والشوف شي آخر»، كما يقول حكماء بلادنا.

(٢٢٣) لا أريد أن أسلب ساري حنفي حقّه، لكنه «رأى» ما كنّا عشناه ورأيناه نحن، الذين عشنا كامل حياتنا من داخل النسق الفلسطيني-اللبناني، لكن، وإن كنا رأينا منذ عقود ما رآه لاحقاً ساري حنفي في عام ٢٠٠٥، فإننا لم نكن لنصاب بالدهشة الفائقة كالتّي أصابته؛ كنا أدمنّا الحالة القاتلة من دون أن نحس أو ندري. بكلمة أدق لم نعد نظن، بل نسينا تماماً، ربما، أنها تستحقّ توقّفاً، رغم دالاتها الكارثية.

(٢٢٤) موجز ما واجهه /اكتشفه ساري حنفي هو أن «التقية»، أي تناقض الأقوال مع الأفعال، والمضمر مع المعلن، «أصبحت نموذج (Paradigm) العمل السياسي في لبنان»! أحد الأصدقاء، مكتمل اللبنانية والمسيحية والمارونية ومدمن فلسطينياً، أشبعني سخرية وهو يعلّق: «أما نموذج العمل السياسي الفلسطيني فيخزي العين عنه! إنه يتدقّق صدقاً وشفافية مع الذات والآخريين»! هذا صحيح، لكن فضل ساري ليس في كشفه «التقية» المكشوفة، بل في أنه تحدّث عنها كمعطى لا بد من أن يُلحظ عند قراءة الأمور.

(٢٢٥) لقد قدّم حنفي إلى لبنان مطلع عام ٢٠٠٥، فهو يقول: [فرحت لرؤية الملصقات الكبيرة (٣٠٠سم / ١٥٠سم) التي أعدتها] «الحملة المدنية الفلسطينية-اللبنانية لحق العودة»، تنتشر على طول الطريق الممتدة من المصنع (الحدود اللبنانية-السورية) إلى مداخل بيروت. يضيف «سرعان ما تحول فرحي إلى أسي لأنني فهمت أن تشديد الطرف اللبناني على حق العودة من دون أن يترافق ذلك مع الحقوق المدنية والاجتماعية-الاقتصادية في بلد اللجوء، يمكن أن يُفسّر كأنه دعوة مبطنّة إلى طرد الفلسطينيين من لبنان».

(٢٢٦) شاهدنا ما شاهده حنفي من رفعة قول البعض، وعرفنا ما عرفه من انحطاط فعل هذا البعض وربما أكثر. لكن لأننا أدمنا تاريخياً انفصال الأقوال عن الأفعال، لم نصب بأي "فرح" حين شاهدنا الملصقات الكبيرة تعلق وترفع، ولذلك لم نصب بأي "أسى" حين رأينا الممارسات تنحط على نحو مخز!

(٢٢٧) لأن الموقف من العلاقات الفلسطينية-اللبنانية خضع ويخضع لقانون "التقية"، وبالإذن من مكيا فيلي، فإنه "صار لا يُعرف من هو مع صفاء هذه العلاقات، ومن هو ضدها"، وفق ساري حنفي. قد لا يعرف حنفي، لكننا نعرف لأننا حفظنا الناس والدرس عن ظهر قلب، بعدما تعرّفنا على التقية لدرجة أنه حتى الصحيح لم نعد نصدّقه بعدها. أكمل حنفي قائلاً "لقد شاعت كلمة حبيبي التي يستخدمها اللبنانيون على الطالعة والنازلة، وصرنا لا نفرق بين من يقصد حباً حقيقياً ومن يريد حباً مائعاً (Liquid love)!"

(٢٢٨) لم يحسب ساري حساباً لصديقي... وربما صديقه اللبناني الذي أعطى عمره لفلسطين، فكان أن عرفنا كفلسطينيين من الداخل، ربما أكثر مما عرفنا أنفسنا، وصار له الحق أن يقرأ ما نقلنا للتو، فيعلق قائلاً بأنه سيأتي لنا بـ "حجاب" من عند "سيدنا الشيخ" و"خرزة زرقاء" من عند "العطار" كي تردّ عنا عين "الحاسدين" اللبنانيين وغير اللبنانيين الذين يستخدمون عشوائياً كلمات "الحب المائع" على "الطالعة والنازلة" في حين أن كل فلسطيني، والحمد لله على هذه النعمة، يسحب وراءه دانماً "كاتب عدل" محلف، "يدقق" كلماته و"يمحص" حبه ليضمن أن يكون "صلياً"، لا "مائعاً"، والعياذ بالله، مثل حب اللبنانيين!

(٢٢٩) لا أعرف من له الحق في أن يسخر من الآخر، نحن أم صديقنا اللبناني؟ كما لا أعرف ما إذا كنت أرثي لحال ساري وهو "ينبهر" مصدوماً بحكاية كنا أدمناها ونسيناها بعدما صار "الكذب ملح الرجال فعلاً وعيب على من يصدق". لقد صار علينا الشك بالشك نفسه، حتى ولو غضب ديكرات نفسه. لعل ساري حنفي، وأرجح ذلك، هو من له الحق بالسخرية والرتاء لحالنا نحن من أدمنا واقعاً بائساً قائماً، وصفه حنفي، وتراوح موقفنا منه بين مشارك فيه ومستفيد منه على الغالب الأعم، وبين منكفي أو منقسم تماماً.

رب قائل في زمن الفساد: نفت أن يقوم أخي فيأكلني!

(٢٣٠) الفلسطيني منكفي، جراء تدمير «فكرة الحق» في وجدانه، لناحية أن «الحق يستشهد، لكنه لا ينتصر، وذلك من المسيح وحتى الحسين»! الفلسطيني منقسم حول أي حق يجري الحديث عنه؟ عن حق مأكول إسرائيلي، أم مأكول لبنانياً أو عربياً، أم مأكول فلسطينياً، وبقية السلسلة معروفة، يوجزها حلمي غ. وصالح ق. بعد عودتهما من زيارة قصيرة لـ «الوطن». قال بلسان واحد: «خشيت أن يقوم أخي فيأكلني»!

(٢٣١) هنا تكمن أهمية مقارنة حنفي القادم من خارج النسق الفلسطيني-اللبناني. فبمعزل عن التفاصيل على هذا الصعيد، التي ربما أخطأ فيها كلياً أو جزئياً، أصاب الجوهر، فكشفنا لأنفسنا قبل أن يكتشف «التقية» اللبنانية، وأن اللبناني يمارس حباً مائعاً. كشف أن الفلسطيني اللبناني، في الجوهر، أدمن الظلم؛ الحالة التي هو عليها؛ ومن ضمن ذلك «العيش كأجساد بدون كينونة سياسية أو كرامة».

(٢٣٢) لا أضع الكلام بغم حنفي إذا قلت إن المشكلة لم تعد تقع في حيّز «الحقوق المادية»، بل صارت في «تكسير إنسانية» الفلسطيني، من أجل خلق «فلسطيني جديد»، من دون إنسانية أو كرامة وبالتالي لا يساوي شيئاً حتى ولو كانت لديه كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. رب قائل، أين الجديد؟ أين الجديد، والكل يُجمع على

أن حرمان الفلسطيني من المقومات الاقتصادية والاجتماعية هو الوسيلة لتكسيه إنسانياً وجعله من دون كرامة، وبالتالي، فإن تمكينه اقتصادياً واجتماعياً هو وسيلة حفظ إنسانيته وكرامته والعكس بالعكس؟

(٢٣٣) ما أودّ قوله كفرضية تستحق نقاشاً هو أن التناسب ليس طردياً بين المسألتين، والمرونة غير كاملة بين مؤشرَي الحس بالكرامة والإنسانية في ناحية ومدى الإشباع الاقتصادي-الاجتماعي في أخرى. ثمة من يتذكر أننا في الخمسينيات والستينيات وربما السبعينيات من القرن العشرين، كنا أفقر - أقل إشباعاً، لكن حسناً بالكرامة، حتى مع القمع، كان عالياً واحتفظنا بأعلى درجات الإنسانية. أما الآن، وخصوصاً في العقدين الأخيرين، فلقد صرنا أكثر إشباعاً مادياً لدرجة التخمة... لكن الحس بالإنسانية والكرامة صار أقل، إلى درجة يُعتقد أنها وصلت مع البعض حد الخساسة الخسيسة، وتلك مفارقة تستحق تقصيًّا.

معطيات رقمية صارمة ودقيقة أم هلوسات أيديولوجية منفلتة؟

(٢٣٤) أكدنا آنفاً أن أهمية مقارنة حنفي تعود إلى أنه أتى من خارج النسق فلم يقع أسير الأفكار النمطية التي سيطرت وتسيطر على عقول الذين يعيشون ويكتبون من داخل النسق وأدمنوا البشاعات، ففقدوا القدرة على استهجان الواقع الذي يعيشونه؛ صار الرد على كل شيء يقع هو الجواب الامتثالي: «عادي»! أتى حنفي ليقول؛ لا ليس «عادي»! كان يحكي بروح فلسطينية لكن بمعايير فرنسية ودولية راقية، ربما ليس ربطاً بالجنسية الإضافية التي اكتسبها، بل تحت تأثير تكوينه كعالم اجتماع يقظ.

(٢٣٥) أضاف حنفي أمراً ثانياً بالغ الأهمية، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أنه كان صحيحاً، ألا وهو مصطلح «الخطاب اللبناني اليميني»، الذي أحله مدخلاً لفهم ما آلت إليه أمور فلسطيني لبنان. أحله بدلاً عن المدخل «الديمقراطي» أو «العنصري» أو «الطايفي»، الذي طالما قرئت من خلاله الأمور سابقاً. يستعير حنفي المصطلح من ردود الفعل و«الانقسام في النخبة السياسية اللبنانية» إزاء القوانين المقدّمة للبرلمان اللبناني بشأن حقوق الفلسطينيين، وهو ما وصفه وليد جنبلاط بـ «الخلاف بين اليسار واليمين»!

(٢٣٦) يعلّق حنفي، ومن موقع التبني، قائلاً: «تنبع أهمية هذا التوصيف الجديد من أنه يحمل مقاربتين رئيسيتين: الأولى ذات بُعد طبقي والثانية ذات بُعد هوياتي/ثقافي/أخلاقي»، وعليه، ف«إن من يريد إلغاء الحقوق الاقتصادية-الاجتماعية والمدنية الفلسطينية، أو تأجيلها، إنما يريد استمرار الاستغلال الاقتصادي في لبنان لربع مليون فلسطيني مقيم، بحيث لا تشكل القوة القادرة على العمل أكثر من خمسين ألف، يعمل المحظوظون منهم في الأونروا (١٧٪)، والأقل حظاً في السوق السوداء (٣٠٪) من دون عقد عمل [...] والباقي لا يعمل، وذلك بحسب إحصاءات المسح الذي أجرته (جمعية النجدة الاجتماعية)»!

(٢٣٧) لا يكفي ما تقدّم ليؤكد مقولة الخطاب اليميني-الطبقي، بل أزعّم أنه كاف لنسف ذلك الخطاب. فالاستغلال لا يقع على ٢٥٠ ألف فلسطيني، كما يوحي سياق العبارة، ولا حتى على ٥٠ ألفاً، هم قوة العمل من بينهم، بل على ٣٠٪ فقط، أي ١٥ ألف شخص، هم الذين يعملون في السوق السوداء اللبنانية وفق بيانات حنفي استناداً إلى الإحصاءات المسحية لـ «جمعية النجدة الاجتماعية»!

(٢٣٨) إذا افترضنا أن إجمالي قوة العمل اللبنانية المقيمة يعادل حوالي المليون شخص، فإن الفلسطينيين

المذكورين لا يشكّلون بناءً عليه سوى ١,0 بالمائة فقط من إجمالي قوة العمل التي يقوم عليها الأداء الاقتصادي اللبناني المحلي. إن مضاعفة النسبة لمرتين، ٣ بالمائة، أو لثلاث مرات، ٤,0 بالمائة، أو حتى لأربع مرات، ٦ بالمائة، لا تسمح بكل الكلام الكبير جداً الذي قيل عن «الخطاب اللبناني اليميني»، الذي يعتمد في استغلاله الطبقي أساساً، وبناءً لما تقدم، على قوة العمل اللبنانية والأجنبية غير الفلسطينية.

(٢٣٩) لعل الأهم هو أنّ ما ورد في الإحصاءات المسحّية لـ «جمعية النجدة الاجتماعية» أو السيدة «عزيزة الخالدي»، لس كافيّاً حتى نفقد المنطق، لأنه جاء في المسح المشار إليه «يعمل المحظوظون منهم في الأونروا (١٧٪) والأقل حظاً في السوق السوداء (٣٠٪) [...] والباقي (٥٣٪) لا يعمل»، أي إن أكثر من نصف قوة العمل وبالتالي فلسطينيي لبنان من دون عمل - دخل. إذاً، كيف يعيشون؟ ذلك سؤال صعب ومركّب. لذا فلنقلب السؤال قليلاً ونسأل: هل تقتصر المسألة على عمل «الأونروا ١٧٪» و«السوق السوداء ٣٠٪» و«العاطلين عن العمل ٥٣٪»؟ وعليه، ثمة عاطلون عن العمل يُقدّرون بـ ٢٦,٥ آلاف عامل؟

حين تقدّم «التقية» تعريفها «العنصري» لـ «اليمين» و«اليسار»!

(٢٤٠) تفتقر الإحصاءات المقدّمة إلى أية معلومات حول الفلسطينيين العاملين كمتفرّجين سياسيين أو عسكريين في المنظمات أو المستخدمين في مؤسسات عامة كـ «المهلال الأحمر الفلسطيني»، ويُقدّرون بعشرات الآلاف. لا نجد أثراً أو ذكراً للعاملين في قطاعي التجارة والخدمات المقدّمة لـ ٢٥٠ ألف فلسطيني، يقيم معظمهم في مخيمات كبيرة الحجم نسبياً هي بمثابة مدن صغيرة. لم يعد سراً أن المخيمات ليست محيطاً للمراكز اللبنانية المدنية فقط، كما يُظن، بل هي مركز وموقع تسوق وخدمات للمحيط اللبناني القريب، على الأقل لمخيّم «عين الحلوة» و«نهر البارد» قبل استشهاده حيث يجد اللبناني الورش الرخيصة المناسبة لمالتيه.

(٢٤١) وعليه، فإن الشق المتعلق بالاستغلال الاقتصادي لفلسطينيي لبنان، أي البعد الطبقي في «الخطاب اللبناني اليميني»، ليس قائماً، أقله بالشكل الذي قدّم من الكاتب، وعليه، ننتقل إلى «المعنى الثاني للانقسام، أي اليسار في مقابل اليمين اللبناني» والذي «هو انقسام هوياتي/ثقافي/أخلاقي، لأنه يقسم اللبنانيين بين الذين يريدون بناء هويتهم وثقافتهم على التسامح واحترام الأقليات وحقوق الإنسان، و[بين] ماهوي، وبالتضاد مع الآخر الذي تم تكريسه عدوّاً أبدياً، ويشكّل خطراً على أمن لبنان»، بلغة ساري حنفي.

(٢٤٢) لعل التعريف الذي قدّم لليمين واليسار المقتطف للتو، يصح على نحو عام، وإن مع تحفّظ دقيق حول ضرورة الحذر الشديد من احتمال الانزلاق إلى شبه مماهاة «اليمين» بـ «العنصرية» و«التخلف» الاجتماعي وعدم الأخلاق ربما. فيما لو تجاوزنا ما تقدّم حول ضرورة تحديد التخوم بدقّة بين «اليمين» و«العنصرية»، وأن اليميني ليس بالضرورة عنصرياً، فإن حنفي لم يقدم أي أمثلة عن الحيّز اللبناني تؤكد الاصطاف المشار إليه، وانصرف إلى مثل تاريخي فرنسي من أواخر القرن التاسع عشر، لا يتّسع المجال لمناقشته، وأزعم أنه ليس قائماً في الحالة الفلسطينية-اللبنانية، بل ومختلف زماناً ومكاناً، موضوعاً وأطرافاً!

(٢٤٣) لو دخل كاتب هذه السطور في تطبيقات عملية لاكتشف بسهولة أن المواصفات المحددة التي قدّمها

حنفي لتعريف «اليمين»، تنطبق على بعض مؤيدي الفلسطينيين، خصوصاً الأشد «فلسطينية»، أكثر مما تنطبق على المعارضين لحقوق الفلسطينيين. أختتم فأقول، لو «أن الملك [اليمين] أصبح عارياً حتى من ورقة التوت»، بلغة حنفي، لو كان اليمين يميناً فعلاً، واليسار يساراً فعلاً، لما كان هذا حالنا ولما شارك في الحملة التي قادها حنفي بضعة آلاف فقط، وتلك نقطة تستحق بحثاً لأنها تعزينا جميعاً حتى من ورقة التوت.

(٢٤٤) لم يتأخر ساري حنفي ليندرج في النسق اللبناني-الفلسطيني العام، فيمارس التقية الواجبة لحفظ الرأس، وأعني القول جدياً. لعل الأخطر ترويح حنفي لأفكار ومفاهيم يفترض أنه يعرف جيداً أنها من بنات «التقية» اللبنانية مثل حديث الوزير جنبلاط عن «اليمين اللبناني» الذي يرفض حقوق الفلسطينيين. إن القاضي والداني يعرف أن المقصود به هم مسيحيو ١٤ آذار أيضاً، بل وربما كامل معسكر ١٤ آذار.

هل صار المشهد الفلسطيني-اللبناني-المسيحي باهراً للمصالحة التاريخية؟

(٢٤٥) لا بأس! لقد خرج جنبلاط عن «اليمين اللبناني»، (١٤) آذار، نحو أغلبية «طابشة» جديدة معادية بشراة لـ «اليمين اللبناني»! فهل يحتفظ بخطابه ويطالب من هم ليسوا من «اليمين اللبناني» بتفهم حقوق الفلسطينيين؟ كان طريفاً ومفيداً لو انتبه حنفي إلى أن غالبية جنبلاط الجديدة تضم الجنرال عون، صاحب الخطاب الأشد في العداء للفلسطينيين، ناهيك عن حضورنا نحن نعمته الله أبي نصر، الذي أنا قلق كفاية على ماذا سيعمل بعدها لو استجاب الله لدعوته بأن يتبخر الفلسطينيون من لبنان على الأقل.

(٢٤٦) لعل الملف الأول، الأوسع والأهم المتبقي، هو الخاص بـ «المشهد المسيحي»، الذي فرض نفسه موضوعياً وقاد البحث فيه إلى مدخل ربما يكون مغايراً ومفاجئاً هو: «مدخل الوجدان المسيحي اللبناني»، الذي طالما كان غائباً حتى كعنوان عن النقاش. أزعم أنه عبثاً نفهم ما جرى أو نتعامل على نحو صحيح مع الكتلة المسيحية اللبنانية من دون الإلمام الكافي بـ «الوجدان المسيحي» والانطلاق من مدخله. لا أريد أن أستعجل القول، لكن عبثاً نبداً فكرياً وأيدولوجياً إلا مع ميشال شيحا، وعبثاً نلج سياسياً ونفسياً إلا من بوابة كميل شمعون، الذي لم يمت أحد من السياسيين المسيحيين، الذين طالما ناصبوه العداء، إلا على مذهبه السياسي. في ذلك دلالة، من دون تقصيصها، فإننا عبثاً نعرف شيئاً عن حقيقة تكوين أحد طرفي المعادلة.

(٢٤٧) لا شك في أن «المشهد الفلسطيني» بالغ الأهمية في رسم الصورة الراهنة واحتمال الحلول. في هذا السياق، وعلى عكس الادعاءات، فإن «المشهد الفلسطيني» ليس جاهزاً، حتى بالحد الأدنى، للوفاء بمتطلبات مصالحة تاريخية مقنعة وبالتالي مقبولة لبنانياً عموماً، ومسيحياً مارونياً خصوصاً. ثمة من قد يذهب بتفكيره إلى الانقسام بين معارضة وموالة. نعم، هذا قائم، لكن الأمر أبعد من ذلك، ويتجاوز المعارضة إلى «منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، ويتجاوز منظمة التحرير إلى المعارضة الفلسطينية. أعني بوضوح: لا يمتلك الطرف الفلسطيني قدرة الإيفاء بشروط المصالحة، أو على الأقل تقديم أطروحة متماسكة بشأن حقوق الفلسطينيين وواجباتهم، من ضمن المعايير القانونية المحلية والدولية التي يطالبون بتطبيقها عليهم... وبالضرورة على اللبنانيين أيضاً.

(٢٤٨) أقتبس من رؤوس أقلام متبقة أمامي؛ هل يتمسك اللبنانيون بالطائفية وحتى المذهبية لأسباب سلبية

فقط؟ لماذا وُضِعَ لبنان «الطائفي» خير من وُضِعَ «غير لبنان» - «غير الطائفي»؟ هل من مضمون إيجابي - ديمقراطي للطائفية؟ أليست المحاصصة خيراً من الاستبداد والاستثناء؟ هل تعاني الكتابة عن لبنان والطائفية من أزمة منهج، لناحية أنها تتم من ضمن خلفيات فكرية معادية للدين بالمبدأ؟ يستحق تأملاً أن مَنْ كتبوا هم ذوو خلفيات ماركسية أو علمانية ليبرالية معادية للدين بالمبدأ: ما مترتبات ذلك؟

إدارة المجتمعات بالأمن والقلق والألم وتحويل المواطنين رعايا والجماعة قطبياً!

عند هذا الحد كان انتهى النص كما صيغ يوم ٢٠/٥/٢٠١١. مرّ عام كامل ونحن في ١٥/٥/٢٠١٢. تابعت ما شهده هذا العام العاصف الذي شهد الكثير وقيل فيه الكثير على مختلف المستويات، بما في ذلك الشأن الفلسطيني - اللبناني. يفخر النص أنه على الرغم من كل ما جرى، لم يتبدّل شيءٌ فيه ولو قيد أنملة على صعيد منهج القراءة وسياق النص الذي يتسع لكل المعطيات المستجدة. ثمة وقائع بالغة في دلالاتها وأفكار يمكن أن تضاف. أنوّه على هذا الصعيد بفكرتين إضافيتين وحيدتين هما:

(أ) أن الكارثة التي وقعت ليست جزّاء عوامل موضوعية قائمة كامنة بل نتيجة أسلوب التعامل مع المعطى القائم الذي قد يتحوّل تفاهماً من ضمن ذهنية تعامل كفوءة وعالية المستوى، وقد يتحول الأمر انفجاراً نتيجة ذهنية قاصرة. بين التفسيرات حول ما حدث في ٣١ نيسان / أبريل ١٩٧٥، يستحق تنويهاً المنطق القائل بأن وضعاً فلسطينياً - لبنانياً معقداً ترك بين أيدي الأمنيين، مع أنه شأن استراتيجي يمس السياسة العليا ويقع في نطاقها، وهو أكثر جدية من أن يُترك للعسكريين فقط. سبب هذه الاستعادة أن الملف الفلسطيني - اللبناني ينزلق على نحو متسارع ليصير ملفاً أمنياً. ليت الجميع يتذكّر أنه حين استُبعد جورج حبش وفايز صايغ وحسيب صباغ وكمال ناصر، وحل «أبو الزعيم» محاوراً للمسيحيين باسم الفلسطينيين، تكرّست الكارثة.

(ب) ظهّرت سجالات اللبنانيين حول شؤونهم الداخلية الخاصة مسألة خطيرة هي كشف حقيقة إدارة المجتمع اللبناني عموماً، والمجتمعات الطائفية وما في حكمها خصوصاً، من خلال التوتير وإبقاء الفرد اللبناني، تحت ضغط قلق وخوف من آخر، مستنفراً ومستفزاً ومستلباً للجماعة وحزبها وزعيمها. على نحو أو آخر، ولربما على نحو أشد، مارس الفلسطينيون الإدارة بالقلق. تتوقّف حدود هذه النقطة عند محاولة القول بأن ضغط القلق والتوتر وإدامته وتعظيمه وتحريكه دورياً صار بضاعة رابحة تدر ذهباً ويعتاش منها كثيرون يشكّلون عصب كل مقاومة تعترض إيصال العلاقات اللبنانية - الفلسطينية إلى هدوء. ربما أن الأوان لكشف مصّاصي دماء بنوا قصوراً وأمجاداً من صناعة وتجارة الألم والقلق الفلسطيني، ومن صناعة وتجارة الألم والقلق اللبناني!

من دون الخروج عن الموضوع، ثمة حاجة إلى استطراد على هامش ما تقدّم وهو نشوء ديناميات جديدة، جراء نشوء مصالح اقتصادية وسياسية بالغة الضخامة نتيجة الوضع الشاذ القائم، أو ما يُطلق عليه الاقتصاد السياسي للحرب ومناخات التوتر والاضطراب، ما يُنتج طبقة بكاملها مستفيدة من استمرار ذلك.

.....

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق بريد ٢٣٦-١١، رياض الصلح ٢٠٢-١١.٧، بيروت، لبنان

هاتف: ٣٥٠٠٠-٣-٩١١ مقسم: ٤٥٠ | فاكس: ٧٣٧٦٢٧-١-٩٦١ | البريد الإلكتروني: ifi@aub.edu.lb | الصفحة الإلكترونية: www.aub.edu.lb/ifi